

تونس

بین

الحماية والاختلاف

بقلم

یونس درمونہ

oboi.kendal.com

إهداء

إلى الذين عافوا حياة الذل ومقتوا الاستعباد وكفروا
بالاستعمار .

وإلى الذين آمنوا بحقهم في الحياة ، فوحدوا صفوفهم
ونظموا خطتهم وعملوا عملاً صادقاً ليجعلوا من تونس
المستعمرة تونس الحرة

أهدى هذا العمل المتواضع مع إخلاصى

بونس درمونه

oboi.kendri.com



يونس درمونه

مؤسس ومدير مكتب تونس الحرة

٩ شارع عبد النديم — باب اللوق — ت . ٢٠٥٩٠

oboi.kendri.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

منذ الاحتلال العسكري الفرنسي للجزائر سنة ١٨٣٠ وضمها إلى فرنسا - كما فعلت ذلك في عهد نابليون بجزيرة كورسيكا - والاستعمار الفرنسي يعمل بكل الوسائل على التوسع شرقا إلى تونس وغربا إلى مراكش لكي تتم سيطرته على غرب البحر الأبيض المتوسط ويطوق فريسته الجزائر من جميع الجهات . ولم يكن في مقدور فرنسا في تلك الفترة احتلال تلك الشعوب دفعة واحدة .

فتظاهرت فرنسا لتونس بالصدقة البريئة من كل غرض استعماري . بل عملت على مساعدتها وشجعتهما على الانفصال عن الأمبراطورية العثمانية لتبعد نهائيا بقية النفوذ الأجنبي لتركيا عن تونس خشية احتكاكها بالنفوذ الفرنسي الذي أصبح على حدود الجزائر . وقد صرح مسيو (برتلي) وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت في كتابه إلى سفير فرنسا في تركيا المؤرخ في ١٨ أبريل سنة ١٨٨١^(١) قبل ثلاثة أسابيع من

(١) راجع النص الكامل لرسالة برتلي - بقسم الوثائق -

فرض الحماية على تونس بقوات الجنرال بربار . وقد ذكر الوزير في رسالته هذه « أن فرنسا تعتبر تونس دولة مستقلة ذات سيادة منذ قرنين » وقد عقدت عدة معاهدات دولية مباشرة مع الدول العظمى دون اعتراض تركيا أو تدخلها من قريب أو بعيد .

وقد استفلت فرنسا هذه الصداقة التي وجدت بينها وبين تونس فسخرت لها جميع ممتلك من الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية للسيطرة على تونس . وهكذا بعد احتلال تونس عسكرياً زاعمة حمايتها ضد الاضطرابات . ثم سيطرت على الجهاز الإداري باسم تحديد وتنظيم الإدارة التونسية .

وتمكنت فرنسا من وضع يدها أولاً على المراكز الإدارية ثم نسرت منها إلى جميع مرافق الحياة في البلاد وشؤونها . وبهذه الوسيلة استطاعت الاستيلاء على أخصب الأراضي الزراعية التي اغتصبت من أصحابها الشرعيين ثم شجعت الأوروبيين والفرنسيين على وجه الخصوص على الهجرة إلى تونس بكل الوسائل المادية والأدبية حتى تكون جالية فرنسية هتيدة قادرة على السيطرة الكاملة على كل صغيرة وكبيرة في البلاد التونسية واستطاعت أن تربط تونس بفرنسا مالياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً كما فعلت تماماً بالجزائر . مع فارق بسيط هو أنها تركت لتونس علماً وملكاً ...

وفي الوقت الذي أخذت تعمل فيه فرنسا جاهدة لمحق الشعب التونسي وسلبه من كل مقومات البقاء والحياة الحرة الكريمة كانت لانفتاً تدعى

أن وجودها في تونس لصلحة تونس وحدها فقط ولحماية استقلالها .
إن قصة الاستعمار الفرنسي في تونس كقصة ذلك المقامر الذي اعتاد
أن يشتغل على حساب ثقة غيره ولكنه اضطر أخيرا إلى كشف أوراقه .
وهكذا دأبت فرنسا على التصريح على لسان رجالها المسؤولين طيلة
السبعين سنة الماضية بأن وجودها في تونس ليس إلا أمرا مؤقتا وليس
لها من غرض إلا أن تصبح تونس في مصاف الدول المتقدمة . ولكنها
اليوم نجدها مضطرة إلى الإفصاح عن حقيقة نياتها التي كشفتها
(مشروعات الإصلاحات الفرنسية) لتضمن بقاءها الدائم في البلاد
التونسية تحت اسم المصالح الفرنسية كما صرح بذلك وزير خارجيتها
مسيو رويير شومان في باريس الذي قال : « أرى من الأنصار المتعصبين
لتطبيق المراحل الإصلاحية التي ستؤدي إلى التعاون المشترك الفرنسي
الاسلامي ... مراعييا في ذلك مصالح فرنسا التي تملكها منذ سبعين
عاما . والجدلية الفرنسية التي ما فتئت تزداد والتي أصبحت اليوم عشر
سكان القطر التونسي .

ولذلك تقدمت فرنسا في عام ١٩٥٠ بمشروعها الاصلاحى الذى
يركز على الطريقة الدبلوماسية الغربية . والذى يهدف إلى جعل النفوذ
الفرنسى أمرا مشروعا أمام العالم . فى حين كان النفوذ الفرنسى نفوذا
عمليا غير شرعى . ومعنى هذا أن المشرفين الفرنسيين الذين كانوا بمثابة
مستشارين فنيين أجنب بالنسبة للوطن التونسى سيمصبجون بمقتضى
هذا المشروع جزءا شرعيا من أهالى البلاد التونسية . ولاشك فى أن

مثل هذا المشروع سيقسم السيادة التونسية إلى قسمين بين الوطنيين الحقيقيين والمستعمرين الدخلاء .

ولكن يقظة الشعب التونسي هبت تقاوم ببسالة هذه المشروعات

الاستعمارية وكانت تلك المذبحة التي يراها العالم المتمدين اليوم .

ولما قدمت القضية التونسية إلى هيئة الأمم المتحدة خشيت فرنسا

أن تنكشف أمام العالم حقيقة نواياها التي تحملها في هذه المشروعات فاندفعت

تعارض بشدة مناقشة القضية التونسية وقام شومان يقول : « ان الهيئة

غير مختصة بالنظر في هذا النزاع - الفرنسي التونسي - وليس لها حق

مراقبة تطبيق هذه المشروعات . التي ستصل بالتونسيين إلى الحكم الذاتي

وأن الفرنسيين في تونس لهم نفس الحقوق في تلك البلاد .

وبالطبع حاول المسيو شومان أن يستعطف شعور أعضاء الأمم

المتحدة على الوضع الفرنسي في العالم ليضعوا ثقتهم في وعد وشرف فرنسا

منلما كانت بدورها توهم الشعب التونسي منذ سبعين سنة .

ومع الأسف الشديد نجح شومان في استعطاف الأمم المتحدة فقررت

قرارها المانع الهزيل وهكذا حققت فرنسا بالقوة والمراوغة مبدأ سياسة

الامبراطورية الرومانية (أن كل من يملك أرضه حق لابقاء عليها .)

وفي الوقت الذي صحت فيه الشعوب المستعبدة وقامت تطالب بحقها

في الحرية والاستقلال نرى الاستثمار العالمي العربي يقوم بحملة كبرى

ضد العالم العربي واحتطاع أن يطوق بلدانه من الغرب ابتداء من شمال

افريقيا وشرقا في فلسطين ثم قسمه إلى قسمين وفتح ثغرة في قلب العالم

العربي باحتلال القناة وعزله عن أرض الكنانة ففقد العالم العربي وجوده كوحدة متماسكة وسيفقد بذلك أيضا مركزه الاستراتيجي الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط .

اننا نلقت أنظار العالم العربي إلى هذه السياسة الاستعمارية الخطيرة البعيدة المدى والتي ترمي إلى زرع الأشواك والصعاب في جسم الأمة العربية. ونهيب بالشعوب العربية أن يقوموا ليجمعوا حدا عمليا لهذا الخطر الداهم على مستقبلنا وأجيالنا المقبلة حتى لا نفاجا كما فوجئنا في مأساة فلسطين. ويجب أن نضع دائما نصب أعيننا أن مسألة انقاذ شمال افريقيا لا تختلف في أهميتها عن مسألة قناة السويس والأراضي المقدسة في فلسطين .

لمحة تاريخية عن تونس

لم يعرف التاريخ عن سكان تونس قبل البربر . وفي القرن الثاني عشر « م » انتشرت على السواحل التونسية مراكز تجارية اسمها الفنيقيون الذين قدموا اليها من الشام وقد أنشأوا مدينة (قرطاجنة) وكان لهذه المدينة نفوذ اقتصادي كبير امتد على طول سواحل افريقيا الشمالية من برقة إلى مراکش . وفي القرن الثالث عشر « م » اصطدم هذا التوسع بالنفوذ الروماني في البحر الأبيض المتوسط نشبت بسببه حروب ثلاثة انتهت بانهيار قرطاجنة الفنيقية سنة ١٤٣ م . قامت على انقاضها (قرطاجنة الرومانية) تاركة ورأها تلك الحضارة العميقة التي أثرت في البلاد والتي دامت أكثر من عشر قرون .

ودخلت تونس تحت السيطرة الرومانية سنة ١٤٦ - ٤٣٠ تخليها حروب طاحنة أشعلت الرومان ، وبسطوا نفوذهم المباشر على - أفريقيا - التي شملت منطقة تونس الحالية ووضعت منطقة (قسنطينة) التابعة الآن إلى الجزائر تحت شبه نوع من الحماية .

وسيطر الرومان على تونس كانت عسكرية واقتصادية . وقد ساعد البربر على وجود الخلافات الدينية المسيحية . وكانت نتيجة ذلك اختلال الحالة في افريقيا . وحلت الفوضى في البلاد وانهار النفوذ الروماني بسبب

للثورات المتتالية من البربر . وسقط الرومان بعد ستة قرون ثم احتلال
الوندال للبلاد في القرن الخامس عشر م .
ودامت مملكة الوندال نحو المائة سنة . وكان احتلالهم للبلاد
عسكريا واحتفظوا بنظام الادارة الرومانى . وشاركهم البربر في حروب
وغزوات على طول سواحل البحر الابيض المتوسط .
ثم خرج البربر ضد الوندال ولم يبق تحت نفوذهم سوى شمال بلاد
افريقيا (تونس) ثم اطردها من طرف (روم بيزنطة) سنة ٥٣٤ م
بعد أن كسروا شوكة البربر . وبمساعدة حين قويت البربر وأصبحوا
يهاضمونها عند كل مناسبة (١) .

العهد العربى

بعد استلاء العرب على مصر سنة ١٧ هـ . أتجهوا الى شمال افريقيا
وحرروا برقة وطرابلس من يد الروم واتجهوا الى بلاد المغرب ودخلوها
سنة ٢٧ هـ . وخرجوا منها دون مقاومة . ثم رجعوا إليها سنة ٤٥ هـ .
ثم خرجوا منها .

وفى سنة ٥٠ هـ . وعلى يد عقبة بن نافع أسسوا فيها مدينة القيروان
التي أتجهت منها جيوش العرب الى تحرير جميع البلاد المغربية .
وكان لظهور الحوارج صدام كبير فى بلاد المغرب فانتشرت هذه
الحركة بسرعة بين قبائل البربر وحتى الأندلس .

وقد توالت على تونس عصور زاهرة فى كل عهد من عهود دولة الأغلبة -

(١) هذه تونس - دكتور حبيب تامر -

والفاطميين - والدولة السنهاجية . وبني هلال . والدولة الموحدية -
والدولة الحفصية إلى أن حل العهد التركي .

وقد عمل سنان باشا على تنظيم الإدارة التونسية مطبقاً في ذلك
النظام التركي . فكان يحكم تونس نيابة عن السلطان العثماني - وإلى -
يسمى (باشا) وله ديوان مكون من ضباط عسكريين . وكان يقود
الجيش - أغا - وكل فرقة عسكرية يقودها - داي - وعين موظف
لحماية المال يسمى (باي) .

وانسع نفوذ الديوان الذي بسببه نشبت ثورة سنة (٩٩٩ هـ . -
١٥٩٠ م .) كانت من نتائجها إسناد أمر الإدارة إلى أحد الدايات .
واتسع نفوذ الداى بجانب نفوذ الباشا الذي أخذ في الضعف .
ونظم عثمان - داي - الإدارة والجيش الذي أسند قيادته إلى - باي -
وكذلك في عهد (يوسف) داي الذي سار على منوال سلفه وذلك
في سنة (١٩ . ١٠ هـ - ١٦٠ م) فاستتب الأمن في عهدها ونظمت
البلاد أحسن تنظيم . بسبب تعاقب الدايات على تونس ساءت الأحوال
سنة (١٦٣٧ - ١٧٠٥ م) انهار نفوذهم أمام سلطة البايات التي أخذت
تتسع يوماً بعد يوم طوال القرن الحادي عشر الهجري .

وقد منح الباب العالي لقب باشا إلى البايات كما جعل منصب الباشا
وراثياً مما سبب تطاحننا كبيراً واضطرابات نتجت عن التنافس والسلطان
أدت بالبلاد إلى فتن داخلية وخارجية كالتى حصلت بين أمارتي - تونس
والجزائر - فضمت بذلك الدولة والسلطان :

وبعد اضطرابات دامت ٤٠ سنة وأثر غزوة قام بها (والى) الجزائر
على تونس استولى - أغا - حسين بن علي وهو مؤسس الدولة الحسينية
استولى على الحكم وبايمه الشعب ومن ذلك الحين إلى اليوم تحكم تونس
هذه العائلة .

وفي عهده عاد الأمين إلى البلاد واختفت الثورات التي كان يقوم بها
الجيش لقلب نظام الحكم ! وجمعت الولاية وراثيا .

وفي عهد حسين بن علي أيضا نشطت حركة العمران والفلاحة
والصناعة والتجارة والمؤسسات العلمية

وبالرغم مما عرف من فساد نظام الحكم في العهد العثماني أو الولاية
العثمانية . فان تونس قد شهدت في خلاله جهودا زاهرة بسبب ما يبذله
بعض الامراء الصالحين من مجهودات في سبيل النهوض بالبلاد شملت
جميع نواحي الحياة فيها .

والتونسيون لم يعتبروا الاثراك اجانب عنهم بسبب الروابط الدينية
التي ربطت بينهما وأن كان المنصر التركي لم يحتفظ بشخصيته واندمج
في أهل البلاد الاصليين شأنه كشأن من سبقهم من الغزاة على تمر
الدهور .

وأخذت تونس تتجه في شكلها المستقل عن الدولة العثمانية التي
لم يبق بينها وبين الخلافة العثمانية إلا العلاقات الدينية التي تجعل الوطن
الاسلامي جزء لا يتجزء .

وفي خلال هذه الفترة عملت الدولة التونسية على تحويل المكاتب الرسمية بينها وبين الدولة العثمانية إلى العربية ونظمت الجيش والادارة على أحسن النظم المتبعة في البلدان المتحضرة .

وفي عهد أحمد باشا باي سنة ١٨٥٥م شهدت تونس إصلاحات واسعة للناطق منها تأسيس مدرسة حربية جلب اليها الخبراء العسكريون لتدريب التونسيين وكذلك مصانع الذخيرة ودار لصناعة السفن لتكوين أسطول تونسي .

وفي عهد محمد باشا الذي سار على منوال أخيه . وقد تولى العرش سنة ١٨٥٥ صدر في عهده دستور (عهد الأمان) - ١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٨ وهو أول دستور ظهر في العالم الإسلامي .

وقد تم تعديل هذا الدستور في عهد محمد الصادق باي بفضل الجهود الجبارة التي بذلها المصلح التونسي الكبير الوزير خير الدين . وروعي في هذا التمديل - مبدأ فصل السلطات - وإيجاد نظام برلماني - وتأسيس مجلس تشريعي - يتمتع بسلطات واسعة - منها خلع الأمير إذا ظهر منه ما يخالف أو يعس بأحكام الدستور . وقد شمل الدستور تنظيم الادارة المركزية والادارة المحلية تنظيماً عمرياً . وتنظيم البلديات - والمحاكم الشرعية - وشئون الأوقاف - كما سن قانون جديد يتضمن حماية حقوق الفلاحين - العمال الزراعيين . ووزعت الأراضي الاميرية على صغار الزراع وانشأت وزارة للصحة وإدارة لغابات الزيتون وإدارة للأوقاف كما نظمت مناهج التعليم بمجامع الزيتونة . وأسست - المدرسة الصادقية -

لدراسة العلوم الحديثة واللغات الأجنبية وأرسلت البعثات إلى أوروبا -
فرنسا وإيطاليا - .

والخلاصة في هذا الباب فان حكومة تونس الحرة كانت تسير في
عهدنا بقدماء وثابة نحو الاصلاح الحديث وآخذة بأسباب الحياة العصرية
في جميع شئون حياتها .

المؤامرة ضد تونس الحرة

لعل من الأسباب التي هيئت جو المؤامرة ضد استقلال تونس ها
- هزيمة فرنسا في حرب ١٨٧٠ ضد ألمانيا وهزيمة تركيا في حربها
ضد روسيا سنة ١٨٧٧

وعند هزيمة فرنسا ألحقت ألمانيا مقاطعتي الأناضول والاوزن . ولصرف
اهتمام فرنسا عن تلك المقاطعتين الفت (بيزمارك) نظر الساسة الفرنسيين
إلى تونس . ثم ان إنجلترا كانت لا تبدي أية معارضة في فكرة الغزو
مادامت تعمل على تشتيت أوصال الدولة العثمانية

وكان مؤتمر برلين يعنو بكل هذه المؤامرات لصرف أنظار الأوروبيين
إلى الشرق ليستقر الوضع الذي خلفه حرب السبعين في أوروبا (١)

وقد اقتنعت فرنسا بهذه الفكرة التي رأت فيها حماية مركزها
بالجزائر وابعاد إيطاليا التي كانت تسعى لنفس الغرض . وكان الجوحين

(١) تونس بين الاتجاهات .

ذلك مليء بالتؤامرات في تونس وبدأ التدخل الاجنبي يتسرب اليها في القرن التاسع عشر باسم حماية المصالح الأجنبية التي نتجت عن استخدام بعض الفنيين في تونس واعطائهم بعض الامتيازات فيها . كمد بعض الخطوط الحديدية التي كانت حكومة تونس المسقطة تقوم بها . وهكذا نفذت المؤامرة الكبرى التي طوحت باستقلال تونس الذي فقدته منذ أكثر من سبعين سنة .

موقف تركيا من المؤامرة

ان موقف الدولة العثمانية إزاء فكرة غزو تونس من طرف القوات الفرنسية التي اجتازت الحدود يوم ١٢ ابريل سنة ١٨٨١ كان يتلخص في مناقشات دبلوماسية وبرقيات احتجاج رسمية تبولت بين الطرفين -العثماني والفرنسي- دلت على وجهة نظرها نحو فكرة الغزو . وان تركيا لم تعترف لفرنسا بالوضع الذي فرضته على تونس حتى سنة ١٩٢٤ في معاهدة (لوزان) وقد تنازلت عن جميع حقوقها للشعب التونسي وحده . ونظراً لما لهذه الرسائل والبرقيات من الأهمية التاريخية قد ضمنتها في قسم الوثائق للكاتب .

الوضع الدولي للحماية

في تونس

يقسم فقهاء القانون الدولي من حيث السيادة إلى قسمين - دول
تامة السيادة - ودول ناقصة السيادة -

فالدول تامة السيادة هي الدول التي تتمتع بممارسة سيادتها في
شؤونها الداخلية والخارجية دون أن تخضع في ذلك لرقابة أو هيمنة
دولية أخرى .

وأما الدول ناقصة السيادة فليس لها مطلق الحرية في ممارسة كافة
شؤونها الداخلية والخارجية . وذلك إما لخضوعها إلى دولة أخرى أو
لارتباطها بها .

ومن الدول ناقصة السيادة - الدول التابعة والدول المشمولة بالوصايا
والدول المحمية . وبهنا بحث النظام الأخير . وهو الحماية ^(١) .

والحماية (Protectorat) في مفهوم القانون الدولي هي النظام الذي
يقضى بأن تضع دولة نفسها أو توضع تحت كتف دولة أخرى
أفوى منها .

(١) تونس بين الانجازات - مكتب تونس الحرة .

ويتضح من هذا التعريف أن الحماية على شكلين - ١ - الحماية الاختيائية وتسمى في القانون بالحماية العادية . وتكون باتفاق دولة مع دولة أخرى أقوى منها على أن تضع الأولى نفسها (بارادتها) تحت حماية الثانية لتتولى الدفاع عنها ولتقوم برعاية مصالحها الخارجية . ويقوم هذا النظام على أساس معاهدة تبرم بين الدولتين وتحدد فيها مدى ما للدولة الحامية من حقوق وما عليها من التزامات .

٢ - الحماية القهرية ويطلق عليها الاصطلاح الحماية الاستعمارية (protectorat colonial) وهي تفرض على الدولة المحمية ويكون الفرض منها عادة كما يدل على ذلك اسمها - التمهيد لاستعمار الدولة المحمية .

ويرى أكثر فقهاء القانون الدولي أن في هذا النوع من الحماية فيه خروجاً على حقوق الدولة الطبيعية . لأن فرض الحماية من جانب واحد (unilateral) عمل لا يستند إلى أساس شرعي . ولذلك تعتمد الدولة الحامية عادة إلى انتزاع معاهدة من الدولة المحمية بالإكراه لكي تبرر موقفها وتكسبه صفة قانونية تمكنها من مواجهة الدول الأخرى .

وبهذهنا أن نشير إلى الفرق بين نظام الاستعمار المباشر (colonisation) وبين نظام الحماية الاستعماري فالاستعمار يقضى بضم المستعمرة للدولة المستمرة واعتبارها جزءاً من إقليمها وبذلك تفقد الدولة كيانها الخاص وصفها الدوائية وتخرج من حضيرة الأشخاص المعنوية في القانون الدولي بينما أجمع الفقهاء على أن الدولة المحمية تحتفظ بكيانها وبشخصيتها الدولية

التمييزه عن شخصية الدولة الحامية . فهي دولة بالمعنى الحقيقي وإن كل ما ينشأ عن الحماية من أثر هو انتقاص من سيادة الدولة المحمية . وذلك بتجريدتها من بعض حقوقها . كتصرف شؤونها الخارجية وكشئون الدفاع (١) .

وأن ما يدهم الدولة المستعمرة في نظام الحماية الاستعمارية إلى تفضيل إعلان الحماية أولاً على الضم مباشرة هو خوفها من استفزاز الشعب ضدها وإثارة معارضة الدول الأجنبية فتعمد إلى ذلك بإعلان الحماية وإلى انتزاع الوثيقة (الماهدة بالاكراه ثم عرضها لاعتراف الدول الأجنبية عليها . وتسمى الدولة الحامية إلى كسب اعتراف أكبر عدد ممكن من الدول بحمايتها .

وماهدة الحماية هي الأساس الذي تقوم عليه علاقات الدولتين (الحامية والمحمية) وتحدد هذه الماهدة حقوق والتزامات كل من الدولتين .

ويختلف نطاق الحماية باختلاف الماهدات ومدى ما تفرضه من التزامات وما تعطيه من حقوق لكل من الدولتين الحامية والمحمية .

وكتب المسيو (ديسباني) الأستاذ بكلية الحقوق بمدينة - بوردو - وعضو مجمع الحقوق الدولية العامة عن الحماية في كتابه الشهير (الحماية) فقال .

« إن الواجب الأساسي على الدولة الحامية ألا تخرج عن شروط المعاهدة . وأن تقوم بواجباتها ولا تتعدى حدود الحقوق الممنوحة إليها عند ممارسة السيادة الخارجية أو الداخلية للدولة المحمية . وأن التعهد العلني أمام شعب بحمايته وتنفيذ الوعد مادامت هناك فوائد ومغانم تكتسب . وأن الاستفادة من الحماية لم ينكرها أحد . ولستنا في درجة من السذاجة لنعتقد بالاخلاص في الأعمال الدبلوماسية . غير أن الأساسي هو معرفة ما إذا كان بالإمكان أداء خدمة للغير بينما يستغل المرء لنفسه^(١) »

وقد أكد كل من السيو - برنهي - ونيس - وهما من أشهر أساطين القانون الدولي عند استفتاءها في ١١ و ١٨ برالية سنة ١٩٢١ أن من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمي . أما السيادة الخارجية فان للدولة الحامية نيابة فقط^(٢) .

ومما تجب ملاحظته أن العلاقات القائمة بين الدولتين الحامية والمحمية علاقات دولية بالمعنى الحقيقي لأنها قائمة بين شخصين معنويين من أشخاص القانون الدولي فلا مصوغ قانوني لادعاء الدولة الحامية بأن المشاكل الناشئة بينها وبين الدولة المحمية من شئونها الداخلية . وكل نزاع ينشأ في هذا العدد يعتبر نزاعاً دولياً .

(١) تونس بين الاتجاهاات .

(٢) بيان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي ، ١٩٥٢ .

فرض الحماية على تونس

في ١٢ ابريل نلقت القوات الفرنسية المرابطة بالجزائر أمرا باجتياز الحدود التونسية دون سابق انذار . وبعد معارك دامية طوق جيش الجنرال « بربار » قصر ملك البلاد محمد الصادق باي وأرغمه على توقيع معاهدة تعرف بماهدة (باردو) أو (القصر السعيد) وذلك في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ .

وكانت هذه الحركة من أحد حركات التوسع الاستعماري الأوروبي في القرن التاسع عشر . والفرض من هذه الحركة وضع العرش التونسي تحت الوصاية الدبلوماسية من ناحية وتمنع العتريق على ايطاليا التي كانت تسمى لنفس الفرض من ناحية أخرى .

وحاولت السلطات الفرنسية الاستفادة من ألتاعب المالية السيئة التي كانت عليها تونس بسبب كثرة النفقات المالية التي تنفقها الحكومة التونسية في مشروعاتها الإصلاحية ... تلك الإصلاحات الإدارية والمسكرية (١) ...

فخلال هذه الظروف السيئة تقوم شركة مالية كبرى هي (الشركة

(١) تونيزي اتانسيون — جان روس —

الرسولية للسكريدى فرنسيه) بتهيئة الحملة وكان لابدا من ايجاد مبرر للقيام بهذا العمل . وممرات ما قبل بان الفرض من هذه الاجراءات هو إعادة الأمن والنظام وحماية تونس ضد الاضطرابات التي تقوم بها قبيلة (خير) (١) . على أن أحد لم تنطلي عليه هقاه الخديمة .

فقد كتب الصحفي الكبير (روستونور) في ٢٥ افريل ١٨٨١ في جريدة (انترانسيجيان) يقول : « ان ثمة أمرا يبدو غريبا وخارقا للعقل وغير قابل للتصديق . وهو أننا لانكاد نرى أن هناك ما يسمونه (بالخير) فان وزارة (جول فيرى) (٢) قد وضعت منحة قدرها ثلاثون الفا من الفرنكات ان يستطيع أن يضبط له أحد أبناء هذه القبيلة . أية بلاهة هذه ... أتري الوزير يود أن يدخل في روعنا أننا سنصرف ملايين ونرسل أولادنا إلى تونس في سبيل هدف واحد هو الحيلولة دون ثلاثة من قبيلة خير الذين يقومون بين حين وآخر على سرقة بقرة لا يزيد ثمنها على ٩٠ فرنكا من أحد المعمرين . »

وقد عارض البرلمان الفرنسي الحملة العسكرية ضد تونس ووقف (جورج كايمنصور) كمتحدث بلسان الجانب الديمقراطي وتوجه بمحديه إلى جول فيرى قائلا :

« لقد أخفيت الحقيقة عن البرلمان وتجاوزت الغاية التي شرحتها

(١) قبيلة تونسية ترابط بين الحدود التونسية والجزائر .

(٢) رئيس الوزارة الفرنسية الذي أخذ على عاتقه اغتصاب تونس .

أمامه . فانك لم ترضى بحملتك ضد قبيلة خمير فحسب بل ضد تونس .
وهذا من غير الالتزام بموافقة البرلمان على استخدام هذه السلطة . وهي
التي حصلت عليها قبل ذلك . لقد خرقت المادة التاسعة من الدستور في
سبيل وضعنا أمام الأمر الواقع . »

على أن الحكومة ينيها السيئة أخذت تضاعف التصريحات المهددة
ووقف جول فيري في ١٢ مايو ١٨٨١ وهو اليوم الذي أبرمت فيه
معاهدة (باردو) بين تونس وفرنسا أمام مجلس الشئون وأدلى بالتصريح
التالي :

« اننا نحتاج في سبيل إقرار الأمن إلى ضمانات كافية . وهذا ما تقدمنا
بطلبه إلى باي تونس . فنحن لا نطمح في بلاده أو في عرشه . وأن
الجمهورية الفرنسية تملن أمام الملأ أنها تستبعد وهي في بداية حملتها هذه
أى مشروع للضم أو أية فكرة للفتوى . كما أنها تجدد في هذه الساعة
وقد أشرف العمل على الانتهاء التصريحات المهاللة السابقة . » (١)

وبالاطلاع على معاهدة باردو البرمة في ١٢ مايو ١٨٨١ بين تونس
وفرنسا نجد أنها لم تشر إلى أى تدخل في شئون تونس الداخلية . فهي
ليست معاهدة ضم بحول ما إذ تنص صراحة على أن احتلال البلاد من
طرف القوات الفرنسية احتلال مؤقت ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق

السلطانان الحربيتان - الفرنسية والتونسية - وتقرر ان معا بأن الإدارة المحلية أصبحت قادرة على المحافظة على الأمن والنظام (البند الثاني) من المعاهدة المذكورة .

وفي موضع آخر من المعاهدة نرى أن للدولة التونسية الحق في عقد اتفاقات دولية بعد الرجوع إلى فرنسا وإحاطتها علما (البند السادس) وآية أخرى أن تونس أعلنت الحرب ضد ألمانيا في بداية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ وقد كانت مشاركتها في الحرب باعتبارها دولة تتمتع ببعض السيادة الخارجية كما دلت عليه هذه الدلائل .

غير أن فرنسا طورت استثمارها بفرض معاهدة أخرى على تونس سنة ١٨٨٣ وهي اتفاقية المرسى ولم يمتص على المعاهدة الأولى سنتان .

ومما يجب ملاحظته أن البرلمان الفرنسي سبق له أن رفض مشروعا مماثلا لاتفاقية المرسى وذلك في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ وقد جاء في هذا المشروع «ان للحكومة الفرنسية أن تمارس في تونس الاختصاصات الإدارية والمالية التي تراها ذات فائدة^(١) . وياكن البرلمان الفرنسي رأى في هذا المشروع نوعا من الحكم المباشر في تونس وهو ما يتنافى مع حدود المعاهدة الأولى وهي بقاء السيادة التونسية تحت الوصاية بشرط أن تحفظ بكيانها ونظامها ووحدتها .

(١) تونس بين الاتجاهات - مكتب تونس الحرة -

وفي اتفاقية المرسى المذكورة ذكرت لأول مرة كلمة الحماية (البند الأول) . وقد صدر كتاب في سنة ١٩٣١ بعنوان (الدولة التونسية والحماية الفرنسية) وذلك بإشراف المقيم العام الفرنسي . وجاء في هذا الكتاب الرسمي عبارة أشارت صراحة إلى استقلال تونس . وأن الوضع في البلاد هو مماوسه السيادة لا التصرف فيها .



السياسة التشريعية

الحكومة الحامية في تونس

لم يمض شهر واحد على توقيع معاهدة ١٢ مايو ١٨٨١ حتى صدر أمر على في ٩ يونيو أصبح بموجبه المقيم العام الفرنسي يسيطر على جميع الشؤون الداخلية للحكومة التونسية. وقد منحت اتفاقية المرسى المقودة في ٨ يونيو ١٨٨٣ المقيم العام حق اعتماد مشروعات القوانين ليس منها ما كان خاصاً بالاصلاحيات المالية كما نصت معاهدة ١٢ مايو ١٨٨١ فحسب بل تلك القوانين الخاصة بالاصلاحيات الادارية والمدنية أيضاً التي تراها الحكومة الفرنسية ذات فائدة (المادة الأولى من اتفاقية المرسى - ٨ يونيو ١٨٨٣ -)

وبحتفظ الباي بالسلطة التشريعية كما يحتفظ ممثل فرنسا بحقوق الاعتماد والاقتراع .

ويستخلص من هذا أن السيادة التونسية الخارجية وممارسة الحكومة الفرنسية لحقوق السيادة الداخلية في الشروعات قد مس السيادة التونسية إلى حد خطير .

وما حصل في عام ١٨٨٢ من الغاء وزارتي الحربية والبحرية التونسية فيها نقض لمعاهدة ١٨٨١ إذ انعدم بالقائها الجانب التونسي الذي هو شرط في جلاء القوات الفرنسية عن تونس بعد اتفاق السلطان الحريقتان التونسية والفرنسية - (البند الأولى معاهدة (باردو) .

وقد صدر في ٨ يونيو ١٨٨١ مرسوم من الباي جعل تيه المقيم العام الفرنسي الوسيط الرسمي في العلاقات بين الأشخاص المعتمدين من قبل الباي . ويستخلص من هذا كله أن المعاهدة احترمت السيادة الداخلية ووضعت للسيادة الخارجية حدودا غير أن المقيمون العامون أخذوا يتصرفون وكأنهم قد حصلوا على تفويض بممارسة السلطة من الباي كل هذا بالرغم مما أبداه البرلمان الفرنسي من رفضة لمشروع اتفاقية الرسمي في ٢٠ أكتوبر ١٨٨٢ (١) .

وهناك فريق من فقهاء الاستعمار يحاولون في سبيل تبرير موقفهم من الإدارة المباشرة القول بأن الباي قد تنازل بإرادته عن حق ممارسة الأصلاحات (٢) .

وأخذت الإدارة المباشرة في الاستقرار ومضى المقيم العام في شريعته غير مبني من السيادة التونسية إلا المظهر وهو خاتم الباي الذي ظهر به المراسيم .

وفي ٢٠ نوفمبر ١٨٨٤ أتيح للمقيم العام أن يصبح رئيس الدولة الفعلي وأن يمارس السلطات التشريعية والتنفيذية .

وبناء على تقرير مقدم من وزارة الخارجية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية صدر مرسوم من هذا الأخير في ٢٢ أبريل سنة ١٨٨٢ أصبح

(١) تونس بين الاتجاهات

(٢) تونيزي اتانسيون — جان روس —

بموجبه جميع الأقسام والمصالح الداخلية في تونس التي تعمل في نطاق العمل الفرنسي ملحقة بفروع وزارات الجمهورية كما أسندت رئاسة جميع هذه الأعمال إلى المقيم العام الفرنسي . واستأثرت فرنسا بالسلطة التشريعية الإدارية ففرضت على رأس الإدارة التونسية بموجب مرسوم مؤرخ في ٤ - ٣ - ١٨٨٣ موظفا فرنسيا هو سكرتير عام الحكومة التونسية ومهمته الإشراف على الإدارة العامة باسم رئيس الوزارة وتهيئة المراسم وعرضها على الباي ليضع ختمه عليها دون أن يكون له سابق اطلاع عليها .

ولكي تدرك تماما حقيقة هذه الوظيفة فينبغي أن نستعرض تاريخها ... فانشأت في ٤ فبراير ١٨٨٣ ويعين السكرتير العام من قبل الباي بناء على اقتراح المقيم الفرنسي ويمارس الاختصاصات التالية :

- ١ - إدارة شئور الموظفين في الإدارة المركزية
- ٢ - شئون المحفوظات في الدولة
- ٣ - تلقي وتوزيع المكاتبات الحكومية من مختلف المصالح العمومية
- ٤ - يعرض على الوزير الأول المكاتبات المعدة من مختلف المصالح العمومية وييمت بها إلى جهات الاختصاص .
- ٥ - عرض وأصدار القوانين والمراسم والاجراءات (١) .

(١) المجلة القانونية والسياسية للاتحاد الفرنسي عدد - ٢ - ١٩٤٨

وقد صدر بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مرسوم صادر عن الباي
بالغاء ماجاء في المرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ خاصا بموضوع
تلقى وتوزيع المكاتب الحكومية وكان هذا النتيجة الطبيعية لقيام
السكرتارية العامة للحكومة التونسية بإنشاء مصالح عمومية هي - إدارة
الشئون المالية - الأشغال العمومية - المعارف - الزراعة - التجارة -
الاستعمار - البريد والتلغراف - . وقد كانت هذه المصالح بتولى كثير
من الشئون في مضمار الحياة الإدارية التونسية .

وبموجب الاستقلال بالسلطة التي حصل عليها السكرتير العام
للحكومة التونسية عن طريق المرسوم الصادر في ٤ فبراير ١٨٨٤ فقد
صدرت تشريعات خاصة أضافت إلى اختصاصاته اختصاصات أخرى
يمارسها . ولعل أهم المرسوم الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٧ الذي
خول بموجبه الصلاحيات الخاصة بشئون المواليس . والمرسوم الصادر
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ الذي أعطى بموجبه الصلاحيات الخاصة بشئون
الأسفاف العام وشئون السجنون في تونس .

وبالاختصار فإن وظيفة السكرتير العام للحكومة التونسية تبدو
كجهاز يسيطر على إدارة الموظفين الأصاين وذلك من ناحية الحاقهم
بالجنسية وتوظيفهم ووضعهم السياسي كما كلف من ناحية أخرى بإدارة
بعض مصالح الإدارات العامة كالمواليس والأسفاف العام .

وقد اقتضى التطور الإداري والسياسي للحياة . أن تقوم الحكومة

بتغيير كيان السكرتارية العامة للحكومة التونسية . وبلاحظ هذا التغيير من سنة ١٩٢٢ وهي السنة التي أُنشئ فيها هذا الجهاز على النحو التالي .

في سنة ١٩١٠ أنشئت سكرتارية عامة للحكومة التونسية لشئون العدل ذلك لأن الحالة الماسه إلى إنشاء مصالح عدلية تونسية قد أدت إلى صدور مرسوم عن الباي في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٠ بإنشاء سكرتارية عامة للحكومة التونسية لشئون العدل . وقد تضمن هذا المرسوم تكليف هذه السكرتارية العامة بممارسة الاختصاصات التي يتولاها السكرتير العام للحكومة التونسية فيما يختص بالشئون العدلية وهي :

(١) رئاسة كافة اللجان الميينة لإعداد القوانين التونسية وتوجيه هذا الإعداد .

(٢) ينفذوى تحت إمرته مدير المصالح العدلية الخاصه بالموظفين .

(٣) يتولى تأمين تقديم وإصدار القوانين والراسيم والإجراءات الخاصه بالقانون المدنى والقانون التجارى والقانون الجنائى .

(٤) تلحق به مصالحه الآثار والنفون ومتحف (باردو) .

وفي سنة ١٩٢١ أمكن إنشاء وزارة للعدل وإدارة للشئون الداخليه وتفتيش عام للشئون الإدارية . وذلك نتيجة لإصدار بعض القوانين التونسية . وكانت السكرتارية العامة للحكومة التونسية لشئون العدل قد ألغيت بموجب مرسوم صادر من الباي في ٥ يونيو سنة ١٩١٩ وألحقت المصالح التابعة لها بالسكرتارية العامة للحكومة التونسية لشئون الادارة .

وقد أنشأت وزارة العدل بمد إعلان فصل السلطات .

وبموجب مرسوم صادر من الباي في ٢٦ ابريل ١٩٢١ وذلك للممارسة كافة الشؤون العدلية التونسية التي ساحت عن السكرتير العام للحكومة التونسية هذا باستثناء الشؤون العدلية الاسلامية التي هي مرتبطة بالباي .
وتمشيا مع مبدأ فصل السلطات فقد صدر مرسومان في ٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ بإنشاء في السكرتارية العامة للحكومة التونسية إدارة للشؤون الداخلية تضم مصالح المديرية ومصالح الأمن والسجون وتفتيش عام للمصالح الادارية كما تقوم بالإشراف على المصالح التي يديرها السكرتير العام للحكومة التونسية .

وقد صدر أثر نزاع شخصي قام بين المقيم العام المسيو (لوسيان سان) والسكرتير العام للحكومة التونسية المسيو (جابريل بيو) أن صدر مرسوم عن الباي في ١٤ يوليو سنة ١٩٢٣ بإلغاء وظيفة السكرتير العام للحكومة التونسية وتوزيع الاختصاصات التي يمارسها إلى رئيسين إداريين جديدين عرفا باسم المدير العام للداخلية ومدير العدلية التونسية .
وقد استهدف التغيير الذي ينطوي عليه مرسوم ١٤ يوليو سنة ١٩٢٢ إلى إقامة ادارتين جديدتين تخلفان السكرتير العام للحكومة التونسية لعل أهمهما هي الادارة العامة للشؤون الداخلية .

وأن المرسوم الصادر في ١٤ يوليو سنة ١٩٢٢ بإنشاء ادارة عامه للشؤون الداخلية قد جعل للمدير العام للداخلية اختصاص جميع المصالح

التي كانت ملحقه بالسـكرتير العام باستثناء المصالح التي كانت فصلت بموجب مرسوم وذلك من أجل إلحاقها بإدارات أخرى. وهي على وجه الخصوص المصالح الخاصة بشئون المدلية التونسية والتي أنشأت بها وزارة للعدل والتي أصبحت وزارة المدلية التونسية .

وكانت الإدارة العامة للشئون الإدارية تضم المصالح التالية :

- القواد - شئون العمادة - الصحة - الأسعاف - الأمن - السجون - المديرية - وكان المدير العام لشئون الإدارة يعين بمرسوم صادر عن الباي بناء على اقتراح المقيم العام . ويمكن أن يعاونه مساعد يعين بنفس الطريقة . ويعمل المدر لشئون الإدارة بالتعاون مع وزير الباي الأول فينظر في القرارات وتقديم وإصدار المراسيم والقوانين والاجراءات وكذلك يتولى الاشراف على شئون المحفوظات في الدولة ويمارس السلطات الاجرائية بالاتفاق مع الوزير الأول .

وهكذا - وباستثناء ما يتعلق بالشئون المدلية التونسية تولى المدير العام للشئون الادارية نفس السلطات التي كان يتولاها السكرتير العام للحكومة التونسية .

غير أنه بعد تعيين المسيو (مارسيل بيروتون) في منصب المقيم العام أقر تغيير إداري وهو خاص بإعادة جهاز السكرتير العام للحكومة التونسية على أسس جديدة .

وقد صدر مرسومان عن الباي في ١٠ و ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٣

وذلك لاعادة للسكرتارية العامة للحكومة التونسية وفيما يلي الاختصاصات التي تولها هذا التغيير الجديد .

١ - أنشأت السكرتارية العامة للحكومة التونسية لدى الاقامة العامة وهي تضم المصالح الآتية : الإشراف على شئون المواطنين الأصليين - الأمن العام - التفتيش العام للمصالح الإدارية - شئون الموظفين في المصالح المدنية في المملكة - الإشراف على المصروفات - الشئون العدلية والتشريعية .

٢ - ينظر السكرتير العام للحكومة التونسية في الأوامر والقرارات التي تصدر عن الوزير الأول وكذلك في القرارات المقدمة لمرها بخاتم الباي .

٣ - يتولى بالتعاون مع الوزير الأول تقديم المراسيم والاجراءات ويكلف بطبعمها .

٤ - يعطى رأيه قبل كل تعيين في الوظائف التي توافق عليها الاقامة العامة .

٥ - وأخيراً ، وهذا يختلف عن السكرتارية العامة السابقة التي لم يكن لها حق الإشراف على إدارات حكومة الحماية الفنية - فان هذا الجهاز الجديد الذي أنشئ بموجب المرسوم الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ قد كلف بتركيز كافة الشئون المدنية والإدارية في المملكة . وعلى هذا فإنه يشرف على كافة المصالح العمومية التونسية . وبعبارة أخرى فان السكرتارية العامة للحكومة التونسية التي أعيدت بالمرسوم

الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ قد أوكل إليها مهمة دفع وتنسيق كافة الأعمال في الإدارة التونسية .

ولكى تتاح لهذا الجهاز ممارسة حق الاشراف على جميع نواحي الإدارة . فقد نصت المادة الثانية من مرسوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ على أنه يساعد السكرتير العام للحكومة التونسية في مهمة الاشراف على أعمال الإدارة أربع هيئات هامة هي :

(التفتيش العام للمصالح الادارية) وذلك للاشراف على جهاز الموظفين في جميع المصالح العمومية و (التفتيش لرقابات المدنية) وذلك للاشراف على البوليس والقواد .

و (مصلحة القانون والتشريع) لإعداد وصياغة النصوص القانونية و (مراقبة المصروفات العمومية) للاشراف على التزامات الصرف الخاصة بالمصالح العمومية .

لقد أعيد إنشاء السكرتارية العامة للحكومة التونسية في سنة ١٩٣٣ بشكل يختلف اختلافا أساسيا عن السكرتارية العامة الأصلية التي انشأت في سنة ١٨٨٣

وقد مرت السكرتارية العامة بتغييرات يمكن ملاحظتها عن طريق سرد التفسيرات الآتية بحسب ترتيبها الزمني . وذلك كما دعت رغبة حكومة الحماية في زيادة التوغل في القضاء على السيادة التونسية ونزع اختصاصاتها

في سنة ١٩٣٥ صدر مرسوم عن الباي في أول يوليو سنة ١٩٣٥ سلخت بموجبه عن السكرتارية العامة للحكومة التونسية المصالح المختصة بشئون (القواد) والأمن العام . ثم جمعت هذه المصالح ثانية باسم (الادارة التونسية) وتحت رئاسة (مندوب شئون الادارة التونسية) ووضعت تحت سلطة الوزير الأول وإشراف السكرتير العام للحكومة التونسية .

في سنة ١٩٣٧ انقبت (الادارة التونسية) بموجب مرسومين صادرين عن الباي في ٣ و ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٧ وتألقت من المصالح المختصة بشئون الأمن العام دائرة جديدة كما ضمت مصالح (القواد) إلى مصلحة المديرية العامة وتألقت منها دائرة باسم (دائرة الادارة العامة وشئون الأقاليم) يرأسها مدير تحت سلطة الوزير الأول وإشراف السكرتير العام للحكومة التونسية .

في سنة ١٩٤٠ انقبت (دائرة الادارة العامة وشئون الأقاليم) بموجب مرسوم صادر عن الباي في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٠ وأعيدت مصالحها إلى السكرتارية العامة للحكومة التونسية .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وتحرير تونس من المحور سنة ١٩٤٣ أعيدت السكرتارية العامة للحكومة التونسية (باستثناء شئون البوليس وبإضافه شئون المديرية) إلى الأقاليم إلى الحال التي كانت عليه عند تأليفها سنة ١٩٣٣

وفي خلال الفترة الواقعة بين سنتين ١٩٣٣ و ١٩٤٣ كانت السكرتارية

العامه للحكومة التونسية تجمع بين هيئته تدير بعض المصالح في الادارة العامه على النحو الذي كانت عليه السكرتارية العامه الأصلية في سنة ١٨٨٣ - وهيئه توجه وتركز وتنشئ جميع الشؤون البدنيه والادارية المنبثقه عن اختصاص كل الادارات .

وغداة تحرير تونس أيضا تعرضت السكرتارية العامه للحكومة للتونسيه لتعديل عميق وخطير كان نتيجة لإعادة تنظيم الادارة العليا للحماية الفرنسية في تونس .

وقد قامت بهذا العمل (اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني) التي كان يرأسها الجنرال « دوجول » ومقرها آذاك الجزائر

وداخل نطاق ما أبداه أعضاء هذه اللجنة من إنكار للمبادئ القانونية في الحماية. صدر عن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسومان هما مرسوم ٢١ يونيو ١٩٤٣ و ٢٧ مارس ١٩٤٤

وقد نظم المرسوم الصادر في ٢١ يونيو ١٩٤٣ جهاز إدارة الحماية الفرنسية في تونس على الشكل الثلاثي التالي :

السكرتير العام للحكومة - مستشار المملوكة - مدير الشؤون السياسية - .

والسكرتير العام للحكومة هو ليس السكرتير العام للحكومة (التونسية) وهو يعين مباشرة من قبل السلطة المركزية الفرنسية . وهو بموجب مرسوم ٢١ يونيو ١٩٤٣ يوجه المصالح للتونسية المتصلة

(بالسكرتارية العامة وينسق العمل بين الدوائر التونسية التي تنشأ بموجب مراسيم صادرة عن الباي . وهو يمثل المقيم العام في ممارسة الرقابة الفرنسية على هذه المصالح والدوائر) .

أمامستشار الملكة فهو أيضا يمين مباشرة من قبل السلطة المركزية الفرنسية وهو المكلف بموجب مرسوم ٢١ يونيو ١٩٤٣ بان (يؤمن من العلاقة بين المقيم العام من جهة وبين الباي والوزراء التونسيين من جهة أخرى) ويساعد مستشار الملكة مندوب في وزارة الدولة ومندوب في وزارة العدل . ومندوب في وزارة الأوقاف .

هذا ويمين مدير الشؤون السياسييه من قبل المقيم العام مع موافقه السلطة المركزية وهو كما جاء في المرسوم الصادر في ٢١ يونيو ١٩٤٣ (يوجه وينسق النشاط السياسي لإدارة الحماية ويركز الاشراف الفرنسي ويؤمن صيانة النظام - وإدارات الرقابات المدنييه وشؤون الأمن العام وشؤون الموظفين الأصليين الملحقه بمدير الشؤون السياسييه) .

غير أن المرسوم الثاني الصادر في ٢٧ مارس ١٩٤٤ آتى فالتى وظيفة مستشار الملكة ووظيفة مدير الشؤون السياسية وحولت اختصاصات مستشار الملكة إلى السكرتير العام للحكومة وحلت محل دائرة الشؤون السياسية دائرة للرقابات وحولت اختصاصات تتعلق بالأمن العام وعرفت باسم (دائرة إدارات الأمن) والحققت بالمقيم العام .

وهكذا وبواسطة هذين المرسومين الفرنسيين لم تعد السكرتارية العامة

للحكومة في المرة هيئة تستمد كيانها فقط من السيادة التونسية . فضمن نطاق التغيير الذي جاءت به اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بداء السكرتير العام للحكومة بشكل مزدوج إذ هو يمثل السلطات المنبثقة عن السيادة الفرنسية وعن السيادة التونسية .

وكان السكرتير العام للحكومة ممثلا للسلطات المنبثقة عن السيادة التونسية يمارس بموجب مرسوم ٢١ يونيو ١٩٤٣ اشراف فرنسا على المصالح التونسية سواء أ كانت هذه المصالح وزارات أم إدارات . وكان أيضا ممثلا للسلطات المنبثقة عن السيادة التونسية يقوم بموجب المرسوم الصادر عن الباي في ١٥ يونيو سنة ١٩٤٣ والمسكتمل بالمرسوم الصادر عن الباي في ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٤ بتوجيه وتنسيق عمل مصالح السكرتارية العامة (التفتيش العام للمصلحة الإدارية - مصلحة المدل والتثريب - مصلحة الاشراف على شئون الموظفين - مصلحة الترجمة - هذا إلى جانب خمس إدارات أخرى وضعت تحت سلطة السكرتير العام وهي - إدارة الشؤون المالية - إدارة الأشغال العمومية - إدارة الاقتصاد العام - إدارة المعارف العمومية - إدارة البريد والتلغراف والتليفونات .

والمرسوم الصادر في ١٥ يوليو يؤكد للسكرتير العام للحكومة سلطة نظر المراسيم المقدمة لتمام بالخاتم وكذلك قرارات الوزير الأول والوزراء وهكذا يصبح السكرتير العام للحكومة الذي كان يبدو ذا وظيفة تونسية

بمجة - (غارقا إلى الأذقان) في للسيادة الفرنسية ولم يمد السكرتير العام
سكرتيرا عاما للحكومة (الفرنسية) بل هو السكرتير العام للحكومة
فحسب . ولم يمد يمين من قبل الباي . بل أصبح يتولى عمله من قبل السلطة
الفرنسية المركزية .

وإذا حدث وصدر مرسوم عن السيادة التونسية (مرسوم الباي في
١٥ يونيو ١٩٤٣) بتحويل السكرتير العام سلطات منبثقة عن الباي
لتنسيق عمل الإدارة ينبغي هنا أن نلاحظ أن مرسوما فرنسيا صادرا في
٢١ يونيو سنة ١٩٤٣ قد محافظ في تحديد سلطات التنسيق هذه وعمل
على اكسابها صبغة لا تخفى فيها الحكم الفرنسي المباشر .

وقد استمر هذا التأكيد الملح من ناحية ممارسة الحكم المباشر فيما
انطوت عليه سلطات السكرتير العام للحكومة . مما كان موضع الجدل
لدى الرأي العام التونسي . وخلق موجه من السخط وحالة من رد الفعل
شديدة الحساسية بالنسبة لهذه الوظيفة التي أصبحت تسيطر على جميع
شئون الإدارة التونسية نيد من جديد (١) .

(١) طالب النديوان السياسي لحزب الدستور الجديد ألغى وظيفة السكرتير العام
ضمن المطالب السبعة التي قدمها أبو رقية سنة ١٩٥١

اصلاحات الحكومة الفرنسية في تونس

سنة ١٩٤٧ (١)

« المرسوم الفرنسي الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٧ »

« والمرسومان الصادران عن الباي في ٩٧ اغسطس سنة ١٩٤٧ »

نشرت الجريدة الرسمية التونسية في عددها الصادر يوم السبت

٩ اغسطس ١٩٤٧ ثلاثة نصوص هامة أعادت تنظيما جديدا لإدارة الحماية

في تونس .

وتنطوي هذه النصوص على :

المرسوم الفرنسي الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٧ الذي يلغى

المرسومين الصادرين في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٣ و ٢٧ مارس سنة ١٩٤٤

المرسومان الصادران عن حكومة دوجول - ويعيد تنظيم ادارة الحماية

الفرنسية في تونس .

المرسومان الصادران عن الباي في ٧ و ٩ اغسطس ١٩٤٧ . الأول

منهما يعيد تنظيم مجلس الوزراء (Conseil des ministres) وينشئ مجلسا

(١) تطلق كلمة إصلاحات على كل تغيير إداري في تونس تقوم به حكومة الحماية

وإن كان يقصد به عادة زيادة التوغل في القضاء على السيادة التونسية .

للوزارة (Conseil de l'air) والثاني يرمى إلى إعادة تنظيم الإدارة في تونس .

وجميع هذه النصوص تؤلف تغييرا هاما للجهاز الحكومي في تونس . وقبل الخوض في حقيقة هذا التغيير أو (الإصلاح) كما يسمونه الفرنسيون سبق أن مهدت للقارئ والباحث في حقيقة التغييرات الإدارية وذلك لكي يدرك المتابع تماما المضمون الدقيق لهذا التغيير .

وأن تغييرات يوليو وأغسطس سنة ١٩٤٧ كان سبيلا إلى العودة لمفهوم أكثر صحة بالنسبة لجهاز السكرتارية العامه للحكومة والتي عادت فأصبحت (السكرتارية العامه للحكومة التونسية) .

ومن هنا كان المرسوم الفرنسي الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٧ يلغى في مادته الأولى المرسومين الصادرين في ٢١ يونيو و ٢٧ مارس ١٩٤٤ الذين حدد عبر السيادة الفرنسية اختصاصات السكرتير العام للحكومة التونسية . وعلى أن يصبح المحرك الأساسي في هذه الوظيفة ينبثق بشكل طبيعي عن السيادة التونسية .

لذلك وبعد أن ألغيت كافة التنظيمات التشريعية الفرنسية الخاصة بالسكرتارية العامه للحكومة التونسية . فان المرسوم الصادر عن الباي في ٩ اغسس ١٩٤٧ قد أعاد السكرتير العام للحكومة إلى حظيرة هيئة الإدارة التونسية - وإن كان من الزاوية الشكائية فحسب - وعلى هذا فان الوضع أصبح محددًا بواسطة النصوص التشريعية التونسية على النحو التالي :

تضمن المرسوم الصادر عن الباي في ٩ اغسطس سنة ١٩٤٧ النقاط

الآتية :

أن السكرتير العام للحكومة التونسية المعين من قبل الباي بناء على اقتراح القيم العام يساعد الوزير الأول في الشؤون المدنية والإدارية . وينظر في المراسيم والقرارات المقدمة لتهمر بحاتم الباي وكذلك قرارات الوزير الأول والوزراء والمدير والمفوض . ويكلف بنشر هذه النصوص التشريعية والاجرائية المختلفة .

٢ - أن السكرتير العام للحكومة التونسية يمارس مهمة الاشراف على سلك الموظفين في الادارات المدنية وعلى المصروفات العمومية . ويتولى اعداد المشروعات الاقتصادية ويراقب تنفيذها .

ويلاحظ هنا بالنسبة للاشراف على سلك الموظفين وعلى المصروفات العمومية وعلى اعداد المشروعات الاقتصادية وتنفيذها بان المشرع - الفرنسي طبعاً - وقد استخدم في تعريف السلطات التي يمارسها السكرتير العام للحكومة التونسية فما يتعلق بهذه المواضيع اصطلاحات أكثر أيضا . فالسكرتير العام بالنسبة لهذه المواضيع أيضا لا يتعاون مع الوزير الأول ولا يقدم لديه بتأمين أي لون من التركيز وبعبارة أخرى أن السكرتير العام للحكومة التونسية (يمارس بالنسبة لهذه المواضيع سلطات مطلقة لا تشوبها شائبة .

ويساعد السكرتير العام للحكومة التونسية سكرتيرا عاما مساعدا يعينه الباي بناء على اقتراح القيم العام ويستطيع السكرتير العام أن يندبه

لممارسة بعض اختصاصاته وعلى السكرتير العام المساعد للحكومة التونسية أن يحل محل السكرتير العام في حالة غيابه أو انقطاعه عن العمل .

وعلى هذا فإن التغيير الذي ينطوي عليه المرسوم الصادر عن الباي في ٩ أغسطس ١٩٤٧ قد أعاد السكرتير العام إلى الحظيرة التونسية وهو بذلك يقوم بالتعاون مع الوزير الأول بشئون الإدارة العامة في تونس ويسيطر عليها تماما في ظل المضمون القانوني الصادر في الظاهر عن السيادة التونسية .

٢ - الوزراء - المديرون - المفوض - .

تتألف الدوائر المختلفة التي تكون الإدارة العامة في تونس على

النحو التالي :

- خمس وزارات - العدل - التجارة والصناعة - الصحة العامة -

العمل والرعاية الاجتماعية - زراعة - (١) .

- أربع إدارات - المالية - الأشغال العمومية - المعارف العمومية

- البريد والتلغراف والتليفونات - مفوضية واحدة - مفوضية شئون

التعمير والمساكن (٢) .

والملاحظ هنا أن وزارة الدولة القديمة وهي (الوزارة الكبرى) التي

(١) يتولى الوزارات التونسيون .

(٢) ويدير الإدارات الفرنسيون .

كانت تدار بواسطة وزير القلم تحت سلطة الوزير الأول لم نجد موجودة الآن . وقد ضمت الصلحتان اللتان كانتا تؤلفانها وهي (قسم الدولة ومصالحة المديرية) إلى إشراف الوزير الأول المباشر .

كما أن دائرة الأمن قد ألحقت بالمقيم العام مع أن وضعها قد حدد بموجب مرسوم صادر عن الباي وأن مديرها يعين بمرسوم صادر عن الباي أيضا . كما أن الوزير الأول يمارس دائما بعض الاختصاصات المتعلقة بالبوليس والمخولة له من قبل الباي قبل ومنذ الحماية (بوليس الأجانب) (بوليس الاتجار بالمشروبات الروحية - بوليس الصحافة) .

وإذا نظرنا إلى ممارسة السلطة العامة نرى أنه لا فرق بين الوزارات أو الإدارات أو المفوضية وربما هذان الأخيران لها سلطة أكثر فعلية . فان هذه الأنواع الثلاثة من الأجهزة في الإدارة التونسية تنبثق عن السيادة التونسية . ويعين الوزراء والمديرون والمفوضون عن طريق مرسوم يصدر عن الباي (الفقرة الأولى من المادة السادسة من مرسوم ٩ أغسطس سنة ١٩٤٧) ولهم نفس الصفة في تصريف الشؤون المتعلقة لكل منهم في عمله . (الفقرة الثالثة من المادة السادسة من المرسوم نفسه) ولهم أيضا الحق في تعيين الموظفين من درجة وكيل مصالحه أو الدرجة التي تقاربها . أما التعيين في الدرجات الأعلى فيجوز على طريق استصدار مرسوم (الفقرة الرابعة من المادة السادسة من المرسوم نفسه) ولهم الحق في التصرف في الشؤون المالية فيما يتعلق بالمصروفات وذلك في نطاق الشروط المحددة في الاجراءات الخاصة بالمحاسبه العامه (الفقرة الخامسة

من المادة السادسة من المرسوم نفسه) .

على أن هذا التأكيـد على المساوات في السلطه بين الوزراء والمديرين والمفوضين كما جاء في المرسوم الصادر عن الباي في ٩ اغسطس ١٩٤٧ كان المشرع الذي أتى بالتساوي في الميزات قد قيد البعض بقيدين هما :

١ - فيما يتعلق بالمستشارين الذين يعينون لدى الوزراء على الرغم من أن جنسية هؤلاء المستشارين لم ترد عليها في النص فإن تعيينهم من قبل الباي بمد اقتراح المقيم العام ينطوي على أنهم سيكونون من الجنسية الفرنسية .

٢ - بينما نرى أن الوزراء هم من التونسيين فان المديرين والمفوض هم من الفرنسيين . وفي كل مرة يمكن أن تتجسد الرغبة إلى إسناد منصب المدير إلى أحد التونسيين سيؤدي الأمر إلى تحويل اسم الإدارة إلى وزارة .

المستشارون لدى الوزراء

ضمن نطاق الجهاز الاداري المنبثق عن تغييرات يوليو وأغسطس سنة ١٩٤٧ نرى أنه يوجد لدى الوزراء (وزير الدولة - وزير العدل - وزير الشؤون الاجتماعية) موظف يحمل الجنسية الفرنسية ويلقب باسم (مندوب) وهذا الموظف تابع للسكرتير العام للحكومة التونسية فهو مندوبه - وهذا المندوب هو الوزير الفعلي تابع لرئيسه السكرتير العام - الذي هو رئيس الحكومة الحقيقي . وبهذه الصفة يكاف بالاشراف

باسمه على تسيير المصالح في الوزارة . على أنه لم ينص على مهمة عامة يقوم بها المندوب وفي الواقع أن الوضع القانوني لهؤلاء المندوبين بدلاً أن يكون موحدًا فإنه كان يختلف باختلاف الوزارات . ومما هو جدير بالملاحظة أنه لا يوجد مستشارون بجانب المديرين الذين هم متساوون في المركز مع الوزراء من الناحية الشكلية . فلذلك فوجود المستشار بجانب الوزراء إنما هي استكمال لحقيقة أتمام الجهاز للحكومة الحماية من الفرنسيين ولو احتفظت الشرع بذكر الوزراء التونسيين فلا قيمة فعلية لوجودهم إلا من ناحية تكميم الشكليات .

وقبيل تغييرات يوليو وأغسطس ١٩٤٧ كانت هناك أوضاع خاصة بكل من المندوبين فالمندوب لدى وزارة الدولة وهو الذي خلف المندوب السابق في قسم الدولة كان هو الوحيد الذي يمارس مهامًا تتفق ومهمة الاشراف العام على سير المصالح في وزارة الدولة وذلك بتفويض من السكرتير العام للحكومة التونسية . وكان على العكس من المندوب لدى وزارة العدل التونسية الذي كان لديه بالإضافة إلى السلطة آنفة الذكر . وهي سلطة الاشراف . سلطة اجرائية تسمح له بأن يحل محل الوزير (المادة الخامسة الصادر في ١٤ يوليو سنة ١٩١١)

أما المندوبان اللذان يعملان في وزارة الشؤون الاجتماعية - في هذه الوزارة مندوبان - أحدهما مختص بشؤون الصحة والثاني مختص بشؤون العمل - فإنها بموجب المرسوم الصادر عن الباي في ١٧ فبراير سنة ١٩٦٥) يتولى الاشراف باسم السكرتير العام للحكومة التونسية

على سير المصالح في الوزارة . ومهمتها إذن هي نفس المهمة التي يقوم بها
المندوب لدى وزارة الدولة . على أن المرسوم الصادر عن الباي في ٩
أغسطس سنة ١٩٤٧ قد ألغى وظائف المندوبين لدى الوزارات التونسية
وأحل محلها وظائف (المستشارين لدى الوزراء) . فالمادة السابعة من
المرسوم الصادر عن الباي في ١ أغسطس سنة ١٩٣٧ تحدد وضع المستشار
وتنص على (لكل وزير مستشار لديه يعين من قبلنا بناء على اقتراح المقيم
العام . وهناك أيضا مستشار لدى قسم الدولة ولدى مصلحة المديرية .
وينحصر نشاط هؤلاء المستشارين في : ابداء الآراء للوزراء
والمشورة عليهم فيما يتعلق باعداد وانجاز كل عمل يتعلق بمهامهم . والتقدم
بمقترحات إلى الوزراء في هذا السبيل .

ويعارس المستشارون أعمالهم تحت سلطة السكرتير العام للحكومة
التونسية ويمثلون بكل القرارات أو الوثائق الصادرة إليهم من الوزراء
إلى السكرتير العام للحكومة التونسية) .

المراقبون المدنيون في تونس

بموجب مرسوم فرنسي مؤرخ في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ أحدث فرنسا داخل المملكة التونسية - المراقبين المدنيين - التابعين مباشرة للمقيم العام الفرنسي ومهمتهم في الظاهر الاشراف على العمال (المديرين والمحافظين التونسيين) والادارات العامة وبيدهم قوات الأمن والقوات العامة كما نصت المادة الثانية من المرسوم الفرنسي المذكور بأن هيئة المراقبين يقع تمييزهم من طرف رئيس الجمهورية ويمكن للمقيم العام بتونس أن يعين مراقبين احتياطيين .

وقد جاء في ديباجة هذا المرسوم « بأنه نظراً لأن المادة الأولى من المعاهدة التونسية - البرمة في ٨ يونيو ١٨٨٣ - اتفاقية المرسى - تخول الحكومة الفرنسية حق إدخال الاصلاحات الادارية والعسكرية التي ترى فائدة في إدخالها »

والواقع أنه لم يوجد نص صريح في المعاهدة المذكورة أو غيرها مما يلزم الباي قبول إدخال إصلاحات على الادارة التونسية ما لم يكن الغرض منه إصلاح الأحوال في البلاد التونسية . وهل من مصلحة تونس أن يتنازل الباي عن جميع سلطاته حتى التشريعية منها إلى المقيم العام وحكومة الحماية . اللهم إلا إذا كان معنى الاصلاح هنا هو ما كان منه لفائدة تدعيم الحكم المباشر . ثم ان صدور مراسيم من طرف رئيس

الجمهورية الفرنسية وجعلها نافذة المفعول في تونس مما يجعل هذه البلاد
ملاحقة بما بالتراب الفرنسي إذا اعتبرنا أن جميع ما يصدر من مراسيم
عن رئاسة الجمهورية أفذة في جميع التراب الفرنسي .

ثم عمدت فرنسا إلى السلطة التشريعية فاستوت عليها
وأصدرت مرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية مؤرخا في ١٠ نوفمبر
سنة ١٨٨٤ حدد فيه اختصاصات المقيم الفرنسي . وقد جاء في هذا
المرسوم . يفوض رئيس الجمهورية الفرنسية المقيم العام الفرنسي للمراقبة
باسم الحكومة الفرنسية على الأوامر العلية (المراسيم) التي يصدرها
الباي ولاعطاء هذه المراسيم القوة التنفيذية داخل البلاد التونسية .
فأصبحت بذلك جميع المراسيم التي يصدرها باي تونس لا مفعول لها
إلا بأمضاء المقيم العام الفرنسي . ثم اختصرت الاجراءات وصارت
الاقامة العامة هي التي تحضر المراسيم الملكية لعرضها على الباي لوضع
ختمه عليها دون أن يكون له سابق اطلاع عليها . وهكذا تم استغلال
السلطة التشريعية في تونس لتنفيذ برامج استعمارية صادرة في الظاهر
عن الدولة التونسية . ولعل هذا مما دع حكومة الحماية في تونس إلى
ضرورة العمل على تركيز فكرة الحكم المطلق والسلطة التشريعية في يد
الباي التي لم يتبق منها إلا المظهر وهو خاؤه الذي لم يعد له حتى في داخل
البلاد التونسية مفعولا إلا بأمضاء المقيم العام الفرنسي مستندة في ذلك إلى
أن وجود الحكم النيابي في البلاد مما يتناقى مع هذه السلطات .

السلطة القضائية

وأما السلطة القضائية فقد تم القضاء عليها بإحداث محاكم فرنسية على غرار المحاكم القاعة في أرض الجمهورية الفرنسية والأراضي التابعة لها بحكم الاحتلال الدائم كالجزار مثلا . وتدخل هذه المحاكم في دائرة اختصاص محاكم استئناف الجزائر . وتختص بالنظر في قضايا التونسيين مع الأجانب والقضايا العقارية المسجلة عموما والقضايا السياسية وكذلك القضايا المتعلقة بالبيت المالك . وقد تم هذا بموجب سلسلة من المراسيم مؤرخة في ٢٧ مايو ١٨٨٣ و ٢ سبتمبر ١٨٨٥ و ١٢ يناير ١٨٩٨ . تم عمدت إلى المحاكم التونسية فوضتها تحت رقابة موظفين فرنسيين . فجعلت على رأس العدلية التونسية^(١) موظفا فرنسيا وأناطت مهمة النيابة العامة لموظفين فرنسيين وأسندت رئاسة دائرة النقض والابرام للمحاكم فرنسي .

(١) وان كانت مباشرة وزارة العدل يشرف عليها وزير تونس إلا أن وجود المستشار الفرنسي جعل هذا الأخير هو السيد الحقيقي لهذه الوزارة كما بينا سابقا .

الحياة النيابية في تونس

منذ أن عطل الدستور التونسي الذي ينص على وجود برلمان تونسي وبه (٦٠) عضوا تتناول اختصاصاته جميع شئون الدولة التونسية وكان ذلك على أثر احتلال البلاد من طرف القوات الفرنسية والشعب التونسي محروم من ذلك الحق الطبيعي الذي يمكنه من الإشراف على شئونه . غير أنه في سنة (١٨٩٠) أعطى حق تأسيس - مجلس شوري - مهمته النظر في شئون الميزانية لبلاد التي يدفع أغلبها الشعب التونسي . وكان تعيينهم بطريق الاختيار من طرف المقيم العام كما وقع انتقائهم من بين أصحاب الشركات التجارية والمزارعين وأعضاء المجالس البلدية .

وفي ٢ فبراير سنة ١٩٠٧ عينت حكومة الحماية عددا من التونسيين أعضاء في هذا المجلس واختارتهم من بين المشايخ لها المخلصين لسياستها وعلى الرغم من أن عدد الأعضاء الفرنسيين يبلغ (٣٢) منتخبين بالاقتراع العام فإن عدد الأعضاء التونسيين المشاركين بلغ (١٨) فقط يقع تعيينهم باختيار المقيم العام (١) .

وعلى أثر الحرب العالمية الأولى في - ١٣ يوليو سنة ١٩٢٢ - عقب ظهور الحركة الاستقلالية أصدر المقيم العام الفرنسي (لوسيان سان)

(١) تونس بين الاتجاهات - مكتب تونس الحرة .

إصلاحاته التي كانت تعتبر في نظر الفرنسيين بأنها مكنت التونسيين من جانب كبير من التصرف في كثير من الشؤون الادارية . والحقيقة أن تلك الاصلاحات لم تكن كافية لترضية أمانى التونسيين وسد حاجة الشعور القومي في ذلك الحين بل أنها في كثير من فصولها التشريعية فتحت أبوابا لابتلاع الذاتية التونسية (١) .

ولذلك كان موقف الوطنيين التونسيين الاستقلاليين منها الرفض والمعارضة . وأهم ما فيها أنها استبدلت (المجلس الشورى) بمجلس آخر أسمته (المجلس الكبير) له سلطة استشاريه محضة على بعض فصول الميزانية وجعلت من السكرتير العام للحكومة التونسية حاكما بأمره ومسيطرًا على جميع شئون الإدارة التونسية . وزيد فيه عدد الأعضاء الفرنسيين من (٣٦) إلى (٤٤) من بينهم عدد يمثل المصالح الاقتصادية للجالية الفرنسية . وبقي عدد الأعضاء التونسيين (١٨) كما كان الحال في (المجلس الشورى) السابق .

وفي ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ استصدر المقيم العام (لوسيان سان) مرسوما برفع عدد الأعضاء الفرنسيين (بالمجلس الكبير) من (٤٤) إلى (٥٣) والتونسيين من (١٨) إلى (٣٦) .

وفي سنة ١٩٣٤ زيد عدد الأعضاء الفرنسيين من (٥٣) إلى (٥٦)

(١) راجع فصل السياسة التشريعية .

والتونسيين من (٣٦) إلى (٤١) مع إبقاء نظر (المجلس الكبير) هذا مقتصرًا على الاستشارة المالية .

ومهما كان عدد أعضاء المجلس الكبير التونسيين وسلطانهم فيه وأسلوب اختيارهم له فأنهم لم يكونوا نوابًا عن الأمة بالمعنى الصحيح . ولم يكن لديهم من السلطة والصلاحيات الكافية ينظموا ميزانية الدولة دخلاً وخرجاً طبق ما تقتضيه مصلحتها وما تتطلبه نهضتها .

وإذا أضفنا إلى كل هذا أغلبية العدد التي يمتاز بها الفرنسيون في هذا المجلس وأسلوب انتخابهم الصحيح الذي يخولهم حق تمثيل الفرنسيين في تونس ومصالحهم مع كون الرئاسة العليا في هذا المجلس للمقيم العام اتضح لنا أن زمام الأمور في هذا المجلس بيد الفرنسيين وأن التونسيين آله وصورة للمغالطة .

ثم أن وجود الفرنسيين في المجالس المنتخبة التونسية كالمجالس ومجالس الجهات (المديرات) والمجلس الكبير هذا والمجلس التورى من قبله إنما هو وضع باطل مفروض على الأمة التونسية إذ ليس لأية جالية أجنبية تستوطن بلداً من البلدان حق التمثيل والانتخاب فيها والاشتراك في مجالسها النيابية . ولكن الاستعمار الفرنسى فرض هذا الأمر وأمرأ آخراً بعده . وهو انتخابهم لممثلين عنهم بالبرلمان الفرنسى فى فرنسا وهم يقطنون تونس . يريدون من ممارسة هذا الحق الانتخابى فى مجالس تونس وفرنسا أن يثبتوا عملياً أن تونس بلاد فرنسية كسائر المستعمرات التى ألبسوها هذه الصبغة وأن لهم حق النيابة فى مجالسها وحق الانتخاب

لنواب عنهم وهم يقيمون على هذه الأرض . الأمر الذي لا تتمتع به أية
جالية فرنسية تقيم في جهة من جهات العالم ولا يمكن أن تمارسه إلا في
وطنها وعلى أرضها . وتونس بحكم التاريخ والقانون الدولي والروابط
التي تربطنا بفرنسا بلاد أجنبية عن فرنسا وليس للفرنسيين فيها حق
التمثيل النيابي على أرضها ولاحق انتخاب ممثلين عنهم وهم فيها مقيمون
يمثلونهم في مجالسهم النيابية في فرنسا .



أصلاحات سنة ١٩٥٢ (١)

لما كانت تغييرات وزارة مصطفى الكماك التي جاء بها المرسوم الفرنسي الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٨ والمرسومان الصادران عن الباي في ٧ و ٩ أغسطس سنة ١٩٤٧ كانت غير كافية لسد حاجة الشعوب القوي في تونس الذي لم يعد يرضى بغير استقلال البلاد . هذا الاستقلال الذي أكدته المواثيق الدولية كميثاق الأطنطلي وميثاق الأمم المتحدة في حق الشعوب المطلق في اختيار نوع الحكم الذي تريده وحق تقرير مصيرها .

والتونسيون ييمرون أنفسهم قد شاركوا في حربيين عالميتين - ١٩١٤ - ١٩٤٠ - نتيجة للوعود التي بذلت وأعطيت للشعوب غير الحاكمة لذاتها في التحرر من الاستعمار .

وكان التونسيون حين دخلوا الحرب العالمية الأولى وشاركوا فيها عمليا في المارك بجيرة شبابهم وعددهم خمسة وستين ألفاً من الجنود (٢) ركوا منها في الميدان خمسة وأربعين ألفاً من القتلة والجرحى وهبوا

(١) اصلاحات ، في نظري تغييرات .

(٢) هذا العدد من القتلى والجرحى خلال حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ عن تونس الشهيدة - تأليف الزعيم المرحوم عبد العزيز النعماني .

أنفسهم دفاعاً عن قضيه الخلفاء وتحرير فرنسا من ربة الاحتلال الألماني . ولم يكن ذلك نتيجة لوعود مبهمه أو حبا في الفوز والنصر . وإنما كانت ضحايانا بجانب الخلفاء في سبيل حريتنا واستقلالنا الذي كنا نطمح به بعد الحرب العالمية الأولى ثم شاركنا مرة أخرى بجانب المسكر الغربي ضد دول المحور وتحملت تونس في سبيل حريتها واستقلالها أشد وأكثر مما تحملته دول أخرى حليفة من حيث التخريب والنفي والأموات . غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية حملت دول كبرى من تخفيف حدة التوتر بينها وبين الدول التي ارتبطت ببعضها بماهدات ومواثيق كانت حائلا في تمتعها بذلك الاستقلال فأخذت تبدل بتلك الماهدات الجائرة بروابط من الصداقة كانت سيياً واضحا في ارجاع العلاقات الطيبة بين الدول التي كانت ذات نزعة استعمارية بحمة وبين الشعوب الصغيرة . ومن ذلك أصبح

العالم يتنفس بعض الشيء .

ونتيجة لموجة التحرر التي شملت كثير من بقاع العالم طالب التونسيون بإلغاء المعاهدة التي تحدد من حريته وطاب الأمم المتحدة والجامعة العربية والشعوب الحرة أن يقفوا بجانبهم في صراعهم ضد الاستعمار الفرنسي الذي لم يتحول عن خطته الاستعمارية التي تقنا في قطاعا مع حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ولهذا كله أرسل باي تونس محمد الأمين رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٩ - ٩ - ١٩٥٢ جاء فيها . « يدقنا حرصنا المستمر في

المحافظة على العلاقات الطيبة بين بلادنا إلى مخاطبتكم من جديد بوصفكم
— وانتم رئيس الجمهورية الفرنسية — الحارس لما لفرنسا من تقاليد تحريرية
وديموقراطية . وغير خاف عليكم اننا لم نترك فرصة سنحت
لنا منذ ارتقائنا عرش العائلة الحسينية غداة هزيمة جيوش المحور في ميدان
القتال بالبلاد التونسية دون أن نوجه أنظار ممثلي فرنسا لدينا إلى ضرورة
إصلاح الأنظمة في مملكتنا إصلاحاً جوهرياً يتطلبه ما بلغه شعبنا من
تطور لا جدال فيه . وما تكبده من تضحيات في سبيل تحرير أوروبا
إلى جانب حماة الحق الديموقراطي (١) .

وقد توألى المقيمون ممثلي فرنسا في البلاد التونسية بماطلون روح
التطور التي بلغها شعب تونس ورغبته في التحرر بوضع تغييرات لآتت
إلى مطالبه ورغبته الحقيقية . متخذين في ذلك سلاحاً هو أشد وأقصى
من الحكم المباشر وهو القضاء على السيادة التونسية وجعلها تسير في
طريق اغتصاب السيادة التونسية التي لم يبق منها إلا ذلك المظهر البسيط
وهو خاتم الباي على الراسيم التي تشتربها حكومة الحماية .

وبعد صراع مهول واعتقالات واعتداءات على الأرواح شملت الشيوخ
والأطفال والنساء قررت فرنسا فرض إصلاحات أو تغييرات إدارية من
من شأنها بجعل من السيادة التونسية سيادة مزدوجة قاومها الشعب
بلا هوادة ولا رحمة .

(١) من وثائق الحكومة التونسية .

وقد نظمت هذه التغييرات التي جاءت نتيجة لافوة النقط التالية .

١ - تنظيم الحكومة بصورة تلزم التونسيين بأن يتركوا للفرنسيين وزارات المالية والحربية والخارجية والأشغال العمومية ووزارة البريد والتلغراف والتليفونات ووزارة الأنشاء والتعمير (١) .

٢ - إنشاء مجلس شورى للقوانين يتألف من (٣٠) عضوا معينين تقتصر مهمتهم على إبداء رأى استشارى محض فى المراسيم التي يعرضها عليهم الباي . ولا يبحث المراسيم ذات الصبغة المالية أو المتصلة بالميزانية مع احتفاظ القيم العام الفرنسى بحق توقيع القوانين بالاشتراك مع الباي لتصبح نافذة .

٣ - إنشاء مجلس مالى وهو مجلس مختاط يتألف من عدد متساوى من التونسيين والفرنسيين ويبحث الميزانية والشئون المالية .

٤ - تنظيم الوظائف العامة بصورة تخصص معظم الوظائف العليا للفرنسيين مع اعتبار اللغة الفرنسية لغة أساسية فى هذه الوظائف .

٥ - إنشاء محكمة ادارية برئاسة قاض فرنسى يشرف على عدد متساوى من القضاة التونسيين والفرنسيين للنظر فى شئون الادارة التونسية .

٦ - تنظيم مجالس المقاطعات على أساس يقتصر حق الانتخاب

(١) نشرة مكتب حزب الدستور الجديد بالقاهرة .

والترشيح على طبقات معينة يقع اختيارهم من سكان المقاطعات دون سواهم
وليس عن طريق الاقتراع العام الحر .

٧ - تنظيم مجالس البلديات بمنح الجالية الفرنسية حق تمثيل الفرنسيين
فيها بعدد مساوي مع التونسيين في المجالس البلدية والانتخاب (١)

(١) يلاحظ أن البند السابع في هذه المراسيم كان من مطالب حزب الدستور
الجديد وأن حوادث القتل من المرشحين لهذه النيابات البلدية التي يطاردها
الشعب في كل أنحاء المملكه لدليلا واضحا على أن رغبة شعب تونس ليست
بالاصلاحات وإنما هي التحرر نهائيا من المستعمر .

السياسة الاستطانية

كانت الجالية الفرنسية عند قرض الحماية لا تزيد على بعض آلاف يشتغلون بالتجارة والوساطة وفي بعض المصالح الحكومية كالبريد والتلغراف والسكك الحديدية .

وبعد أن استولت السلطة الفرنسية على إداة الحكم في تونس أصبحت الحكومة تشجع هجرة الفرنسيين الى تونس واضعة أمامهم كل المغريات المادية والأدبية وعمدت إلى الأراضي الخصبة فاقتطعتها إلى الفرنسيين ومنحتهم الأموال الطائلة من خزانة الدولة التونسية فبلغت بذلك هدفين - انتزاع الأراضي من أصحاب البلاد وإيجاد جالية فرنسية عديدة تمتاز بثروتها وبجاهها .

وبجانب هذا أصبحت السلطة تحدث الوظائف بلا حساب لتسندها إلى جعافل الفرنسيين النازحين إلى تونس . وقد بلغ عدد الموظفين في القطر التونسي ٦٠ الف عنهم ٥ آلاف من التونسيين .

وأصبحت البلاد التونسية هدفا إلى تيارين أساسيين من الهجرة أتجها نحوها - الابطاليون والفرنسيون -

وقد ارسى المسعمرون الايطاليين أقدامهم في تونس قبل سنة ١٨٨١ وأصبحوا كجالية كبيرة وخامسة في العشرين سنة الأولى للحماية . وكان عددهم في سنة ١٩٠٠ (٥٠.٠٠٠) نسمة وفي سنة ١٩٣٦ بلغوا

(١٠٠.٠٠٠) واشغل هؤلاء المستعمرون عمالا في الأرض وأصحاب ملكيات صغيرة غير أن عودة كثير من الملاك والايطاليين غداة الحرب العالمية الثانية بسبب القرار الذي اتخذته حكومة الحاية لاجبارهم على العودة إلى بلادهم - ايطاليا - التي أعلنت الحرب ضد فرنسا ورغم ما يحمله هؤلاء الايطاليون من الجنسية الفرنسية . وماتنص عليه هذه الجنسية في عهدنا الجديد من حيث ضرورة الولد في البلاد . كل هذا ساعد على تحلل المستعمرين الايطاليين . وهم اليوم يبلغون أقل من (٥٠.٠٠٠) أغلب أولادهم ولدوا فرنسيين .

وهناك جالية أخرى وهم المالطيين وفرضت عليهم الجنسية الفرنسية طمعا أو خوفا (١) .

ومن بين المجموعة الأوربية توجد الجالية الفرنسية . وهي اليوم تبلغ (١٦٠.٠٠٠) نسمة دخل أغلبهم بالطرق غير الشرعية . وهؤلاء ليسوا جميعا من الأصل الفرنسي بقدر ما هم فرنسيون مكتسبون . وفي احصاء اجريا سنة ١٩٣٦ كان حوالي ثلث الفرنسيين المقيمين في تونس من الفرنسيين . وإذا أخذنا بعين الاعتبار الزواج المختلط والتجنيس نرى أن ربع الفرنسيين من الفرنسيين . غير أن جميع الفرنسيين ينظمون

(١) عرضت مشكلة تجنيس المالطيين على محكمة العدل الدولية بلاهاى بين فرنسا وانجلترا بالرغم من مما ينطوى عليه هذا الاجراء من الاعتداء على قانون الجنسية التونسية بتجنيس هؤلاء بالجنسية الفرنسية .

في الرهوبة الفرنسية وقد جمعت لهم هذه الرهوبة وضماً مفضلاً في البلاد
وتؤلف هذه الجالية الفرنسية بالرغم من أصولها المختلفة اتجاهها سياسياً
موحداً ضد أصحاب البلاد الشرعيين . ويؤلف سكان الأقاليم الفرنسية
المقيمين في تونس جمعيات صغيرة فيما بينهم وتمير الأحزاب السياسية
في فرنسا هذه الجالية جانباً كبيراً من الأهمية

والدين لم يكن السبب في قيام صلة مشتركة بين الإيطاليين والمالطيين
إلا أن المعمرون جميعاً مع السكان اليهود يؤلفون كياناً واحداً أمام
السكان المسلمين . ويقدر عدد الأوروبيين بـ (٣٥٠.٠٠٠) باستأناف
اليهود الذين أصبح ينظر إلى بعضهم نظرة خاصة بعد أحداث فلسطين .
وبالرغم من تغلغل الأوروبيين في جميع شؤون الحياة في تونس فما زالوا
يميشون على هامش السكان الأصليين .

ولقد أفاد المستعمرون من القوانين الحديثة التي أتت بها سياسة
الحماية وانتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا يسيطرون على جميع الشؤون
في تونس فاحتكروا الإدارة العامة وجميع المناصب الكبرى في طول
البلاد وعرضها مازال يشغلها فرنسيون يرجعون في شؤونهم إلى الإقامة
العامة ويتصلون بالمسائل الفنية بالوزراء الفرنسيين وبهذا أقاموا في البلاد
حكماً مباشراً تحت اسم الإدارة المحلية وحكومة الحماية

السياسة الاقتصادية

ان نتائج تعداد سكان البلاد التونسية حسبها جاءت بها احصائيات ١٩٢٦ ونسبة الزيادات التي تقع في المتوسط لدى أقلام الاحصائيات هي كما يلي :

من (٢٠٠٠٠٠٠)	إلى ٣٠٠٠٠٠٠٠ تونسي
» ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ »	» ١٦٠٠٠٠٠٠٠٠ أوروبي من جنسيات مختلفة
» ١٠٠٠٠٠٠٠٠ »	» ١٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنسي

وليس من الضروري تحديد مستوى المعيشة لكل طائفة من السكان ووضع احصائيات دقيقة لعدد أفراد كل منهما . وعلى كل فيما يتعلق بالعنصر التونسي . فان جميع الملاحظين متفقون على أن الأغلبية الكبرى مضطرة إلى معيشة أقل من المتوسط تحاكي عيشة الفلاحين في النظام الاقتطاعي . وان حالة شعب تحمل جميع أعباء الوهن والضعف الاستعماري ودفعت الى الآن أكبر تكاليفه .

فالشعب التونسي الذي ضحى بدمه في قضية السلام وسعادة الشعوب في حربين عالميتين يحق له أن يشكو ملنا سياسة قضت عليه أن يعيش على هامش الحركة الاقتصادية الحديثة وحرمة من أكبر مزايا المدنية .

إن السياسة الاستعمارية التي تتبعها حكومة الحماية في تونس توصلت إلى انزاع جميع وسائل الانتاج التونسي بطريقة منظمة وجعلت إدارة استغلال الأراضي وتسخيره لخدمة المناجم . وأن نسبة الذين أضنتهم الفاقة وقلة الغذاء وانتشار البطالة بين طبقات الممال الفلاحين وانتشار الحياة الرحالة والتمرد والأخطاط الصحي عن جميع طبقات الشعب الريفي البالغ عدده (٨٠٠٠٠٠٠) أي ٦٥ ٪ من مجموع سكان البلاد التونسية . كل هذا ناتج بنوع خاص عن انتقال أحوال الانتاج وبصورة خاصة الأراضي التي هي العنصر الأساسي في الاقتصاد التونسي انقلًا كليًا ..

السياسة العقارية

ويلاحظ أن في بداية عهد الحماية لم تهر السلطة الفرنسية اهتماماً كبيراً مسأله امتلاك الأراضي ولكنها وضعت كافة أغراض الاستعمار الفرنسي في ذلك العهد في تقرير رسمي في سنة ١٩٣٢ من ظرف اللجنة الفرعية للأبحاث الاقتصادية للحماية .

إننا ببسط حمايتنا على تونس كنا نرمي فقط إلى تأمين الحدود الجزائرية من غزوات القبائل النهابة المجاورة وكنا نرمي من ناحية أخرى تلاقى تمكين دولة أخرى من الدخول . إلى تونس فتضايقتنا في مستعمرتنا الجزائر فبادرت فرنسا منذ البداية في مظهر الرغبة في ضمان ملكية الأرض لأصحابها من مختلف الجنسيات وأنشأت لأراضيهم ما يشبه بنظام

الحالة السابقة . وهذا ما قصد به مرسوم أول يوليو سنة ١٨٨٥ . ثم عملت على جرد الأملاك العامة كما اعترفت بالأملاك (الحبس) - الوقف - ولم يظهر على حكومة الحماية في ذلك الحين أنها تريد أو تعمل على ربط سفار المستعمرين الفرنسيين الراغبين في التوظيف العقاري لأموالهم .

والواقع أن مسألة تلك الأراضي التونسية من طرف المستعمرين الفرنسيين ترجم في أول عهدنا إلى تصرفات فردية قام بها الأفراد بوسائلهم المالية الخاصة .

ولوحظ في بادئ الأمر أن هذه الحركة لم تكن مجدية لاستيطان سكان ريفيين فرنسيين في تونس بصفة ثابتة وبعدد آخر يسمح بإيجاد نواة قوية لبرنامج انتشارنا . (١)

إن فكرة استثمار بعض الأراضي البور لاسكان مواطنينا وشراء أملاك بواسطة أملاك معينة تم بيع هذا النوع من الأراضي إلى مزارعينا بتسهيلات في الدفع بشروط استيطان متفق عليها أوجدت الاستثمار الرسمي (٢) .

وقد تنشأ عن وجود الاستثمار كما ذكرنا والوسائل التي استعملت لتأمين نجاحه منازعات شاقة ومؤثرة بين مستعمرين ليس لهم من أمر النجاح استقلالهم وبين المنخبه المنفقه من التونسيين في ذلك العهد

(١) تقرير - دوما -

(٢) ملخص أعمال مؤتمر أفريقيا الشمالية - باريس - ١٩٠٩

وقد ساعد المستعمرون في الوصول إلى تحقيق رغباتهم استغلالهم
لوسائل التشريع والضبط الدبلوماسي وعدم جدية سلطة الباي وتساهله
وارتشاء بعض كبار الرجال الرسميين للتونسيين

والنظام العقارى الذى أسس في تونس سنة ١٨٨١ لإقتلام مع
الأمم الذى أعطى له (استصلاح تونس بواسطة الاستعمار) . وقد لزم
لهذا الأمر الاستعانة بفقهاء محنكين وشراع ماهرين في البحث عن أحكام
القضاء الاستعماري وفي شروح الشريعة الاسلامية على حجج قانونية تبرر
الغاية الاستعمارية في الاستتلاء على أملاك الدولة التونسية والأوقاف
الاسلامية وعلى الأراضى المسماة بأراضى الانتفاع المشترك .

الأراضي المملوكة التونسية

في سنة ١٨٨١ كانت هذه الأملاك المتفرقة تحتوى على مسافة ما بين
(٢٥٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠٠ هكتار وكانت هذه الأراضى في بادىء
الأمر لقبائل تونسية .

وقبل فرض الحماية الفرنسية على تونس كانت الحكومة التونسية
تعطى حق الانتفاع بهذه الأراضى إلى شقالها من دائمين ومؤقتين مقابل
أسمار زهيدة .

وفي سنة ١٨٧١ اقتطع محمد الصادق باي من هذه الأراضى
(٢٠٠٠٠٠) هكتار وعدها من أملاكه الخاصة وشرع في بيعها . ثم سمح

المرسوم الصادر في ٨ فبراير ١٨٩٢ والمكمل بالرسومين الصادرين في ١٣ أبريل ١٩٠٥ و ٣٠ يونيو سنة ١٩١٨ بتخصيص أجود هذه الأراضي إلى بضع عشرات من المستعمرين الزعمون أنهم فرنسيون بسعر ١٠ فرنك الهكتار الواحد . والنافع أن معظم شارفي هذه الأراضي علاقات خاصة بالادارة الفرنسية أو بالبرلمان الفرنسي .

ومن بين الأملاك العامة التي استولى عليها المستعمرون الفرنسيون هي أملاك مسير (كوشري) وزير سابق ونائب مقاطعة اللوار . وأملاك مسيو (فوكون) وأملاك مسيو (يونجو) وزير سابق وأملاك مسيو (سيرى) ومسيو (لبي) الخ ..

وأن جميع هذه الأراضي توجد في أخصب أراضي البلاد التونسية منطقة (سيالين) ومقاعه كلها بسعر ١٠ فرنك للهكتار . وقد قام كل من المسيو (ريبو) مقيم سابق ^(١) بمراكش وسفير في البيان والمسيو (سر) لراقب المدق بزراع أشجار الزيتون في هذه المنطقة .

وإذا كان من المتأكد ذكر ما وزع على بعض الألوف من التونسيين في بضع سنوات (٨٣٣٠٠٠ هكتار من أراضي (الزاء سيالين) مقسمة على عدد لا يحصى من القطع فإن المستعمرين والأثرياء من ذوي الإيرادات الفرنسية نالوا (١١٣٠٠٠) موزعين على نحو من مائة
خطة (٢)

(١) - تونس - تأليف لانزان صفحة ١٢٤

(٢) - الاحصاءات العامة في تونس ١٩٣٥

ومنذ ذلك العهد تسلمت إدارة الفلاحة والاستعمار أملاك الدولة
الخصوصية ابتداء من ١٣ يناير سنة ١٨٩٨ (١). وان أول عمل قامت به
هذه الإدارة هو التعاقد فوراً على بيع قطع من الأملاك الأميرية مقابل
دفع نصف الثمن نقداً مع سداد الباقي بدون فوائد نصفه بعد ثلاثة سنوات
والنصف الآخر في السنة التالية.

الأملاك الأميرية « الغابات »

ان المرسوم الصادر في ٤ ابريل سنة ١٨٩٠ والمعدل والمكمل
بالمراسيم الصادرة في ٢٢ سنة ١٩٠٣ و ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ و ١٢ سبتمبر
سنة ١٩٤٤ و ٨ مايو ١٩٣٥ الخاصه بتنظيم وتحديد الأملاك الغابيه
الأميرية مكن إدارة الفلاحة والاستعمار بواسطة تلاعب بسيط بالتغييرات
من أن تلحق بالأملاك الأميرية الخاصه « الأملاك الغابيه » أراضي
غير مزروعة أو تغشاها الأدغال فقط من اجبار أصحابها على اخلائها
رغم ما يحملونه غالباً من سندات ملكيه. ونقلت هذه الأراضي تحت
تصرف إدارة الفلاحة والاستعمار ثم خصصت منها للمستعمرين خلال
بضع سنوات فقط (٧٠٠٠٠ هكتار وترك شاغلوها التونسيين وشأنهم
ومما هو جدير بالذكر أن طرق الطمن لم تكن مجدية عملياً في جميع
هذه الحالات وأخيراً كلفت لجنة من موظفين فرنسيين مهمتها تحديد

(١) مرسوم الباي الصادر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٨

الأملك الغابية واعتمد تقريرها بمرسوم صادر عن الباي وأختتمت أعمالها في سنة ١٩١٠ والتي ابتدأتها سنة ١٩٠٣

وبالتطبيق للمادة ٨ من المرسوم الصادر عن الباي في ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٣ حددت الأراضي التي زعمت للجنة أنها من الأراضي الاميرية بموجب المرسوم الصادر عن الباي في ١٢ يناير سنة ١٨٩٨ المنظم للأملك الأميرية الخصوصيه بينما المساحات الادغالية التي زعمت عنها أنها بدون فائدة غابيه استبعدت من الكادسرا (سجل المساحه الغابي) وخصصت للاستعمار .

ومن المعلوم أن الأراضي الأميرية الخاضعه لنظام الغابات تبلغ في مجموعها (١٠٠٠٠٠٠ هكتار) في سنة ١٩٣٨ وتوزع الأراضي التي أزيل اختصاصها وألحقت بإدارة الفلاحه والاستعمار مايلي : (١)

من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩٢٥	٣٠٨ هكتار
» » ١٩٢٦	» ١٥٠٠٠
» » ١٩٢٧	» ٤٥٣٦٠
» » ١٩٢٨	» ١٠٥٨٠
» » ١٩٣٨	» ٦٠٢٥

أما أوائل الذين كانوا يشغلون تلك الأراضي وحرموا منها وعددهم عشرات الآلاف كان التشرّد نصيبهم .

الأراضي (الحبس) الوقف

ومنفذ بداية عهد الحماية بذل الاستثمار الفرنسي كل محاولة امتحان
القيود التشريعية الإسلامية الأملاك (الحبس) رغم كونها تشريعات
ثابتة تحرم بيع تلك الأملاك كما يدل على ذلك اسمها .

غير أن السياسة الاستعمارية في تونس عملت على إصدار المرسوم
الأساسي للمصادر عن الباي في ٢٣ / ٥ / ١٨٨٨ وكانت بذلك سلسلة
من النصوص التشريعية التي قصد بها للتصرف وجعل الأملاك (الحبس)
في تصرف المشروع الاستعماري . وقد ذكر نص المرسوم « أن حق
رئيس الدولة تستخدم وفقا للشريعة الإسلامية الغراء تقدير الظروف
التي تستخدم للصالح . وقد وقع التلاعب بالألفاظ وأصبح الصالح العامة
في نظرهم هو مصالح الاستثمار لا غير » .

ثم صدر مرسوم عن الباي في ٣١ يناير ١٨٩٨ المعدل بالمرسوم
الصادر في ١٨ أكتوبر ١٩٠٢ وهذا أكثر قانونية يقضى باستبدال
الوقف العام أو الخاص سواء عينا أو بإعطاء عقارا بدلا منه بقيمة تعادله .
وهكذا بدلت أغلب الأراضي الزراعية (الحبس) بدكا كين وبيوت
في بعض المدن والقرى . وهذه من غير شك عرضة دائما للخراب
والإتلاف .

كما وقع القضاء نهائيا على الأوقاف بالمرسوم الصادر في ١٢ نوفمبر
١٨٩٨ الذي يقضى على إدارة الأوقاف بوضع الأملاك الحبس تحت
تصرف إدارة الفلاحة تسهلا لاستثمار الأملاك الحبس وجميعها آهلة

بالسكان . ويلاحظ هنا أن هذا النص هو الوحيد الذي يوضح جليا
للفرض من مشروع السياسة الملاحية . وهكذا جردت جميع الأملاك
التي أصبحت توزع منها سنويا على الاستعماريين الفرنسيين وتسلم الاستثمار
الرسمي هذه الأراضي لغاية سنة ١٩٣٨ مساحه قدرها (٣٦٠٠٠)
هكتار (١) كما تسلم أيضا الاستثمار الخاص عن طريق البديل
(١٥٠٠٠) هكتار .

وصدر مرسوم في ١٤ يناير ١٩٠١ أعطى الدولة التونسية حقوقا
لاتسقط مع الزمن على الأراضي المسماة - (أراضي المنفعة المشتركة) ثم
صدر مرسوم في أول يناير ١٩٠٧ مكملا لأحكام المرسوم السابق
وبموجبه شكلت لجنة من ثمانية موظفين من بينهم أربعة من التونسيين
ومهمتها درس وتحديد شروط التوطن والانتفاع والمحافظة على الملكيه
ونقلها من أيدي القبائل إلى اختصاص المصلحة المشتركة .

ومما هو جدير بالذكر أن اللجنة المذكورة بعد طوافها على جميع
هذه الأراضي . وضع تقرير أودعه القاضي مسيو (ب دوما) تضمن
تعتبر من نواحي شتى غرة في الموضوع . ومن بين مآظهم من تصريحات
في هذا الصدد نورد فيما يلي أقوال أحد المواطنين التونسيين .

« لقد سلطنا علنا . وغدرنا وأرغمنا على أمرنا . نعم قبلنا . ولكن
هل كان بالإمكان أن لا قبل . إن الأمر في يد الحكومة . وكنا قد
فهمنا أن الأمر لا يعدو عن التنازل للدولة على مستطيل ضيق من الأرض

(١) الانسيكوبديا الاستعمارية والبحرية في تونس ص - ١٢٨ -

ضيق من الأرض عرضه كيلو مترا واحدا شمال السكة الحديدية . و كيلو مترا آخر جنوبها . وما يزيد قليلا عن ذلك في بعض الأماكن . والواقع اخذ منا أراض شاسعة تزيد أحيانا عن عشرة كيلو مترات في بعض الأماكن ... وجاء دور المستعمرين فزادت طلباتهم عن طلبات الحكومة ويزداد غزو أراضينا يوما بعد يوم . وهي الأراضى التى كنا نمتلكها . وهى ضرورة لنا وانزعت منا بدون تعويض ... وأصبحنا مرغمين على دفع ضريبة عن المراعى . فوجدت القبيلة نفسها مضطرة إلى الارتداء نحو «مكناس» حيث ضاق بها المجال بينما يزداد عدد السكان باطراد^(١) . ولم تلبث قبائل (الفراشيش) و (ماجر) و (جلاص) و (السواسى) ومناطق الحلفاء أن أخضعت إلى مشروع (النظام - المشترك) .

سأل قائد (الهامة) الرعاية التابعين له عن أصل ملكيتهم فسجل هذا الحديث .

« فتحت عيني على هذه الأرض وشاهدت أهلى يحرثونها . كما أن أهلى أنفسهم رأوا آباءهم يملكونها فهل تبغى من مزيد (٢) .

وقد حلت هذه التدابير بثمانى مقاطعات دفعة واحدة . فنزع الأهالى إلى أماكن الأكثر وعورة فى الأحوال التى لم يتردوا طردا . وأما الأقوياء منهم عادوا وجمعوا شملهم وقاموا ببسالة وعناد جميع المحاولات التى بذت لانتزاع أراضهم .

(١) تقرير - دوما -

(٢) تقرير - دوما -

ومن بين هؤلاء أذكر بنوع خاص قبائل (السواسي) (١). وقد أدى في مناطق أخرى تطبيق تشريع نظام الأراضي المشتركة إلى تراخي أعمال إحياء الأراضي واستصلاحها بأبدى شأغليها. وأدى ذلك إلى تدفق سكان الريف إلى المدن. وقد جاء في تقرير - دوما - ما يلي .

« لانوجد بوجه عام بين الأراضي التي رتب كالأراضي المشتركة بالرسوم الصادر في ١٤ يناير ١٩٠١ إلا الأراضي الخصوصية وبالتالي ليس هناك ما يقضى باستيفائها ضد الأملاك المشتركة أو ما يستوجب التفكير في تحديد الشروط التي يمكن بها تحويلها إلى أراضٍ خصوصية وعلينا أن نذكر لحكومتنا بتمبير صريح وصادر عن ضمير حر . أن الوقت حان للدولة أن تذل نهائيا عن ادعائها الذي تشبث به منذ ٧٠ سنة في الجزائر والذي نقلته الحماية إلى تونس »

ان حكومة الحماية في تونس تعالت في اتباع سياسة حكومة الجزائر الزراعية للدرجة أن مقرر اللجنة الفرعية للأبحاث الاقتصادية ذكر في تقريره بعد مضي ٣٠ عاما ملخصا بذلك للنظرية الاستعمارية التي دافع عنها (ديسي دوشافيني) مفتش الغابات ما يلي .

« يتمين على الأقسام المختصة بتوحيد جهوداتها للبحث عن أراضٍ الأرعاء أو القضاء أو التي لا يملكها أحد والتي يمكن تطبيق بعض التشريعات ادخالها في الأملاك الأميرية ويجب أن يكون مفهوما أن

(أراضي الأملاك) عبارة عامة يقصد بها جميع الأراضي التي لم تدخل في ملكية الدولة بعد. ولكن يتسنى للدولة الاستيلاء عليها. أو الأراضي التي لها نظام قانوني خاص (كالأحراش والحبس والأراضي المشتركة) قابل للتعديل باتخاذ تدابير قانونية في شأن ذلك. ٥

نحو الاستعمار

بينما كان البحث عن الأداة القانونية التي تيسر تأمين الوعاء العقاري كان الاستعمار يفرض على حكومة الحماية جملة تدابير تشريعية الفرض منها ضمان قبول إدارة الزراعة والاستعمار ببيع أراضي الأملاك الأميرية فوراً إلى المستعمرين الجدد بشروط ملائمة جداً. وقد منح المرسوم الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣ المكمل بالقرار الصادر في ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧ تسهيلات جديدة خصوصاً فيما يتعلق بتسليم حيازة قطع الأراضي وسداد أثمانها على أقساط.

وقد زيد في ذلك الوقت رأس مال الاستعمار بواسطة اعتمادات من الزانية التونسية زيادة مطردة مما سمح بالاستعمار بشراء أراضي الأملاك الأميرية بقدر (٥. ر. . .) هكتار سنوياً وأنشأ قلم مركزي لنفس الفرض وتسميته (إدارة الأملاك والاستعمار). فان تفاقض الألفاظ المستعملة في هذه التسمية ظاهر لا يحتاج إلى لفت النظر إليه. وكانت لهذه الإدارة فروع منتشرة في داخل البلاد ومهمتها البحث عن الأملاك الأميرية الخصوصية وإدارتها ثم التنازل عنها إلى الاستعمار.

تحويل الاستقالات الزراعية ومراكز المدن

ان انتشار الاستثمار استوجب رأسمالا هاما أخذ من موارد الميزانية التونسية . فعلاوة على أموال صندوق الاستثمار الخاص الذي وضع لأغراض هذا الانتشار نظام مرني يتمشى مع جميع احتياجاته وجمعت الاستفادة منه في متناول جمهور المستثمرين بمرسوم سنة ١٩٠٤ وخصص له في البداية اعتماد سنوي قدره (. . . و . . . ٥٠٠) فراك ابتداء من سنة ١٨٩٧ ثم زهيد هذا الاعتماد بمبلغ (. . . و . . . ٨٠٠) في سنة ١٩٠٤ ومبلغ (. . . و . . . ٧٠٠) في سنة ١٩٠٥ - وصرفت له في سنة ١٩٠٧ دفعة إضافية لتقويته قدرها (. . . و . . . ٥٠٠) فراك احتسابا من قرض تونسي عقد في فرنسا ثم منح مبلغ جديد قدره (. . . و . . . ٢٠٠) فراك من قرض سنة ١٩٢٠ ثم زيد باعانات جديدة أخذت بوفرة مرهقة من اعتمادات مخصصة لمصالح هامة ذات منفعة كالتعليم والصحة العمومية وقد بحثت وسائل متعددة كان غرضها الوحيد تغذية الاستثمار الرسمى والخاص بالاعتمادات ولا تزال الاعتمادات للزراعات الريفية توزع إلى الآن من الخزائن المركزية والمحلية التي تمنح سلطات مجانية من الدولة احتسابا من (رأسمال سلف واناوات بنك الجزائر) و (بنك فرنسا العقاري) سلفات لأجل متوسطة أو طويلة تحت ضمان الدولة التونسية التي تنحمل جزءاً من القواعد .

ويلعب الصندوق العقاري المنشأة في فبراير سنة ١٩٣٤ والمضمون

سندات من الدولة التونسية دوراً هاماً في استرداد الديون يقابل منح سلف جديد للمستعمرين (١) .

وقد وجدت الشركات التعاونية الزراعية معاونة كبيرة من الدولة التونسية ساعدت من جانب آخر على تقدم الوسائل الميكانيكية في زراعات الفرنسيين .

وهذه التدابير في مجملها - وهي تسيط دفع ثمن قطع الأراضي على مدة عشرين سنة وتزويد المراكز بالامداد اللازمة والاعتمادات الممنوحة للمتحمسينات المقترية بفوائد مخفضة والقروض لأجل طويلة مع إمكان استهلاكها والتعاون وتبادل الخدمات في الأعمال الزراعية دلت على أن أمر المستعمر لا يهمل بمد اعطائه الأرض فحسب بل تمنحه الدولة كل المساعدات اللازمة لاجتياز صعوبات البداية (٢) .

فالميزات التي منحتها حكومة الحماية كانت من هذا القبيل وكانت تهدف بذلك إلى إغراء عدد كبير من المهاجرين على الاستيطان . غير أن تدمير الأراضي الزراعية بالمهاجرين الفرنسيين ظل يسير بنسبة منخفضة فلم يتزايد عددهم عن (٣٠٠٠) إلى (٥٠٠٠)

ولكن عدم النجاح في تدمير الأراضي بالسكان تموضه النتائج الكبيرة التي حصل عليها في مسألة توزيع الأراضي . والغرض من إصدار

(١) التسليف الزراعي وتوحيد الديون الزراعية في تونس -

(٢) تقرير اللجنة الفرعية للأبحاث الاقتصادية .

مرسوم ١٢ يوليو ١٩١٠ هو المضي في تطبيق برنامج واضح لتوزيع أراضي الأملاك الأميرية المنتقات من بين أخصب الأراضي. وقد خطت (دائرة الاستعمار) في النقط المنتقاة لإنشاء مراكز ريفية لاستيطان المستعمرين الفرنسيين بها. وتم توريد المعدات وتنفيذ أعداد المراكز بواسطة اعتمادات تفتح لها من ميزانية الدولة التونسية. وكانت هذه الاعتمادات تمثل تقدير الأعمال الأولية لتقسيم الأراضي في السنة التالية من شوارع وطرق مواصلات ومدارس فرنسية ومراكز بوليس. ولغاية سنة ١٩٠٠ لم يكن موجودا سوى تقسيمات أراضي أهمها تقسيمات (يدشون) و (بدير أم شرقه) و (برج التوتة) و (الزربية) و (جرادير) و (وصواف) .

وأنشئ من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٠٣ (١٧) تقسима منها تقسيمات (الروحية) و (مجردة) و (فوبالاط) و (المرناجية) و (ماسيكو) وفي سنة ١٩٠٧ أنشئ تقسيمات منها تقسيم (بوعرادة) و (العروسة) و (جندوبة) و (سمنجة) . وأعد في سنة ١٩١٠ (٢٣) تقسима (١) .

وتلخص ميزانية الاستعمار الفرنسي في سنة ١٩١٤ في الجدول الآتي (٢)

(١) تقرير اللجنة الفرعية للأبحاث الاقتصادية - ص - ١٧٦

(٢) الانسيكلويديا الاستعمارية والبحرية - تونس - ص - ١٢٩

الاستعمار الفرنسي الرسمي

٥١٢.٠٠٠ هكتار أراضى غلال منها

٦٥.٠٠٠ هكتار في الشمال

٨١٢ قطعة أرض

٢٥٧.٠٠٠ هكتار

الاستعمار الفرنسي الخاص والشركات
٥٠٠.٠٠٠ هكتار
العقارية الفرنسية

يضاف إلى هذه الأرقام ١٣٥٦٧٤ هكتار يحوزها ١٨١٤ مستعمرا

أروبيا ليسوا من الجنسية الفرنسية) :

وظهر في سنة ١٩١٤ المرسوم الصادر في ٢٤ يناير من السنة المذكورة

وضع دستورا جديدا للاستعمار . وقد ألغى هذا المرسوم مرسومي ٣ . ٩ .

سنة ١٩١٠ ووضع في آن واحد قواعد أكثر ملاءمة لرغبات الاستعمار

بقطع النظر عن حالة البلاد الاقتصادية . ثم ظهرت نصوص أخرى أهمها

مراسيم أول يوليو ١٩٢٤ و ٢٧ أبريل ١٩٢٧ المعدل له . وقرارات

١٢ أغسطس سنة ١٩٢٤ و ١ فبراير سنة ١٩٣٥ . وقد أوجدت هذه

القرارات تطابق بينها وبين الوضع السياسي التي تسير على إيجاده حكومة

الحياة .

وصندوق الاستعمار الذي تغذيه وتنميه اعتمادات جديدة^(١) سمح

(١) أخذت من القروض التي عقدتها الدولة التونسية لدى محلات - مصرفية فرنسية -

بانشاء (١٠٠) قطعة استعمارية كل خلال عشر سنين . وكان سعر البيع
انهاية سنة ١٤١٤ على عشر أقساط توزع على (٢٠) قسطا بدون فوائد .
وكان محظورا على الشاري بيع الأراضي المشتراة قبل (٢٠) سنة كما كان
يدفع له جائزة تعادل عشر من شراء الأرض إذا قام بجميع الإلتزامات
وإلى جانب هذا تمنح الدولة جميع تسهيلات الإقامة وذلك بانشاءها
(٥٠) مركزا للسكن بأسعار مخفضة .

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى منحت ١٦٠٣ قطعة منها ١٢٢ قطعة
للزراعة في منطقة سفاقص وأنشئ (٢٥) مركزا للمدن أهمها (روية)
و (ريف-ويل) و (مجرين) و (صواف) وعمل تخطيط - دوائر
جديدة للاستعمار في (جهل منصور) و (برج العامري) و (جديدة)
و (بيجاري) (٢) .

وقد بلغت جملة مساحة أراضي الاستعمار (الاستعمار الرسمي وحده)
(٣١٠٠٠٠) هكتار ولإصلاح هذه الأراضي استوجب اعداد (١٦٠٠)
كيلو مترا من الطرق وهذا الرقم خاص بسنة ١٩٣٠ . وقد تجاوز كثيرا
فيما بعد . واستجلاب المياه وإقامة المباني العامة ومراكز البوليس والمدارس
الفرنسية قد انتفع بها حوالي مائة ألف من السكان من الأعمال التي أنجزتها

(٢) تقرير اللجنة الفرعية للأبحاث الاقتصادية جزء أول - تونس - سنة ١٩٣٢

حكمة الحماية (١) واعداد وسائل الاستيطان لهذا العدد القليل من الأشخاص كلف الميزانية التونسية نفقات جسيمة بينما الذين جردوا من أملاكهم وهم من سكان البلاد الأصليين فهم أكثر بكثير .

ومما تجب ملاحظته أن الأعمال الخاصة بال تجهيزات التي كانت تتم تحت اسم المصلحة العامة وبالتالي على حساب الميزانية التونسية لم تعد بالفائدة في معظم الأحيان إلا لمصالح بعض المستعمرين الخاصة . فالطرق وخطوط التليفون والتلغراف توخي في إنشائها خدمة أعداد الفرنسيين . بينما لا تزال استغلالات التونسيين الزراعية تشكو من عدم كفاية وسائل المواصلات .

ومن سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٨ تابعت حكومة الحماية بدون هوادة سياسة زراعية على غرار الأسس التي وُصفناها . ولكن للعنصر التونسي يحرم بكيفية منظمة من الانتفاع بهذه الأعمال التي تسميها بعظيمة لو لم تكن نتيجة للسلب والامراف إلى حد مبالغ فيه . ومقارنة الاحصائيات الرسمية من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٨ تظهر أن مساحات الأرض الصالحة للزراعة ووسائل التمويل الموضوعة تحت تصرف كل من العنصرين من من السكان الزراعيين - الفرنسي من جانب والتونسي من جانب آخر - تقاس لكل منهما بنسبة عكسية لأهميتها (٢) .

(١) تقرير اللجنة الفرعية للأبحاث الاقتصادية جزء أول - تونس . سنة ١٩٣٢

ص - ١٧٨

(٢) تقرير اللجنة الفرعية للأبحاث الاقتصادية - جزء أول - تونس -

سنة ١٩٣٢ - ص ١٧٨ .

شروط استصلاح الأراضي

فئة السكان الزراعيين :

ويجدر بنا ملاحظة أنه لا يوجد في فئة السكان الزراعيين البالغ عددها (... ر. ١٨٠) نسمة سوى (... ر. ٤٠٠) من الملاك أو من شاغلي الأراضي (٢) يشغلون تقريباً (... ر. ١٠٠) هكتار من الأراضي تزرع غلال (٣) و (... ر. ٤٥) يعيشون من زراعة الأشجار في مناطق رأس بون والساحل ووحدات الجنوب والباقي البالغ (... ر. ١٠٠) شخص يكونون طبقة كادحة فقيرة متنقلة لا تملك معدات تضرر للإنتاج (٤) .

وإذا استثنينا الزراع الإيطاليين الذي وضعت أملاكهم تحت الحراسة فإن عدد الزراع الأوروبيين لا يتجاوز (... ر. ٥) شخص .

أما النشرات الخاصة تقدر بـ (... ر. ٣) في السنة ١٩٤١ عدد المستعمرين الفرنسيين (٥) .

فإذا كان التونسيون يشغلون (... ر. ١٠٠) هكتار من الأراضي

(٢) تقرير المسيو - فاردى مدير عام الصندوق الأهلي للتسليف الزراعى - ص ٥ .

(٣) الإحصائيات العامة في تونس سنتي ١٩٢٨ - إلى ١٩٣٨ ص ١٨ و ١٩ .

(٤) مشروع موزع عام لؤسسة - الفلاح .

(٥) الانسيكلويديا الاستعمارية والبحرية ص - ١٣٦ .

التي تزرع غللا وإذا بلغ بوجه عام متوسط المساحات التي زرعت فيها للتماوى (١٥٠ ر . .) هكتار فيستنتج أن (٥٠٠ ر .) من المزارعين الفرنسيين والأوروبيين في المتوسط (٥٠٠٠ ر . .) هكتار في السنة .

الانتاج

تشهد تونس سلسلة من الحوادث المتناقضة في ظاهرها توضح لنا أن إمكانيات الانتاج الزراعى تسير سيرا متزايدا لدى المزارعين الفرنسيين بينما هم أقلية ويسير سيرها المناقض بالنسبة لدى المزارعين التونسيين الذين يكونون الأغلبية .

ويصرف النظر عن التوزيع الجغرافى للمستغلين الزراعيين وصنف الأراضى . فان شروط إنشاء واستصلاح الأراضى الزراعية وتجهيزها الفنى ووسائل التمويل أدت إلى إيجاد نوعين من الانتاج متفرعين عن نوع المعاملة اللذين تتبعها حكومة الحماية في سياستها الزراعية فيما يتعلق بأمر المزارعين التونسيين أو المستعمرين .

(أ) الزراعة الفرنسية :

وصلت الزراعة الفرنسية في تونس إلى مستوى جدير بالتقدير وإنتاج مرضى بوجه عام . وبفضل الوسائل الحديثة المتزايدة والمراعى فيها أن تكون ملائمة لطبيعة الأرض وخصائص الجو تمد من أسلم الطرق التي

يسير عليها المستعمرون في زراعتهم . والزراعة الميكانيكية أصبحت منتشرة في أعظم استغلالاتهم . وقطع الأراضي التي توزعها حكومة الحماية بتسهيلات في الدفع تقيد في السجل العقاري وتصبح مرافقة لجميع أنواع للتسليف المصرفي . وهي تتمتع كذلك بتمهيد الحكومة المالي والفني والأدبي في جميع أطوار تنظيمها واستصلاحها .

(ب) الزراعة التونسية :

أما الزراعة التونسية التي تركت شأنها لم يستفد بوجه عام من التحسينات الفنية ووسائل التمويل التي خصصتها حكومة الحماية للمستعمرين الفرنسيين وخدم دون سواهم . كما أن موقع ونوع الأراضي وعدم كفاية الاستعدادات والوسائل الفنية كانت سببا واضحا في عدم استقرار الانتاج وشل التسليف المصرفي متمذرا لمعظم المزارعين التونسيين نظرا لعدم وضوح نظام الملكية غير المقيدة في السجل الزراعي . فثبات آلاف المكتاترات من أراضي الملك (أملاك حذب النظام الاسلامي) والأراضي (الحبس - الوقف الخيري) أو النظام المشترك لم تكن تصلح كضمان للسلف الرهنية فالزارعين الذين لجأوا إلى طريقة الاقتراض الوحيدة الممكنة لهم هي الاقتراض عن طريق الرباء . سيقوا جميعا إلى الإفلاس بدلا أن يصلوا إلى تحسين حالهم .

والاعباء الضرائبية المرهقة ووسائل الاضطهاد والاكراه التي تتراوح ما بين حجز المزروعات والحيوانات والبيع القسائي والسجن .

كل هذا أدى في النهاية إلى إبعادهم بنسبة ملحوظة عن النشاط الزراعي .
فوسائل الاسعاف والحفاظة والمساعدة والقروض وطرق وقف
سدادها وحتى برنامج إعادة توزيع سكان الأهالي الأصليين «واستيطانهم»
وأخيراً (مشروع طبقة الفلاح) برهنت جميعها على أنها غير مجدية أمام
تفاقم الأزمة .

توزيع المليون الزراعية

كان توزيع المساحات المنتجة في تونس كما يلي في سنة ١٩٣٨ (١)

الأراضي القابلة للحث	٢٢٢٦	٪	٢٩٣٤٠٠٠	هكتار
مروج طبيعية ومراع	١١	٪	١٠٠٠٠	»
مساحات مفروسة أشجار وشتل	٤٤	٪	٦٣٠٠٠٠	»
غابات وأحواش	١١٢٨	٪	١٦٠٠٠٠	»
أراضي للنجوب وأراضي غير مزروعة	٥٠	٪	٤٣٢٠٠٠	»

مجموع الأراضي المنتجة ٩٠٠٠ هكتار

ومعلوم أن ١٠ / من أراضي النجوب والأراضي غير المنزرعة
هي أراضي غير قابلة للبيع (حبس - وقف) والأراضي ذات النظام
المشترك .

ويعيش على هذه الأراضي ألوف من الناس يشغلونها بصفة غير مستقرة وجميعهم من سكان البلاد الأصليين ولكنهم تمكنوا من الثبوت في الأماكن التي تركت لهم الحكومة فيها الانتفاع بالأرض (٢) .

إن الغابات والأحراش وكذلك الروج الطبيعية والمراعى تدخل في الأملاك العامة بنسبة تصل إلى مليون هكتار . وثلاثة أرباع المساحات المزروعة أشجار وشجيرات تخص التونسيين القاطنين في رأس بون والماحل ووحدات الجنوب .

والأراضي القابلة للحث وتبلغ مساحتها نحواً من ثلاثة مليون هكتار تؤلف الوعاء الجوهرى للإنتاج الزراعى وهى مستعملة كجملة أنواع من الزراعات . ومن المسلم به أن المستعمرين الفرنسيين وعددهم (٣٠٠٠٠) وبعض شركات عقارية وهى شركة (ارمينيوم) العقارية وفروعها والشركة (الفرنسية الافريقية) وشركة المزارع الفرنسية (وشركة (الابرشية العقارية) الخ ... يملكون وخدم (٧٠٠٠٠) هكتار منها (٥٠٠٠٠) هكتار مؤلفة من قطع حصل عليها من مصلحة الاستعمار (١) .

أما باقى الأراضي القابلة للحث فهى ليست ملكا للتونسيين وخدم وتدل الاحصاءات التى نشرتها أقلام المساحة (كادسترا) على أن الاراضى المقيدة منذ سنة ١٨٨٥ لغاية الآن تبلغ مساحتها (١٨٨٠٠٠) ومجموع

(١) مشروع موجز عام لطبقة الفلاح - تونس

(٢) التسليف الزراعى وتوحيد الديون الزراعية

الأراضي التونسية لم تكن تزيد مساحتها افاية سنة ١٩٣٤ عن (٢٠٠٠٠٠٠) هكتار وقد تكون بلغت الآن على أوسع تقدير تقويبي (٤٠٠٠٠٠٠) هكتار (١)

وفي البيان التالي نجد موجزا لمحصص مختلف عناصر سكان تونس في ملكية المساحات المنتجة

مجموع مساحات الأراضي القابلة للحرث .. ٢٠٩٣٤٠ هكتار
المساحات المقيدة بأسماء الأوروبيين ومنها « ١٤٠٠٠٠٠ »
٧٠٠٠٠٠ هكتار مقيدة بأسماء فرنسيين (٢)
المساحات المقيدة بأسماء التونسيين .. ٤٠٠٠٠٠٠ »
الجزء غير المقيد من المساحات .. ١٣٤٠٠٠٠ »
القابلة للحرث بمثل الفرق

المجموع .. ٣٠٩٣٤٠ هكتار

(١) ان رقم (٨٠٠٠٠٠٠) الذي استقر عليه رأي مسيو «جيلين» تونس من ١٥٦ عن سنة ١٩٤١ يبدو أقل من الواقع ، بما أن الملكيات العقارية الفرنسية كانت سنة ١٩٠٧ (٦٣٦٠٠٠٠) هكتار - بيان أعمال مؤتمر افريقيا الشمالية باريس ١٩٠٩ الجزء الثاني ص ٨٠ : موزعة على عدد من الأملاك قدره - ١٦٠٠٠ - وكانت سنة ١٩٢٢ (٧٠٠٠٠٠٠) هكتار حسب تصريح مسيو (الايثيت) مقيم فرنسا العام بتونس -

(٢) التصريح المدلى به في مجلس النواب الفرنسي بمناسبة بناء على أحد الاستجوابات

السياسة الاجتماعية

إن النجاح الذي حصلت عليه حكومة الحماية من حيث سياساتها الزراعية قد فشل تماما في الناحية الاجتماعية ، وأن تجريد المزارعين التونسيين جملة قذف بهم من أملاك أجدادهم المقاربة إلى الأراضي البور ، كما سبب هجرة الطبقة الفقيرة من المزارعين إلى المدن جعلتهم عرضة لمرض والفقر . وقد وجه مسيو (ديمونتتي) بكاتبه « قانون زراعي » النظر إلى خطر هذه الهجرة التي باتت تهدد كيان الاستعمار فقال :

« في جميع الجهات التي أدخلت فيها جميع الأراضي تحت قبضة الاستعمار يعتبرها شعور عميق بأزمة في اليد العاملة . ويقطع النظر الذي أدى إلى عدم الاحتفاظ في تلك الجهات باحتياطي من السكان التونسيين . أما هدم هذا الاحتياطي من الأماكن التي لا يزال موجودا فيها بطرق شاغلي الأملاك (الحبس) من أملاكهم سيكون من شأنه الحث على هذه الأماكن بمصاعب في العمل قد لا يكون من السهل التغلب عليها .

وعلى أثر التحقيق الذي قام به الدكتور (بورتو) بمموت جمعية الأمم سابقا خلص هذا الأخير في تقريره عن التنفيذية في تونس الذي نشر في سنة ١٩٣٨ إلى استنتاجات لاتزال قائمة إلى الآن حيث جاء فيها ما يلي .

فهل يمكن الادعاء بان السكان التونسيين وأخصهم سكان الريف درجوا بطبيعتهم على أخذ وجهات خفيفة . - أن معلومتنا لا تشجعنا على التسليم بان هؤلاء السكان هيئوا للاستهلاك اللازم لتغذية نشاطهم كميات مقدرة على أساس احتياجات منخفضة سواء بفعل الطبيعة أو بفعل الوراثة . بل نحن أشد ميلاً بكثير بداع من شعورنا بالواقع إلى الاعتقاد بأن ظروف حياتهم هي التي اضطرتهم إلى ترتيب معيشتهم على أساس الكميات الوجودية تحت تصرفهم . والواقع هو أن ٨١٪ من هؤلاء السكان يعيشون بمقياس أقل من (٣٠٠٠) وحدة حرارية وأن مركز النقل - إذا صح استعمال هذا التعبير - منخفض بالنسبة إلى مجموعهم .

أن النقص الغذائي يمتد إلى جميع أنواع الأغذية ويشعر بالفقر المائل أمامه . وجميع التحقيقات أثبتت أن الوحدات الحرارية الداخلة يوميا في غذاء التونسيين لم تكن بكميات مبالغ فيها في وقت من الأوقات . فهي كافية أو غير كافية في ١٨ عائلة على مائة (٢٠٠٠) وحدة حرارية شافوق وكافية تقطفي ١٥ عائلة من (٤٠٠٠ و ٢٠٠٠) وحدة حرارية . وتقرب من الكافية في ١١ عائلة (٢٠٠٠ و ٤٠٠٠) وحدة حرارية (حرارية) ونقصا غذائيا محققا في ١٥ عائلة (٥٠٠ و ١٠٠٠) وحدة حرارية (حرارية) ونقصا غذائيا خطيراً في ٣٣ عائلة (١٠٠٠ إلى ٥٠٠) وحدة حرارية (حرارية) وبؤسائيا في ١٧ عائلة تحت (١٠٠٠ وحدة حرارية .

وبعد الاستثمار لايضاح ماهو منتشر بين طبقات المزارعين في تونس من بؤس وضعف في النشاط المعسوي وقلة التغذية وانهميار القوة الشرائية

إلى مبررات مستقاة من تأويل لبعض ظواهر لاعلاقة لها مطلقا بالتأثيرات المترتبة على وجود الاستعمار . فاذا أمنا بهذه النظرية فنسب حالة سكان الريف السيئة إلى عوامل ثابتة تأخذ منبعها من عقلية وتاريخ الشعب التونسي وظروف معيشته الطبيعية ... فلا السيكولوجيا ولا التاريخ ولا علم الجو كل هذا لا يكفي لتبرير الأخطا العام المتزايد بين طبقات شوب من الشعوب بينما ترى في نفس الوقت والظروف يرق فيهِ عنصرا آخرأ أجنبي إلى مستوى معيشة نسيحة رحية .

السكن والصحة العامة في تونس

يمكن توجيه جميع البحوث والدراسات الطبية والاجتماعية التي نتناول الحالة الصحية إلى فرعين أساسيين : - أولا - تحليل العوامل الطبية الصرفة التي سببها انتشار المرض الذي أصبح طابعا اجتماعيا بالتداع ضرره وهي - السل - وفيات الأطفال - حمى الملاريا - السرطان - أمراض المعسل - . ثانيا : تحليل العوامل الاجتماعية التي تساعد على انتشار الأمراض السابق ذكرها . وفي مقدمة هذه العوامل - عدم كفاية التغذية الناتجة عن الفقر .

والسكن - بلا جدال - عامل اجتماعي له أهميته كسبب للمرض .

ذكر الكاتب الاجتماعي الكبير في بده كتابه « البحث عن

اللانهاية » يقول :

« أن حوادث الحياة البشرية ترتبط ارتباطا وثيقا ببن البناء الهندسي

حيث يستطيع غالبية المتبحرين عن طريقة إعادة بناء الأوطان أو النفوس بعد أن يحلف الأفراد كأثرهم العامة أو بدراسة مخلفاتهم . لهذا يبدو واضحا أن دراسة الحالة السكنية لأحد الشعوب توضح إلى حد بعيد الحالة الصحية للأفراد .

وحالة السكن في تونس سيئة جدا فهي مرتبطة بمدة اعتبارات منها الفاقة القاسية الناشئة عن سوء التغذية كما ذكرنا آنفا . وأن الأحصائيات تعنى من الناحية الميدانية أكثر مما تعنى بالناحية الموضوعية .

والسكن في تونس مقسم إلى أنواع هي - متسعة - كافية - غير كافية - مزدحمة - وبالنسبة للمدن التونسية التي يسكنها الوطانيون نجد الإحصاء الآتي :

٩٣ لا يشغلون أى حجرة

... و ٢٥ يشغلون حجرة واحدة

٦٧ « حجرتين

٦٢٨ « ثلاث حجرات

وفي الثلاث والثلاثين مدينة التي شملها الإحصاء يتضح أن من كل (١٠٠٠) عائلة يوجد

٦٥ / أى الثلاثين - تشغل المساكن المكتنزة

١٧ / تشغل مساكن غير كافية لحاجتها

١٣ / تشغلي مساكن كافية بحاجتها

٥ / « « متسعة

أما بالنسبة للريف فإنه للأسف ليس لدينا أي إحصاء كامل أو حديث يعتمد عليه في ذلك على أننا استطعنا الحصول على إيضاحا عدديا لذلك في البحث الذي نشر عام (١٩٣١) من طرف (أ. برنارد) عن المساكن الريفية في تونس وهذه هي الأرقام من بحث (أ. برنارد)

عدد	سكان
٧٩ و... و ٤١٩	خيام
١٨ و... و ٥٧٣	أكواخ
١٠٩ و... و ٤٧٧	منزل
٣٩٦ و... و ١٥٦٨٠٠٠	الجملة لإجل

ومن هذا الإحصاء الشامل عن السكن في المدن والريف نلاحظ أن الحالة الصحية متدهورة إلى حد كبير ويحارب الإهمال الصحي وعدم العناية من جانب حكومة الحماية بشئون الأهالي الأصليين ساعد التكدر واكتضاض السكن على انتشار العدوة وانتقال الأمراض المعدية بسرعة فائقة بين التونسيين وقد جاء في إحصاء رسمي أن نسبة الوفاة في مدينة تونس وغيرها تقدر بـ ٣٠٪ من التونسيين وهذه نسبة كبيرة جدا .

ومن المعلوم أن السكان الرحل يسكنون الخيام وأما الذين لا يغيرون موطن إقامتهم فيقطنون في أكواخ أو منازل ريفية .

وفي بحث قام به برنارد عام ١٩٣١ أن (٧٩٠٠٠ و ٧٩٠٠٠) يسكنها (١٩٠٠٠ و ١٩٠٠٠) من السكان و (٠٠٠ و ١٠٠٠) كوخ يسكنه (٠٠٠ و ٥٨٣) من الأهالي وقد يزيد في الوقت الحالي عن ذلك باضعاف مضعفة . (٩٠٠ و ٩٠٠) منزل ريفي يسكنه (٠٠٠ و ٤٧٧) شخص .

وقد وضع الدكتور وأرماند نانايف بحثا عن بعض الأحياء في تونس - في المدينة - ويمكن استخلاص منه الفكرة الواضحة عن مدى سوء الحالة الصحية في تلك الأبنية التي توجد في المدينة القديمة حيث يحى عدد وافر من السكان .

وقد جمعت تلك البيانات بمناسبة بحث شامل لحالة هذه المنطقة وفيما يلي النتائج .

٣٥ عمارة يسكنها ١٩٣٣ عائلة - تتكون هذه العائلات من ١١٩٠٣ - فردا منهم ٧٦٢٧ شخصا بالغا و ٤٣٧٦ طفلا أو رضيعا في مرحلة العمر التي لا تتجاوز ١٦ عاما .

ومن هذه العائلات عدد كان موضع دراسة منظمة من الناحية الصحية والاجتماعية وقد أثبتت نتيجة هذه الدراسة في بطاقات خصصت لذلك . وقد اختير لهذه الدراسة (٧٧٤) عائلة . وخصصت بطاقة لكل مسكن وبهذه الطريقة اتضح أن هناك (٥٩٥) بطاقة من ٧٢٤ عائلة . ومن هذه النتائج الأولى التي نصل إليها من دراسة حالة ازدهام المساكن بالنسبة لهذا المدد من العائلات . ان هناك ١٢٩ عائلة تسكن مع غيرها في نفس المسكن .

وتتكون ٧٢٤ عائلة سألعة الذكر من ٤٦١١ فردا بيانهم كالآتي :

« ٣٧٠ » لانتجاوز أعمارهم العامين - ٣١١٩ - من عامين إلى

ستة عشر عاماً -

« ٢٠٩٢ » فرداً تزيد أعمارهم عن ستة عشر عاماً ويسكنون جميعاً

في ٧٦٨ حجة

« ١٠٤ » حجرة للعائلة - و٧٥ - شخصاً لكل حجرة .

والملي الفكرة أصبحت جلية عن مدى ازدحام المساكن في تونس
وهؤلاء الأفراد البالغ عددهم ٤٣٣٤ فرداً يملكون (٧٢٣ سريراً)
(٥٢٥ - خشبية أو فراش من تين أي ما مجموعه (١٣٥٧) فراشا
بمتوسط قدره ٣٥٥ شخصاً للسرير أو الأريكة أو الحشبة . وإذا علمنا
أو الأريكة ضيقة بطبيعتها لدى العائلات لتصورنا مبلغ التكديس الذي
تمثله هذه الأرقام .

ثم درس بمد ذلك الحجم التكملي للحجرة . وجملة الحجرات
٣٤٣٩٤ متراً مكعباً أي ٧٨٨ متراً مكعباً للفرد الواحد بدلاً من الحجم
الضروري وهو ١٥ متراً مكعباً .

وكذلك « الماء » - الينابيع - وقدرها ٣٥٣ لكل المنازل التي
كانت موضع الزيارة ٣ . ١٩٩ شخصاً أي ٣٤ شخصاً للينبوع .

الآبار - وعددها - ٣٨ - بمعدل - ٣٣ شخصاً للبئر الواحد .

دور المياه و - عددها ٦٣٦ لأجل - ٣ . ١١٩ - شخصاً بمقدار ١٩

شخصاً للدورة الواحدة . وهذه الأرقام المستقاة رغم صعوبة الحصول
عليها فإنها لاتمطينا فكرة كافية عما هو كائن في واقع الامر

الصحة والإسعاف

إن تدهور الصحة العامة في تونس واضحا وملحوسا في جميع الأوساط . ومرجع ذلك إلى عدة اعتبارات في مقدمتها سوء التنفيذ الناشئة عن الفقر المدقع الذي شمل جميع طبقات الشعب التونسي من جراء سياسة حكومة الحماية المتبعة . هذا من ناحية وفي اهل السلطة وعدم قيامها بالإسعاف اللازمة لذلك تم تخصيص الجنس الأوروبي والجنس الفرنسي على الخصوص بالجانب الأوفر من الإسعافات رغم قلتها .

ففي مشروع ميزانية سنة ١٩٤٧ التي بلغت (. ٧٦٣٨) فرنك لم يتجاوز مجموع ما خصص لكافة الشؤون الاجتماعية بما فيها الشؤون الصحية مبالغ (. . . ٧٥٠٠٠) فرنك .

ولذلك كان عدد المستشفيات دائما ضئيلا وعتيد الفائدة بسبب انعدام الأجهزة الطبية اللازمة . فالنسبة لثلاثة ملايين ونصف لا يوجد غير (٤٢٨٥) سريرا لكافة السكان العرب والأوروبيين منها للعاصمة (. . . ٢) سريرا والباقي لجميع السكان في أنحاء البلاد البوادي منها والحضر .

وقد أنشئ للأوروبيين بصفة خاصة - (مستشفى شارل نيكولا) وهو تام المعدات وبه (٧٢٣) سريرا كما ألحق به المستشفى الإبطالي الذي استلمته حكومة الحماية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبه (٢٤٠) سريرا بينما لا يملك العرب إلا (٢٢٥) سريرا بالمستشفى الصادقي و (٣٢٢) سريرا بمستشفى (الرابطة) وهو خص بالأمرض المعدية .

والمستشفى الصافي ثكثة تركبه قديمة ليست فيها توفر وسائل الصحة وليس به جناح خاص بالأطفال ماعدا (١٤) سريراً ولا قسم لتوليد النساء ماعدا (٣٣) سريراً وليس لديه امكانيات للنقل السريع .
ولبقية القطر يوجد مستشفى مدينة (سوسة) وبه (٢٣٥) سريراً ومستشفى (صفاقس) وبه (٢٤٠) سريراً وكذلك عدد (٢٧) مستشفى موزعة في كافة البلاد ولا يتجاوز عدد الأسرة بها (٨١٠) سريراً يشترك فيها العرب والفرنسيون .

وليس في تونس معاهدات (لاستكشاف الأمراض) إلا بمعهد (باستور) في العاصمة وثلاثة معامل صغيرة للتحليل في كل مدن (سوسة - صفاقس - والكاف) . ولذلك كانت نسبة الوفيات لدى الطفولة العربية $\frac{33}{100}$ وللأوروبيين $\frac{20}{100}$.
أما في ما يخص بالرعاية الأمومية فلم تخصص لها حكومة الحماية ولو مستشفى واحداً للولادة هذا بالنسبة للعرب وأما الأوروبيات فهي متعددة وتنفق من الميزانية التونسية .

وكذلك الملاحى ليس لدى التونسيين غير ملجأ واحد - التكية - وقد أسس سنة (١٧٧٥) قبل الحماية ولا يأوى غير مائة شخصاً وتنفق عليه أوقاف خاصة به .

بماذا ين علينا الاستعمار

كل ما قام الشعب التونسي بالطالبة بتغيير الأوضاع الشاذة التي
تفجعت عن استغلال الفرنسيين لأداة الحكم المباشر في بلادنا قاموا
يمنون علينا بما حققت حكومة الحماية من رخاء وتشيد بينما هو في نظارنا
نظام فاسد لا يمدو أن يكون نظام للقمع السياسي والاقتصادي
والاجتماعي .

فكلما قامت حملات السخط والتذمر من الشعب قال الفرنسيون
بأنهم قد جعلوا من دولة إقطاعية دولة حديثة وتزايد السكات من
(٧٢٠٠٠) نسمة في متوسط العام وارتفع مستوى المعيشة فأصبح
استهلاك الخبز من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٤٦ (/ ٣٠)
» الشاي من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٩ (/ ٥٠)
» السكر من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٩ (/ ٥٥)
» المواد القطنية من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩٤٦ (/ ٧٥)
» لحم البقر من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٤١ (/ ٣١٠)
وفي الميدان الاقتصادي يقول الفرنسيون أن الطرقات كانت قبل
الحماية :

(٤) آلاف كيلو مترا فأصبحت سنة ١٩٤٩ (٨٤٧٢) كيلو
مترا والسكك الحديدية من (١٩٥) كيلو مترا إلى (٣٠٩٠) كيلو مترا^(١)

(١) تونيزي اتانسيون — جان روس

والموانئ أربعة ومراكز الكهرباء أربعة ومصانع الزيوت من مصنع واحد يدار بالطريقة البدائية و (٩٢٨) تعمل بواسطة الحيوانات فأصبحت (٦٥٢) تعمل بالوسائل الحديثة وعدد ماصر الزيت (٨) واتسعت مخازن الحبوب التعاونية (٢٣٧٨٠٠٠) كنتال والمخازن الخاصة (٤٨٠٠٠٠) كنتال .

وأخيرا يقول فرنسيوا تونس أنهم يدفعون ٧٠٪ من الضرائب المباشرة و ٣٠٪ من الضرائب غير المباشرة مما يصبح في مجموع ٣٨٪ من إيرادات الميزانية .

غير أننا إذا رجعنا إلى المراجع التونسية ولناخذ الدراسة التي قام بها (الاتحاد العام التونسي للشغل) عن المشاكل الاجتماعية في تونس والتي تطلعنا على ما هو خلف المنظر التمثيلي .

أن حالة العمال التونسيين بأئسة فقد ارتفعت الأسعار من (١٠٠) فرنك في سنة ١٩٤٨ إلى (٣٩٠٠) بينما نجد أن الأجور قد أصبحت (٣٤٦٨ و ٢٧٢٠) فرنك والأجور المحددة بالساعة كانت في سنة ١٩٥١ بواقع ٦٠ فرنكا هذا بينما حققت الشركات المالية والصناعية الفرنسية الكبرى أرباحا ملحوظة كالشركات (الكريدي فرنسيه) والشركة الجزائرية (وبيناريا) (وصفقس قفصة) (وجربسة) (وشركة الفسفات التونسية)

وقد كانت زيادة الأرباح من سنة ١٩٤٧ إلى ١٩٥١ حوالي (١١٠٪) بينما كانت زيادة الأجور (٣٣٪) وبالإضافة إلى هذا فهناك (٨٠٠٠٠٠)

عاطل وهذا الرقم لا يتضمن النساء مقابل (١٠٠٠ر٠٠٠) من العمال الصناعيون و (١٠٠٠ر٠٠٠) من العمال الزراعيون . وذلك خلال السكان الذين يبلغ عددهم (٣ر٥٠٠ر٠٠٠) نسمة

وليس ثمة من العمال الماطلين في غير التونسيين . وكذلك لا يوجد أى تعويض للعمال الماطلين التونسيين في فترة البطالة .

وتتقاضى اليد العاملة الزراعية أجراً يقل عن أجر اليد العاملة الصناعية بمرتين كما أنها تعمل (١٢) ساعة في اليوم

ونصيب الشئون الاجتماعية من الميزانية هو ٢ ٪ من مجموع المصروفات . ونصيب التأمين ٧ ٪

أما الملاحون وهم أغلبية السكان أى حوالى مليونين منهم (٥٠٠ر٠٠٠) يمشون من الزراعة (٥٠٠ر٠٠٠) آخرون يشتغلون مليون هكتار من الأرض المزروعة بالحبوب .

وهناك (٦ر٠٠٠) مستعمر يشتغلون حوالى (٥٠٠ر٠٠٠) هكتار والملاك الذين سجلوا ملكيتهم يقيمون في شمال البلاد حيث أكثر المناطق خصباً . وهذه الأراضى هي الجزء الأكبر من ثروة تونس غير المنقولة ان لم تكن في المساحة ففي القيمة . وأكثر المناطق التي عمرت بواسطة الشركات أو الأفراد هي (النفيسة) و (شمال) .

وإذا نظرنا إلى مجموع السكان من الفرنسيين والتونسيين على السواء ووضعهم بالنسبة للإنتاج نرى أن من بين السكان الذين ينتمون إلى أصل

فرنسي وعدادهم (١٤٠.٠٠٠) نسمة نجد (١٢٣٤٧) عمال منهم
 (١٥٥٥) عامل يدوي ومن بين (٣٥٠٠.٠٠٠) نسمة من التونسيين
 نجد (٤٢٣٤٧) عامل منهم (٣١٣٣٢) عامل يدوي وليس هناك
 تعليم مهني إجباري وعلى هذا فان الكاددات الصناعية تتضمن ما يأتي :

تونس	فرنسيون	مهندسون
٥	٥٢٨	
١٣٧	٨٤٥	رؤساء عمل
١٥٦٠	٢٨٦٧	موظفون إداريون

وعلى المهندسون التونسيون أن يجدوا لأنفسهم في بادئ الأمر عملا

خارج تونس .

وعدد المنشآت الفرنسية (٢١٣) والمنشآت التونسية (٢٤) منها
 (١٠) خاصة بالشؤون الغذائية . أما عدد الموظفين في الإدارات والمصالح
 الحكومية فهو (١٦٨٤١) من الفرنسيين و (١١٨٥١) من التونسيين
 وفيما يتعلق بالوظائف فاننا نجد الحقبة التالية .

تونس	فرنسيون	وظائف إدارية كبرى
٩٧٩	٣٠٣٢	
١٥٦٦	٤٠١٣	رئيسية
٤٢٧١	٤٥٥٨	ثانوية

تونسيون	فرنسيون	
٠٦٨٥ر	٠٤٢٨ر	وظائف صفرى
٤٢٥٠ر	٤٤٧١ر	لا مؤقته خارج الكادر
١١٧٥١ر	١٦٨٤١ر	المجموع

وتحتل تلك المرتبات نصيبا كبيرا في الميزانية بقدر ١٧ ملياراً على ٢٨
أى ما يعادل ٧٠ ٪ ونتيجة لذلك فان كل موظف فرنسى يتقاضى
بصورة آلية علاوة قدرها ٣٠ ٪ من مرتبه .

ومن الناحية المالية فان العبء الأكبر يقع على المستهلك ذلك لأن
الضريبة المباشرة لا تمثل سوى ١٠ ٪ من إيرادات الميزانية .

وإذا انتقلنا إلى التعلم فان الجداول الآتية تعطينا صورة من النتائج
التي يتألف منها السكان (هذا إذا علمنا أن ٢٠ ٪ من التعليم الخاص
من نصيب التونسيين .)

عدد الطلبة (١)

سنة ١٩٤٨ سنة ١٩٤٩ سنة ١٩٥٠

في المدارس الابتدائية

٢٣٣٢ر ٢١٨٦٠ر ٢٣٦٨٢ر

فرنسيون

(١) أخذت هذه الأرقام من وثائق الأمم المتحدة ومقدمة من السلطة الفرنسية
للبيئة .

عدد الطلبة

سنة ١٩٤٨	سنة ١٩٤٩	سنة ١٩٥٠	
١١٢١٦	١٠٩٦٤	١١١٧١	يهود
٦٣٢٤٠	٧١٤٠٤	٨٠٥٦٠	مسلمون
في المدارس الثانوية			
٤٦٢٦	٣٩٥٤	٤١٢٨	فرنسيون
١٢٩٣	٠٩٨٥	١٠٦٩	يهود
٢٥٩٣	٣١٩٧	٤٨٤٥	مسلمون
* * *			
في المدارس الفنية والصناعية			
٢٦٢٤	٣٧٢٢	٣٣٦١	فرنسيون
٠٨١٩	٠٨٧٢	٠٩١٤	يهود
٣١١٠	٤٣٧٤	٥٤٠٣	مسلمون

وهكذا نرى أن كل لأارتفعت درجة التعليم إلا وقل عدد الطلبة التونسيين فاصبحت عدد الأطفال الذين يحرمون من التعليم في كل سنة مائتارب (٨٠٠٠٠٠) تلميذ هذا في التعليم الابتدائي وكذلك عند التعليم الثانوي تضع شروط قاسية منها تحديد العمر والسلوك ورأى المحافظة وحتى عن ميوله واهتماماته السياسية وغيرها .

جدل و نقاش

مها تكن وجهات النظر مختلفة بيننا وبين الفرنسيين فانها تقعارض مع الأرقام ذاتها ومن هنا الاختلاف في التأويل والتفسير . فالهيئات الفرنسية تقول « أنظروا تلك أعمالنا طرقات وسدود ومدارس بينما الهيئات التونسية التي تمثل الشعب بالرغم باختلاف وجهات النظر بينها فانها تجيب على هذا بقولها « إن هذا بصفة عامة لا يعود على الشعب بشيء ولا يفيد منه أبدا . فلا المناجم ولا السكك الحديدية ولا المنشآت الاستغلالية الكبرى الزراعية أو الصناعية كل هذا ليس ملكا للشعب بل هو ملك لبعض المنشآت الرأسمالية وهي غالبا فرنسية .

ونشرت جريدة (باري برس) في العدد الصادر في أغسطس ١٩٥٢ نظرية حول الاستثمار في تونس أدلى بها مسيو « كولونا » عضو حزب التجمع الفرنسي يقول .

« فإذا كان الفرنسيون قد وطدوا أنفسهم في تونس فان هذا لم يكن نتيجة لوعود مبهمة بل هو يستند الضمانات النبعثة من تطبيق ونفسير الحماية وهي التي يرمفها الملاء (١) .

وبموجب هذه الضمانات استطاع مواطني ونتيجة لجهد عظيم

(١) راجع النصوص الكاملة للمعاهدتين - بقسم الوثائق .

وتوضيحات نادرة أن يفتزعوا تونس من وحدة الفاقة الاقتصادية والاجتماعية فأقاموا موارد عظيمة ومصادر كبرى للثروة . وكان نصيبهم منها ضئيلا جدا (١) . ذلك لأنهم خصصوا الجزء الأكبر منها للعمل على رفع مستوى الشعب التونسي « ويقول الناطق بلسان الاستعمار » هناك من يقول بان على الفرنسيين في تونس أن ينكمشوا في محيط ضيق وهم بهذا يطلبون اليهم أن يتخلوا عن حقهم وبقبلوا الاعتماد عن الادارة التونسية . ولكي يدخلوا السلوى على قلوبنا فأنهم يصرحون - دون خجل - بأنه يكفي فرنسا أن تبقى مصالحها الاقتصادية في تونس وهي مصالح ستضمن وترعى بالطريق القنصلي . كان عبدة عبدان أو التأميم في سوريا لا يمكن أن يكون دليلا على امكان زواا الأوضاع الاقتصادية إذا لم تكن تستند في تأييدها إلى قوة سياسية . ويخون مسيو كولونا لمنطق الدولي ويمترف أن وجهة نظره ليس لها ما يسندها من الوجهة النظرية القانونية فيقول .

« لا ينبغي أن نتوجه بالمشكلة التونسية إلى الفقهاء القانونيون بل إلى وجدان أمة عليها أن تقرر فيما إذا تريد أن تبقى على ماضيها في هذه البلاد » وكذلك إذا أخذنا البرقيات الموجهة إلى وزارة الخارجية الفرنسية من طرق المستعمرين الفرنسيين في تونس في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ واحتجاج أعضاء المجلس الكبير في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ وهي البرقيات التي توضح موقفهم ازاء القضية التونسية والاصلاحات التي تطالب بها حكومة شنيق (وهي السيادة الذاتية) ويرون « أن القوة الوحيدة التي يمكن أن

(١) راجع السياسة الاقتصادية .

نواجه روح المسايرة والضعف التي يتصف بها ممثل فرنسا في تونس هي بالمحافظة على الوضع القائم الممثل في المجلس الكبير حيث يوجد بالتساوي (١) ممثلون عن المعمرين الفرنسيين وعن التونسيين .

وهكذا تمضح حجج المستعمرون وهي من وجهة النظر القانونية (السيادة الزدوحة) والمساوات التامة في جميع المؤسسات التونسية .
وأما التونسيون فيقولون « أن فرض الحماية على تونس وقيام المراقبة الفرنسية على حكومتها قد ارتكز على تمهيدات صريحة من قبل فرنسا نحو الباي وحكومته ارتكازا مسببا فاذا زال السبب فان الوجود الشرعى للحماية يزول من نفسه دون أى جدل (٢) .

وأن معاهدة باردو صريحة إلى أبعد حدود الصراحة في أن سبب الاحتلال للبلاد التونسية هو احتلال مؤقت ويزول حينما تكون حكومة البلاد قادرة على حفظ الأمن والنظام .

وكذلك أن الجانب التونسي قد نفذ جميع التمهيدات التي قطما على نفسه في معاهدة الحماية وقام بجمتمع الواجبات التي فرضت عليه ولا يزال إلى الآن يفعل ذلك دون أى استثناء أو احتياط أو مراعاة للمصلحة التونسية .

بينما الجانب الفرنسي على العكس من ذلك تماما ولا يزال أعماله في

(١) تونيزى اتانسيون - جان روس -

(٢) تونس والأمم المتحدة - مكتب استعلامات اللجنة التنفيذية للحزب الحر

تونس تخالف تعهدها في مهادتي الحماية مناقضة تامة دون استثناء أو اجتياط فضلا عن مراعاة الحقوق والمصالح التونسية .

الاعتداء المستمر على الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية حتى أصبح هذا الاستقلال الذاتي مفقودا تماما وصارت الإقامة العامة هي التي تبأثر جميع الأمور وتحكم البلاد حكما مباشرا . وكذلك اعطاء الجالية الفرنسية في تونس حقوقا لم تذكرها المعاهدات التي بين تونس وفرنسا ولا يمكن أن يتمتع بها إلسكان البلاد الأصليين دون غيرهم من الأجانب ماداموا محتفظين بجنسيتهم . وهذه الحقوق التي تشير إليها هي المجالس المنتخبة التي أعطت حق النظر في ميزانية البلاد وفي غيرها من الأمور . وإذا أضيف إلى ذلك إعطاء ممثلي الجالية الفرنسية حق التشريع ولو في دائرة استشارية فان الاعتداء يكون أبلغ وأهم . لأن التشريع ينبغي أن يكون حق خالص للتونسيين بلا نزاع . ولا يقال أن إعطاء الاشارة التشريعية إلى ممثلي الجالية الفرنسية إذا قرره فرنسا وأشارت به على الباي يجب عليه قبوله والعمل به تمشيا مع أحكام اتفاق المرسي لأن التزام الباي مشروط فان تكون الغاية من الإشارة الفرنسية (اصلاح الحال) وأن تكون الاشارة ضمن نطاق الاصلاح الاداري والمالي والعدل أما في ميدان الاصلاح السياسي فلا يعطى الاتفاق المذكور أي حق لفرنسا ولم ياتزم الباي بقبول اشارتها بحيث أن حق الباي في هذا الميدان بقى مطلقا لا يقيد به قيد (١) .

(١) راجع المعاهدات قسم الوثائق .

وكل اشارة ملزمة من فرنسا للباي في هذا الموضوع تكون أعتداء
آخر من سلسلة الاعتداءات الفرنسية العديدة .

والاعتداء الصادر من ممثلي فرنسا في تونس على حق الباي المطلق
في الاختصاص وحده بإصدار المراسيم التشريعية التي تطبق في البلاد .

استغلال السلطة التشريعية في إصدار المراسيم لانتزاع أراضي الدولة
التونسية وأراضي الأوقاف التي خصصت للمشاريع الانسانية وكذلك
أراضي الأهالي التونسيين وتوزيعها بدون موجب شرعي على
جحافل المستعمرين .

الاعتداء الصادر من السلطة الفرنسية على الحرية التونسية والقائمها
وكذلك البحرية وضم قواتها واختصاصاتها إلى جيش الاحتلال الفرنسي .

ربط العملة التونسية بالعملة الفرنسية وكذلك نظام الجمارك المفروض
على الأنتاج التونسي مما أدى بالبلاد إلى أسوأ حالة اقتصادية
مزمنة دائمة .

قضية تونس في الأمم المتحدة

نحن شعوب الأمم المتحدة ، ألبنا على أنفسنا ... أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبغا للرجال والنساء من حقوق متساوية وأن ندفع بالرفق الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ... هكذا يبدأ الميثاق ،

احتلت القضية التونسية مقاما بارزا بين أعمال الأمم المتحدة في هذه الدورة واستأثرت بعناية أوساط الأمم المتحدة والمقامات السياسية في أمريكا وقد أثارَت الحوادث التي تجرى في تونس اهتمام وفود الدول على اختلاف مذاهبهم السياسية وجعلت لها الصحف المالية نصيبا وافرا من النشر والتعليق وكذلك كان نصيب القضية المراكشية .

والواقع أن هاتين القضيتين قد ظفرتا باهتمام دولي كبير قل أن كانت له سابقة في تاريخ القضايا التحريرية فقد احتضنت هاتين القضيتين كتلة كبرى تتألف من ثلاثة عشر دولة ليس لها ما يجمع بينها من دم أو لغة أو عقيدة وإنما اجتمعت على نصرة قضية الحرية والحق والعدل . وكانت هاتان القضيتان سببا في استمرار اجتماع الكتلة الأسبوية الأتريقية منذ العام الماضي . وكانت الكتلة إلى ذلك المهدي تجتمع أثناء انعقاد الأمم المتحدة لتنسيق وجهة نظرها في بعض القضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة . ولاكن متابعة قضيتي تونس ومراكش قد استدعى انعقاد الكتلة في جلسات دورية منظمة ، ولم يكن للكتلة طوال العام

جهد مشترك مستديم إلا في هاتين القضيتين العزيزتين . ولا ريب أن من حق دول الجامعة العربية وهي نواة هذه الكتلة أن تعترض هذا التأييد السياسي الكريم لقطربين عربيين شقيقين تخرص الجامعة العربية على بلوغهما الحرية الكاملة والسيادة التامة (١)

ومما ضاعف شعور العطف على هاتين القضيتين ما أوضحتته وفود الدول العربية والاسيوية أثناء خطبتها في اللجنة السياسية عن استعداد كل من تونس ومراكش للاستقلال والحرية بمد مقارنتهما بكثير من الدول المستقلة في الأمم المتحدة (٢) ، وما انتهى إليه نظام الحماية من فشل ذريع بمد سبعين عاما في تونس وأربعين في مراكش، يضاف إلى هذا وذاك أن النزاع حول هاتين القضيتين مهما حام حوله من جدل قانوني أو سياسي كان نزاعا على الحرية الانسانية التي دعا إليها ميثاق الأمم المتحدة ، وأجدر أن يتمتع بهذه الحرية شعبان أصيلان في الحضارة ساهما في الحربين الماضيين بقسط وافر في الدفاع عن أوروبا واستبسلام في رد الحرية إلى فرنسا بكل ما يملك من تضحيات غالية في الأرواح والموارد والأموال

والواقع الذي لا ريب فيه أن لقضيتي تونس ومراكش أساسا رفيعا من ناحية أدبية وسياسية وليس من السهل مهاضتهما والباسهما بالباطل في مجتمع دولي كالأمة المتحدة لولا أن فرنسا وهي دولة ذات شأن كبير في المعسكر الغربي قد وقفت موقفا عنيدا من قضايا شمال أفريقيا ولم تقبل

(١) من تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عبد الحالق حسونة عن القضية التونسية بين الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة العاديتين .
(٢) راجع الخطاب في كتاب تونس بين الاتجاهات .

أى تدخل أى كان مصدره . وهذا هو المحور الذى دار حوله الخطاب الذى ألقاه المسيو شومان رئيس الوفد الفرنسى أمام الجمعية العامة ومما لفت الأنظار أن هذه الخطبه وهى كلمة فرنسا فى المناقشة العامة قد اقتضت على قضيتى تونس دون سواهما فكان إيداننا بأن فرنسا ستخالف عن حضور المناقشة أمام اللجنه السياسيه وهذا ما جرى فعلا ، فقد أعلن الوفد الفرنسى أنه لا يستطيع أن يشترك مع اللجنه فى بحث قضيتى تونس ومراكش .

والقضية التونسية وأن كانت قد أدرجت لأول مرة على جدول أعمال الأمم المتحدة فى هذه الدورة غير أنها فى الواقع كانت قد أدخلت أروقة الأمم المتحدة منذ الدورة السادسة فقد أحيط رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن علماهذه القضية بمكانيات رسمية تقدم بها رؤساء وفود الكتلة الأسيوية الأفريقيه حين كان الأمم المتحدة تعقد دورتها فى باريس فى خريف سنة ١٩٥١ وقد جرت محاولات بعد ذلك لإدراجها فى مجلس الأمن ولكن هذه الجهود لم يحالفها التوفيق لأسباب لا محل لبسطها فى هذا التقرير .

وتوالى بعد ذلك الحوادث فى تونس وازداد التوتر حدة وتعاقبت اجتماعات الكتلة الأسيوية الأفريقية واستقر الرأى على القيام بمسعى دولى مشترك فتقدم مندوبو ثلاثة عشر دولة وهم الكتلة الأسيوية الأفريقية بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢ بطلب لعقد دورة خاصة للجمعية

العامة لبحث المسألة التونسية . وقد أيد هذا الطلب مندوبو عشر دول أخرى . وقد تمذر الحصول على المزيد من التأييد وبهذا لم يظفر هذا الالتماس بالاكثرية القانونية وفق ما نصت عليه المادة ٩ من اللائحة الداخلية وهكذا لم يتيسر انعقاد الجمعية العامة في دورة خاصة .

ولم تجد الكتلة الأسيوية أمامها إلا أن تنتظر انعقاد الجمعية العامة في دورتها العادية فتقدم المندوبون الدائمون بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٢ بطاب الادراج القضية التونسية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أقرت الجمعية العامة ادراج القضية التونسية وأحالها على اللجنة السياسية الأولى .

وقد عقدت اللجنة السياسية الأولى عشر جلسات لبحث القضية التونسية فتوات وفود الكتلة الأسيوية الأفريقية الدفاع عن هذه القضية باسم مستفيض واستعرضت مراحل العلاقات بين فرنسا وتونس والظروف التي أدت إلى فرض الحماية الفرنسية على البلاد .

ثم تطرقت إلى المفاوضات التي جرت بين تونس وفرنسا وشرحت الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المفاوضات وما تلا ذلك من إقالة الحكومة التونسية والاضطراب الذي حل الآن بسبب الحوادث الدامية التي اجتاحت البلاد من أقصاها إلى أقصاها .

وحرى بالذكر أن الوفود العربية وإلى جانبها وفود الكتلة الأسيوية الأفريقية قد بسطت القضية التونسية بسطا وافيا تناول كافة نواحيها

التاريخية والسياسية والقانونية وقد أيدها في ذلك وفود بعض الدول الأجنبية وفي مقدمتها الكتلة الروسية . وقد ناشد بعض الوفود فرنسا أن تشارك مع اللجنة في بحث القضية التونسية وتغرب عن وجهة نظرها ولكن فرنسا ظلت مصممة على الامتناع عن حضور جلسات اللجنة .

وكانت الكتلة الآسيوية الأفريقية تواصل اجتماعاتها لبحث تطور القضية التونسية مرحلة بعد مرحلة وقد خصصت كثيرا من جلساتها لوضع مشروع قرار يؤيد وجهة النظر العربية إلى أقصى حد ممكن واشترك في هذه الجلسات ممثلو الحركة التونسية وقدموا لوفود الدول الأعضاء ملفات وافية عن مستندات القضية التونسية إلى جانب ما قاموا به من جهود نافعة بالاتصال بالوفود الأجنبية وبأعمال الدعاية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

وفي النهاية استقر رأي الكتلة الآسيوية الأفريقية على مشروع قرار وضع بعد درس طويل وروعت فيه المطالب التونسية والامكانيات السياسية في الأمم المتحدة . وقد أشار هذا المشروع إلى : (١) ما أعلنه الميثاق من مساواة الشعوب كبيرها وصغيرها في الحقوق وحرية تقرير المصير . (٢) وأن استمرارية الحالة الحاضرة في تونس يحجب بتلك الحقوق والمقاصد ويهدد الأمن والسلام الدولتين .

(٣) وأن الجمعية العامة تستحث فرنسا لايجاد الحالة المادية والحريات المدنية المادية في تونس . (٤) وأن تستأنف المفاوضات بين حكومة

فرنسا والممثلين الحقيقيين للشعب التونسي بغية تحقيق مبدأ تقرير المصير والأمين الوطنية للشعب التونسي . (٥) وأن تعين الجمعية العامة لجنة للمساعدة الحميدة مؤلفة من ثلاثة أعضاء تهيء وتساعد في المفاوضات المقترحة (٦) وأن تتخذ اللجنة جميع الخطوات اللازمة تحقيقاً للمقاصد الأنفة الذكر وأن تقدم تقريرا عن أعمالها إلى الجمعية العامة . (٧) وأن الجمعية العامة تدعو جميع أصحاب الشأن أن يقدموا للجنة كامل معونتهم . (٨) وأن تدرج القضية التونسية على جدول أعمال الجمعية العامة لدورتها الثامنة .

وهذا المشروع وإن كان هادئ الصيغة ناعم العبارة إلا أنه لم يفرط في الأسس العامة للقضية التونسية فقد أكد حق تقرير المصير والأمين الوطنية التونسية ودعا فرنسا إلى رد الحريات المدنية في تونس والعودة إلى المفاوضات مع ممثلي الشعب التونسي تحت إشراف لجنة معينة من الأمم المتحدة . وقد حرص واضعوا المشروع أن يختاروا عبارات الدبلوماسية والفقرات الأخرى من أحكام الميثاق كلمة كلمة حتى تقف الجمعية العامة أمام ميثاقها وجها لوجه .

وقد شرح مندوبو الكتلة الآسيوية الأفريقية مشروعهم هذا شرحا مستفيضا متناولين فقراته بالتعليق والايضاح على ضوء الحوادث التي انتهت إليها الحالة في تونس .

وقدم بعد ذلك مندوبو إحدى عشرة دولة من دول أميركا اللاتينية وهم البرازيل - كوستاريكا - كوبا - أكوادور - هندوراس - بناما -

باراغواي - بيرو - نيكاراغوا - أوروغواي - فنزويلا .

مشروع قرار : (٢) يعلن ثقة الجمعية العامة في أن فرنسا عملا بسياستها التي أعلنتها ستسمى لأغناء المؤسسات الحرة للشعب التونسي وفقا لمبادئ والمقاصد الواردة في الميثاق (٢) وتغرب الجمعية العامة عن أملها بأن يستمر الفرقاء في المفاوضة بصورة عاجلة بغية إقامة حكم ذاتي للشعب التونسي على ضوء الأحكام الخاصة من الميثاق . (٣) وتناشد الجمعية العامة الفرقاء أصحاب الشأن أن يسيروا في علاقاتهم بموجب روح الميثاق وأن يمتنعوا عن أي أعمال أو إجراءات قد تؤدي إلى زيادة التوتر الحالي^(١).

وكان واضحا أن هذا المشروع يهدف إلى الانتقاص من مشروع الكتلة الآسيوية الأفريقية وملاقاة وجهة النظر العربية في بعض الطابق وانهاء القضية التونسية على قرار لا يكون نصرا كاملا لتونس ولا هزيمة كاملة لفرنسا وقد كشفت المناقشة العامة في اللجنة أن مشروع الكتلة الآسيوية الأفريقية وإن حاز الأكتية العادية فلن يظفر بأكتية الثلثين . وذلك معناه أن تنهى القضية التونسية على غير قرار وهذه نتيجة لا تشرف الأمم المتحدة أمام الرأي العام العالمي فليس من السهل أن تهرب الجمعية العامة من مواجهة المسألة التونسية بعد أن دخلت أبواب الأمم المتحدة

وكانت الكتلة الآسيوية الأفريقية قد درست إمكان دعوة ممثلي تونس أمام اللجنة السياسية ورأت الكتلة أن هذه الفكرة سيادة من المبدأ وأن من حق التونسيين أن يبسطوا قضية بلادهم ويميزوا شكواهم

(١) راجع النص الكامل لقرار الأمم المتحدة - بقسم الوثائق .

ولكن الكتلة قد ارتأت أن يترك هذا الأمر للأمة الظروف فليس من السهل حمل اللجنة على دعوة مندوبي تونس وفرنسا ممتنعاً عن الحضور .

وقبيل ختام المناقشة العامة تقدم وفد الباكستان بمشروع قرار (١) يعرب عن أسف اللجنة لتخلف فرنسا عن الحضور أثناء بحث المسألة التونسية ويناشد الحكومة للفرنسية أن تعاود النظر في قرارها وأن تعود إلى مكانها في اللجنة وتشارك في بحث المسألة . (٢) وأن تدعو اللجنة باى تونس أن يوفد مندوبيه للاشتراك في المناقشة من غير حق في التصويت .

وكان هذا المشروع يهدف إلى دعوة الفريقين للممثل أمام اللجنة وابداء وجهة نظرها في المسألة التونسية وذلك يمكن باى تونس من الافصاح عن رأيه تحت حماية الأمم المتحدة ويحزح الحصارالذى ضربته فرنسا على الباي منذ وقعت الأزمة التونسية .

غير أن هذا المشروع الذى لم يقتصر مناشدته على فريق دون آخر فضلا عن انه لا يتعرض لصميم الموضوع بوصفه اجراء يرمى إلى سماع الفريقين - لم يظفر بالأكثرية - فقد صوت ضده أكثر دول أمريكا اللاتينية وأوروبا وفي مقدمة هؤلاء الولايات المتحدة وبريطانيا .

واستمرت اللجنة بضممة جلسات أخرى في مناقشة عامة دعا فيها كل فريق إلى مشروع وقد وضح أن أكثرية اللجنة كانت إلى جانب مشروع دول أمريكا اللاتينية وأن مشروع الكتلة الأسبويه الأفريقية

ليس له حظ من النجاح فتقدم وقد الهند بتعديل يتوخى تحسين المشروع
اللاتيني ما دامت فرصة النجاح متوفرة له .

وقد نص التعديل الهندي على إلغاء الفقرة الخاصة التي تشير إلى
السياسة التي أعلنتها فرنسا بشأن المؤسسات الحرة في تونس وابدالها
بفقرة تنص على رجاء رئيس الجمعية العامة بأن يلاحظ سير المفاوضات
وأن يقدم المعونة التي يراها ضرورية أو نافعة .

وكانت الحكمة التي وراء التعديل الهندي تقصد إلى ربط
المفاوضات بالأمم المتحدة ولو بحيط من حرير حتى يتيسر توجيه
المفاوضات من حيث الزمن والموضوع بدلا من أن تظل تحت رحمة
الرغبة والظروف .

وحينما انتهت المناقشة العامة كان أمام اللجنة مشروعان : الأول
تقدمت به الكتلة الآسيوية الأفريقية . والثاني تقدمت به الكتلة
اللاتينية ومعه التعديل الهندي . فبدأت اللجنة بالتصويت على مشروع
الكتلة الآسيوية الأفريقية فقرة فقرة ، فقبلت بعض الفقرات من
ديباخته ورفضت الفقرات الأخرى ثم جرى التصويت على المشروع
برمته نداء بالاسم فهزم بسبعة وعشرين صوتا ضد أربعة وعشرين صوتا
وامتناع سبعة .

وقد صوت إلى جانب المشروع الكتلة الآسيوية الأفريقية والكتلة
الروسية واليوغوسلافية وجواتيمالا والصين وسيام وكان المقدمون بعض
دول أمريكا اللاتينية والدول الأوربية وبريطانيا والولايات المتحدة .

ومما لفت الأنظار أن الذين خالفوا هذا المشروع قد صوتوا ضد فقرات مأخوذة من الميثاق بنصها الحرفي وهذه أول مرة في تاريخ الأمم المتحدة تقدم أكثرية من الدول وفيها بعض الدول الكبرى على التصويت ضد عبارات مقتبسة من الميثاق الذي حمل تواقيمهم .

ثم انتقلت اللجنة إلى التصويت على المشروع اللاتيني ومعه التعديل الهندي فكان لا بد للكثلة الأسيوية الأفريقية أن تنحاز إلى جانبه حتى لا تنتهي الجمعية العامة على غير قرار ففاز المشروع بأكثرية ٤٥ صوتا ضد ثلاثة أصوات وامتناع عشرة وكان في جانب الامتناع الكتلة الروسية وبعض دول أمريكا اللاتينية وبريطانيا .

أما التعديل الهندي فقد ظفر بواحد وثلاثين صوتا مقابل واحد وعشرين وامتناع ستة

وفي ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ نظرت الجمعية العامة في قرار اللجنة وبعد مناقشات موجزة أقرت الجمعية العامة قرار اللجنة بأربعة وأربعين صوتا مقابل ثلاثة أصوات وامتناع ثمانية والقرار مثبت بالملحق (١)

وقد استغرق نظر القضية التونسية عشر جلسات أمام اللجنة السياسية انتهت إلى القرار الآنف الذكر ، وليس لنا أن ننكر أن هذا القرار لا يحقق وجهة النظر التونسية فإن من السهل أن يتلمس الباحث مواطن الضعف في القرار من غير كبير عناء غير أن للأمر وجهها آخر

يصح اعتباره كسبا سياسيا في منظمه دوليه أكثر سلطانها يقوم على أسس أدبية وسياسيه .

وايس يخفى أن من أهم الأمور التي أولتها الكتلة الآسيوية الأفريقية عنايتها هي مسألة اختصاص الجمعية العامه للنظر في القضيه التونسيه ولهذا المسألة جوانب سياسيه وقانونيه . وقد أثار بعض وفود الدول الأعضاء في اللجنه السياسيه موضوع الاختصاص وخاصه أولئك الذين يتولون السلطه في بعض الأقاليم التي لا تتمتع باستقلالها غير أن هذا الموضوع قد انطوى في المناقشه العامه ولم يستدع إصدار قرار معين باختصاص اللجنه سلباً أو إيجابياً واعتبر الاختصاص منتهيها لصالح القضيه التونسيه . وليس يفوتنا أن نفوه بوجه خاص أن القضيه التونسيه ومما القضيه المرأ كشيء لم تعد مسألة محليه داخلية كما زعمت فرنسا أمام الجمعيه العامه بل لم تعد نزاعاً ثنائياً بين فرنسا من جانب وتونس من الجانب الآخر فان عرضها على الأمم المتحددة وصدور قرار بشأنها قد جعلها قضيه دوليه منبرها الأمم المتحددة وايس لفرنسا أن تنصرف طلبه اليدين من غير رقيب أو حسيب . وذلك بنفسه كسب كبير سيرجع اليه كلما تأزمت الأمور واستعصت الحاله العامه في تونس^(١) .

(١) من تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربيه السيد عبد الحالى حسونة

oboi.kendri.com

قسم الوثائق

o b e i k a n d i . c o m

oboi.kendri.com

المستند رقم ١

« برقية مسيو برتلمى سانت هيلير وزير الخارجية إلى مسيو تيسو »

« سفير الجمهورية الفرنسية في استنبول في ١٨ ابريل سنة ١٨٨١ »

علمت من برقيتي المؤرخة في ١٣ ابريل أن السفير العثماني على أثر تهايات من حكومته ، حضر ليحدثني عن مسائل تونس فاضطرت إلى أن امتنع عن أية محادثة رسمية معه في هذه المسائل خشية إثارة مناقشة عقيمة بقدر ما هي غير مناسبة . وقد برهنت في الواقع معاهدتنا وأعمالنا جميعها منذ نحو من قرنين على أن الباي هو بنظرنا أمير مستقل لا يتبع إلا من الناحية الدينية رئيس الاسلام . وكانت تركيا بالعكس منذ السنوات الأخيرة تظهر شيئاً من المبالغة فيما تقدمت به من حين لآخر من مطالبات بسيادتها على تونس واستغلال ما يقع بسهولة من التباس لدى الشعوب الاسلامية بين اختصاصات السلطة الروحية والامتيازات الخاصة بالناحية الدينية (١) .

وأرى من المفيد في الظروف الحاضرة العودة معكم إلى استعراض ما نعلق من أهمية على تقرير وجهة نظرنا بكيفية واضحة وإلى البرهان عن طريق بحث السوابق التاريخية أن وجهة نظرنا مطابقة في آن واحد للأوضاع الناتجة عن أحداث لا تقبل المعارضة فيها وإلى التقاليد الدائمة التي اتبعتها فرنسا في مختلف العهود وتحت مختلف الأنظمة .

(١) الدولة التونسية — الأستاذ ايلي فيتوس المحامي بتونس .

ان الولاية العثمانية التي بسطت في القرن السادس عشر عن طريق الغزو على شواطئ افريقيا الشمالية لم يطل أمدها في هذه المنطقة . فلم تكن في الواقع إلا حدثا عابرا لا يمكن أن يترتب عنه نتائج قضائية من شأنها أن تعيش بعد انقضاء العوامل المادية التي أدت إليه وقد اعترى سلاطين تركيا الضعف بعد بضع سنين إلى أن زالت بقاها وأصبحت الأهالي بحالة فوضى ، ولم يلبث الأمر أن أدى في عدة نقط إلى ظهور سيادات مستقلة عن بعضها لا رابطة بينها وبين السلطة العثمانية إذا استثنينا رابطة وحدة الدين ، فهذا ما كانت الحالة عليه عندما ارتقى في سنة ١٩٠٥ أول ممثلي العائلة المالكة الحاليه عرش تونس .

ان الباي حسين كان عسكريا وايد الظروف وقد استفاد من الاضطرابات الداخليه للعمل على المناداة به ملكا على تونس . وهو مدبر بارتقائه هذه المرتبة إلى شجاعته ونفوذه الشخصي لا إلى تمسيد من السلطان .

وقد انتقلت سلطته إلى ورثته بدون معارضة . ومنذ ذلك الحين ثبت استقلال بايات تونس بتوليهم العرش بدون انقطاع وبايرام المعاهدات مع معظم دول أوروبا وبرفض الباب العالي قبول أية مطالبه في شأن أعمال النهب الصادرة من القرصان التونسيين . قاللك لويس الخامس عشر في سنة ١٧٤٢ وهيئة المعاهدة الوطنية في ٦ بربربال سنة ٣ وحكومة المودة إلى الملكيه في سنة ١٨٢٤ وحكومة بوليه سنة ١٨٣٠ وسنة ١٨٣٣ ونابليون الثالث في سنة ١٨٦١ تعاملوا مع بايات تونس المعاملة التي يتعامل

مع أمراء يمارسون سلطة السيادة بكامل معانيها . وقد أصدر البايات من جانبهم بدون الالتجاء إلى أية موافقة عليا القانون الأساسي (بورولدي) لمملكتهم ويرجع هذا التصرف في البداية إلى الباي محمد وعندما خلفه الباي الحالي « بالتطبيق » - حسب تعبيره - « لقانون الميراث المعمول به بالملكة » نشر من جديد هذا العقد الأساسي الذي يستفج منه وحده ممارسة أوسع حقوق السيادة التامة وعندما تضررت بعض الدول من بايات تونس فإن ما عهد عليه معظمها من قطع علاقاتها الدبلوماسية بهم بينما ظلت علاقاتها بالباب العالي ودية يظهر كذلك أن البايات كانوا مسئولين وحدهم عن أعمالهم وأنهم يعتبرون بالتالي مستقلين .

وفي سنة ١٨١٩ على أثر مؤتمر أكس لاشايل (بروتوكول ١٨ نوفمبر سنة ١٨١٨) أرسلت دول أوروبا إلى دول البربر إنذارا سلمه في ٢٧ سبتمبر إلى باي تونس قواد الفرق البحرية الفرنسية والإنجليزية . وفرض هذا الإنذار إزالة القرصنة حالا والا يؤلف « اتحاد عام » ضد الدول التي تزاولها وقد يؤدي هذا الاتحاد إلى جعل كيان هذه الدول في خطر . فان أهمية هذا المسمى وقد أحيط بمظاهر ارتسامية لهذه الدرجة وبذل باسم أوروبا كلم لا تخفى على أحد . أما إبلاغه لتركيا بصفة ودية فقد صدر ذلك عن شعور بحاجة لا ينطوي مطلقا على اعتراف بادعاءات بالسيادة على الأراضي التونسية . بل بالعكس أن فكرة أو نية اعتراف كهذا تنفيها التدابير الاستثنائية التي تقررت بدون أي اتفاق في شأنها أولا مع السلطان .

وعملا بوجهة النظر هذه وهي استقلال الباي التام ومسئوليته الكاملة
أبرم ملوك سردينيا وجزيرتي صقلية في ٢٨ مارس سنة ١٨٣٣ معاهدة
تحالف ضد دول البربر وأخصها الدولة التونسية .

ولا أرى ضرورة للدخول هنا في تفاصيل العلاقات اليومية التي
حملتها امتلاكنا للجزائر على مواصلتها مع الحكومة التونسية منذ
نصف قرن فلم يتدخل أبدا الباب العالي في هذه المعاملات ولم تنقطع
أبدا عن مفاوضة الباي مباشرة فيما يتعلق بالمسائل التي تهتمنا عملا بسوابقنا
نفسها وسوابق البلدان الأخرى .

ويتمين من ناحية أخرى بيان الوقائع للذين أبدوا منذ عدد معين
من السنين رغبة الباب العالي العثماني في بسط سلطانه على بلدان البربر
كما كان الأمر في القرن السادس عشر وتذكيرهم أنه إذا كانت مجهوداته
كلت بالنجاح في طرابلس والقيروان فقد حبطت هذه المجهودات في
مختلف البلدان الأخرى .

ومما يؤم أن سلطان تركيا عند احتلال جيشنا الجزائر رأى أنه يتمين
عليه الاحتجاج على اتخاذنا هذا الموقف إلا أن الحكومة الفرنسية
استبمدت احتجاجه لعدم إمكانها التسليم بهذا التدخل المبني على حقوق
سقطت منذ عهد بيميد، وأن لورد بروين وزير الخارجية نفسه (لبريطانيا)
مشيرا في برقيه في ٢٣ مارس سنة ١٨٣١ إلى الادعاءات العثمانية التي كان
أيدها لاحظ بهذا الصدد أن « عددا كبيرا من الدول الأوروبية اعتادت
منذ زمن بيميد التعامل مع الولايات مباشرة على اعتبارها دولا مستقلة »

بهذا ما يسلب مقدما أية قيمة للحجج المعارضة . واعتبرت فرنسا المطالبات العثمانية كصادرة من رئيس دولة صديق لأمير آخر يدين بذات الدين لا كصادرة من دولة ليست هي بالذات في ممتلكاتها . وستل رأى الجزائر وحده عن المشاحنة التي أثارها .

وأما حالة استقلال مرا كس ظلت حقيقة ثابتة لم تتغير لهذا التاريخ . وبالعكس قد نجحت تركيا في طرابلس تحقيق طمعها وبسط سلطانها فعلا ولكن بهم التذكير بظروف هذه الواقعة الخاصة .

كانت طرابلس في ابريل سنة ١٨٣٥ ممزقة الأوصال بفعل اضطرابات داخلية خطيرة لدرجة أن كتب عنها قنصلنا العام . « ان الحالة المؤلمة التي أصبحت عليها هذه الولاية لا يمكن أن ينهى بدون تدخل مسلح يقوم به الباب العالي أو أية دولة أخرى » .

فالباب العالي هو الذي تدخل في الأمر في شهر مايو من ذات السنة وقد تقدمت في شهر مايو من ذات السنة فرقة عثمانية أمام مدينة طرابلس واحتلت بدون أن يصادفها مقاومة المدينة وحصونها ، وأقبل سيدي علي الذي كان يحكم اسما فقط واستبدل به موظف عثماني واتب مؤقتا بقاءم مقام ، وقد احتل عسكريا الشاطئ بأ كمله ولم يمترض ذلك تقريبا مقاومة ما ، فلم تمارض في نتيجة هذه الندابير ، ومع اعترافنا بالأمر الواقع احتفظنا فقط بنقطة واحدة وهي « بما أن الباب العالي يعتمز أن يحل محل بايات طرابلس في حقوقهم فمن العدل أن يرث كذلك الالتزامات

التي فرضتها على الدايات العرف والمعاهدات « هذا نص ما كتبه حرفياً في أول اكتوبر سنة ١٨٣٥ الدوق بروجلي تفصل فرنسا العام في طرابلس وأضاف : - « والباب العالي حذر تماماً ويمم بهذا الصدد أننا سوف لا نتخلى عن امتيازاتنا » . وفي الواقع توخينا منذ ذلك الحين توجيه جميع مطالبنا الخاصة بطرابلس إلى الدول العثمانية وتلقمها من جانبها كأنها خاصة بمقاطعة تكون جزءاً من السلطنة العثمانية . وفي الواقع لم يميز منذ ذلك الحين فارق من حيث للنظام الحكومى أو الادارى ولايتى طرابلس وبنغازى من الممتلكات التركبية الأخرى المباشرة فيعين السلطان المحافظين مباشرة وهو الذى يقبلهم وفقاً لمشيئته أسوة بسائر موظفى السلطنة . وقد أبدت الدول الأوربية من جانبها بمظاهر مختلفة وامتددة موافقتها على الوضع المستجد كما قبلت باتفاق اجماعى منذ بضع سنوات التخلي بالنسبة لرعاياها عن الامتيازات الخاصة البيينة على تسامح دايات طرابلس الذين كانوا قد وسموا كثيراً في ولاياتهم القديمه نظام الامتيازات . وهكذا سهلت الدول صراحة الوحدة التامة التى كان الباب العالي يرى إلى تحقيقها بين ولايته الجديدة طرابلس وباقى السلطنة .

أما فى تونس فم يحصل شىء من هذا القبيل . فكانت الحكومه العثمانية تعلم تماماً منذ البداية أنه فى هذه البلاد كما فى طرابلس لا يمكن تحقيق السيادة التى يطمع بها السلطان إلا باحتلال عسكري وتغيير النظام المعمول به تغييراً تاماً . وكتب مسيو جيزو فى هذا الشأن فى مذكراته عن السياسة المتبعه خلال حكم الملك لويس فيليب أن « فى كل سنة

كان يخرج من بحر مرمرة أسطول تركي صغير ويتوجه إلى الشاطئ التونسي للقيام بمظاهرة تهديدية إلى حد ما . . غير أننا كنا نرغب في استمرار الوضع السائد وكانت بوارجنا كلما اقترب هذا الأسطول التركي الصغير أو هدد بالاقتراب من تونس تقترب من الشاطئ التونسي مزودة بأوامر تقضى عليها بحماية الباي من أية محاولة من جانب الأتراك . . غير أن الباب العالي كان في ذات الوقت يبذل مساعي لاتصطبغ دائماً بصيغة المراء المباشر إلى هذا الحد . حضر إلى تونس في سنة ١٨٤٥ على ظهر سفينة حربية أمين من قبل السلطان حاملاً فرماناً شاهانياً باسناد رئاسة الدولة للباي مدى الحياة . فأبلغ الباي هذا فرماناً لقمصل فرنسا العام ورد على استنبول مؤكداً صداقته للباب العالي غير أنه لم يخف دهشته من أن الحكومة العثمانية اعتبرت من واجبها منحه حقاً يمارسه منذ عدد وافر من السنين آل إليه عن آباءه . فلم يطرأ تغيير ما على النظام القائم .

تجددت ذات المحاولة في سنة ١٨٦٤ غير أن مجهوداتنا الدبلوماسية أحبطتها . وبدل حدث دار في ذلك الوقت بين الماركيز موستين وعلى باشا ونقل موستي إلى المسيو درويني دي لهويز في ٧ ديسمبر سنة ١٨٦٤ على ما كانت عليه نيات فرنسا وعلى التصريحات التي قبل الباب العالي التعاقد معنا على أساسها . فقد قال سفيرنا لعللي باشا « إن سياسة فرنسا اتجاه تونس بسيطة جداً وتخلص بأننا لانود أن يكون الباب العالي جارناً - إذ أن المشاغبات كثيراً ما تقع بين الجيران . فلا تحلوا لنا

مصلحة في فصح عري الأمبراطورية النمانية « . وقد أجاب على باشا :-
أنتى واثق، ثلكم بضرورة عدم إنشاء نقط اتصال مع فرنسا .. فإذا لم تكن
تونس موجودة في ظرفها الحاليليه بين الجزائر وإيالة طرابلس لحاولنا
إيجادها « . وائنى أكرر لكم أننا لانود تدير شىء في الحالة الراهنة
وعلى أن هذه المخبرات استبدل بمشروع الفرمان خطاب وزارى بسيط
مرسل إلى البىاى وأدخل في نفس الوقت في مخاطبة رسميه سلعت من
على باشا إلى سفيرنا بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٤ التصريح التالى :-
« إن الباب العالى يلاحظ بمزيد السرور أن نيتة الوطيدة في إبقاء الحالة
على ما هى عليه في إيالة تونس تلقى تقديرا ساميا من حكومة جلالة
امبراطور فرنسا .

وفي سنة ١٨٧١ عندما كانت ارنياكات مركزنا في أوروبا تحول
دون متابعتنا بدقة كما في الماضى المحاولات التى كانت تفكر فيها الدولة
النمانية أعيدت ككرة جديدة وأخيرة في شأن مشروع الفرمان . وقع
السلطان في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧١ اوثيقه دبلوماسيه مصاغه عباراتها
بكيفية يترتب عنها أن أمراء تونس يقومون تحت سلطة الباب العالى
الروحيه والزمنيه معا . وهكذا لم يقم وزن لجميع التمهيدات التى أعطيت لنا
ولم يكن فى وسعنا أن نترك لحظة ما أحد الأطراف التى يعنىها الأمر
الاعتقاد بأن فرمانا كهذا ينتسج أثرا ما بالنسبه لفرنسا . وقد كاف
مسيو دى رسوزاه فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٧١ سفيرنا باستقبال بأن
يفهم السلطان أن الفرمان لا يمكن أن يكون له فى نظرنا أى أثر

من شأنه تعديل الحالة الراهنة في تونس . ثم بعد مضي بضعة أيام أى في ٩ نوفمبر كلف ممثلنا لدى الباب العالى بأن يصرح بأننا لانعترف للفرمان الشاهانى بسلطة تعديل حالة تابعه لقانون الشمو ب لا للقانون الداخلى لتركيا ، وأضاف مسيو دى رموزاه « أن الباب العالى قد يرى معنا أن من شأننا أن لا نسترشد إلا بما يوافقنا عندما يجد نفسه فى حالة تحمله إلى الإلتجاء إلى طبيعه خاطرنا .

وقد وجهت باسمنا ملاحظات مماثلة إلى تونس ولا يفوتنا أن ندون أن الحكومتين اللتين أبديتا لديها تحفظاتنا أجابتا كلتاهما مصرحتين بأنهما لم تقصدا إدخال أى تغيير على الحالة الراهنة ، فلم يكن بإمكاننا أن نطلب أو نبتنى من مزيد .

كتب مسيو دى رموزاه فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٧١ إلى القائم بأعمال مفوضية فرنسا فى تونس ملخصا بمركرنا فى هذه المسألة مايلى : - « قد أوضحنا سواء فى استنبول أو فى تونس أن العقد الدبلوماسى الذى أصدره السلطان لاغ وليس له فى نظرنا قيمة قانونية ، وقد احتفظنا بكامل حريتنا فى المستقبل بإبقاء الحالة على ما هى عليه بالقدر الذى يهم مصالحنا » .

ومنذ سنة ١٨٧١ لم تبذل محاولة جديدة من شأنها تعديل الحالة القانونية الراهنة التى وطد استمرارها ماوجهنا من ملاحظات وتنبهات بالطرق الدبلوماسية والباى الحاكم الآن محمد الصادق صرح أخيراً إلى مسيو رومان ، كما نقل ذلك هذا الأخير فى برقيته فى ٢٠ ديسمبر

الماضي « بأنه يعترف بسلطة السلطان كما يعترف الكاثوليك بسلطة البابا لاغير ». فيحق لنا إذن أن نقرر قبل فرمان سنة ١٨٧١ أو بعده أن باي تونس حفظ ازاءنا كامل مسؤوليته وكذلك كامل استقلال سيادته وتصرفاته . فليس للسلطان صفة ما للتدخل في أعمال تونس والسبب العالى يعلم أن سياسة الوزارة الفرنسية لم تتغير في هذا الشأن منذ اليوم الذى صرح له فيه سفيرنا اننا لا نود أن تكون ركبا جارتنا في أفريقيا . قال يوم لا تريد ذلك كما لم ترد ذلك في أى يوم آخر من قبل ولا يجهد أحد في استنبول أننا لا نحاول مطلقا الاستيلاء بالغزو على ولايات الباي .

ورأيت من واجبي تذكيركم بهذه الحوادث لا لإثارة مناقشه مع الباي العالى مما يؤدى إلى إيجاد جدل لا لزوم له مطلقا في نظرنا غير اننى أرغب في أن تكونوا مقدما على علم تام في أننا لانحيد مطلقا عن تقاليدنا التى خلقها لنا الماضى وأنها تقوم بأمان سواء في تونس أو في أية جهة أخرى بالواجب الذى تفرضه علينا المحافظة على مصالح فرنسا الدائمة .

بوتليمى سنت هيلر

المستند رقم ٢

« برقية وزير خارجية تركيا إلى السفير العثماني »

« باريس في ١٠ مايو سنة ١٨٨١ »

لقد وجهت نظركم بمختلف مكاتباتي السابقة إلى المراحل التي مرت
بها المسألة التونسية .

على أثر الغزوات التي قامت بها بعض قبائل البربر من جهة الجزائر
وهي الغزوات التي أظهرت في شأنها سلطات تونس أنها مستعدة إلى
منعها بدون إبطاء ، رأت حكومة فرنسا ضرورة إرسال عددا وافرا من
الجيوش ، وبعد أن احتلت هذه الجيوش الجزء الأكبر من المقاطعة
الريفية لم تبعد عن المركز الوسطى إلا بيضعة عقد .

ورغم التوكيدات التي أعطيناها لفرنسا في شأن تدابير القمع
الفعالة التي اتخذها سمو الباشا وإعادة الهدوء في الأماكن التي وقع فيها
الاضطراب فإن حكومة الجمهورية الفرنسية رأت التجاوز عن هذا
الاعتبار بأن ميزت على ضوء اعتبارات أخرى الصلات التي تربط منذ
أجيال تونس بالامبراطورية العثمانية كجزء لا يتجزه منها وبدت بمظهر
التمسك بالدفع بعدم القبول إزاء اقتراحنا الوصول معها إلى اتفاق ودي
لازالة الصعوبات التي نشأت والتوفيق بين حقوق الباب العالي ومصالح
فرنسا في هذا الظرف .

فان الحالة على وصفها القديم هي ، لا يسمي سوى تكراره وإعادة تكراره ، هي سيادة السلطان التي لا تقبل المعارضة على هذه المقاطعة ووهي سيادة لا تعارض فيها الدول الكبرى بوجه عام .

وقد ظل هذا الحق اناية الآن بدون مساس وبدون أن يطرأ عليه أى انقطاع منذ أن غزا هذه البلاد في سنة ١٥٣٤ خير الدين باشا وكيلين ج طي وسينان باشا الذي أرسلها البلاط العالي لتلك البلاد مزود بجيوش زاخرة أرضاً وبحراً .

فمنذ ذلك العهد ووفقاً للمبادئ التي وضعها الباب العالي كان ولاية تونس الذين خلقوا بعضهم ، جميعهم من بين ذرية اوالى الأول الذي عينه السلطان وجميعهم بدون استثناء تلقوا منه تقاليد الحكم ، وفرمانات التعمين ، وكذلك المكاتبات العديدة المتواصلة بينهم وبين الباب العالي سواء في شأن علاقاتهم السياسية بالحكومات الأوروبية أو مسائل ادارتهم الداخلية عجمياً مقيدة في سستشاريه من الديوان .

وكان الباب العالي إلى عهد قريب محتفظاً في آن واحد مع حق تعيين الحاكم العام بحق إيفاد كبير قضاة تونس وسكرتيرها العام مباشرة من استنبول إلى هذه المقاطعة . وقد حول الباشا بقرار أصدره من تلقاء نفسها المحكمة العليا حق تعيين هذين الموظفين ، وتلقى الصلوات في الحفلات حسب الشعار وبمناياة فروض الطاعة لسيادة السلطان وتلقى الخطب في الجوامع باسم الجلالة الشاهانية وتسك العملة برسمه وفي وقت الحرب تقدم دائماً تونس فرقة من قبلها إلى أم البلاد وكانت دائماً وفقاً لتقاليد

ترجع إلى عهد بالغ في التقدم توفد إلى استنبول شخصيات رسمية لتجديد
فروض الطاعة واخلاص الحكام العموميين للمرش وتلقى التصريحات
والتعليقات اللازمة من الباب العالي فيما يتعلق بمسائل المقاطعة الهامة .
فهكذا التمس الباشا الحالي والشعب التونسي معا وحصلا على زيادات في
بعض الامتيازات الممنوحة لسموه إلى الآن بوجه نداءات ملحة إلى
مولاه الشرعى لمده بالمعونة في الحالة الحرجة الموجودة عليها الآن تونس .
هذه هي الوقائع الصحيحة التي لا تقبل المعارضة فهل هناك من
ينتفى التحقيق من أن التاريخ كرسها وأنها مؤيدة بمستندات رسمية .
فاننى أكتفى هنا بذكر بعض أمثلة من ضمن أمثلة أخرى عديدة لا يتسع
المجال لها في هذه البرقية

أن المعاهدات القديمة المبرمة بين تركيا وفرنسا تمدد القاب السلطان
بأكلها ومن بينها سيدتونس (تراجع مثلا معاهدة ١٠ صفر سنة ١٠٨٤
الموافقة لسنة ١٦٦٨ ميلادية) . فقد نص فيها على أن جميع المعاهدات
المبرمة بين الدولتين تكون كذلك نافذة في تونس .

وفي منتصف القرن السابع عشر أى في ١٥ صفر سنة ١٠٦٦ أرسل
فرمان من السلطان للباي وكبار قضاة الايالة في شأن ممارسة سلطة تنفيذ
الأحكام القضائية المخولة من الباب العالي لفرنسا في تونس
والتصريح لهذا الأخير بأن يقوم إلى جانب أعمال وظيفته بأعمال قناصل
الدول التي لم تكن ممثلة في ذلك الوقت في استنبول كالبرتغال وكتلونيا
وأسبانيا والبندقية وفلورنسا الخ ... وكانت مهمة القنصل في ذلك الوقت

حماية تجارة وملاحة رعايا هذه الحكومات تحت رعاية العلم الفرنسي في
موانئ تونس الرئيسية وحرم الفرمان القناصل الانجليز والهولنديون
وغيرهم من ممارسة ذات الأعمال المحول القيام بها للقنصل الفرنسي .

وهناك اتفاق مبرم ما بين الباب العالي والنمسا بتاريخ ٩ رمضان
سنة ١١٩٧ هـ ومثبت بماهدة سيسنوالثورخة في ربيع آخر سنة ١٦٦٥ هـ .
بأمر سلطات الجزائر وتونس وطرابلس البربر بأن تحمى باسم السلطان
سفن تجارة الامبراطورية الرومانية المقدسة .

وفي المقدم السابق لهذا الاتفاق وهو الذي أبرم بأمر من السلطان
في ١٥ شوال سنة ١١٦١ بين السلطات المذكورة والامبراطورية الرومانية
ذكر صراحة على باشا محافظ عام تونس حينئذ الملقب بيايلرى الكلمات
الآتية في المقدمة الموقعة منه بكامل الحروف « مولانا السلطان
محمود الغازى » .

أما عن الحوادث التي وقعت في عصرنا فاكتمنى بأن اذكر على سبيل
المثال الأمر الصادر من الباب العالي في ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٥ هـ .
(سنة ١٨٢٥ ميلادية) إلى سلطات الجزائر وطرابلس البربر وتونس
بأن لا تتدخل في الخلاف الحاصل بين الامبراطوريتين النمساوية والمراكشية
والأمر المحول من استنبول إلى والى تونس في ٢٤ صفر سنة ١٢٤٧ هـ .
(سنة ١٨٣٠ ميلادية) في شأن التنظيم الجديد لبوليس تونس النظامى
وفقا للطراز الذى اتبع في تلك السنة للجيش النظامى العثمانى وأخيراً عقد
الطاعة المقدم فى سنة ١٨٨٠ من باشا تونس إلى صاحب الجلالة الامبراطور

السلطان الذي عينه حاكما وقد نشر هذا العقد في حينه في الجرائد الأوربية بدون إثارة اعتراض ما .

وأضيف أنه في سنة ١٨٦٣ بمناسبة القرض التونسي الذي عقد في باريس بدون تصريح من الباب العالي كان السيد درويني دي لسهور وزير الخارجية للإمبراطور نابليون الثالث قد اقترح بناء على ملاحظات الحكومة العثمانية لجل باشا تونس والبنك الذي أصدر القرض على التقدم إلى الباب العالي بطلب تصريح لاعطاء عملية القرض صبغة شرعية على حد قول السيد درويني دي لسهور ولصيانة الحق الذي يطالب به الباب العالي ، وبناء على تعليمات الوزير الفرنسي فوئح بهذا المعنى صاحب البنك المذكور .

وتضع بملء الثقة الاعتبارات المقدمة في ميزان عدالة وقضاء الدول الموقعة للماهدة برلين .

وليس لدينا شك من أنها لتهتمها لأسباب عديدة بالتزامات الدولية الناتجة عن عقود اسامية سترغب في التوسط بدون محاباه بمعنى الاقتراح الذي عرضناه عليها لصيانة حقوق السلطان الأخرى المضمونة بذات الماهدة والوصول إلى التوفيق بين المصالح المشتركة لهاتين الدوائين العظيمتين في تلك المقاطعة التونسية التمسمة المكونة لجزء متمم لهذه الامبراطورية .

فأرجو سعادتكم التحدث بهذا المعنى إلى وزير الخارجية مع اعطائه كامل الايضاحات التي ترونها مفيدة . ويمكنكم تسليم صورة من هذه البرقية لسعادته إذا أبدى رغبة في ذلك .

مستند رقم ٣

« برقية مرسلة من أسعد باشا سفير الباب العالي بباريس الى مسيو »

« برتلمي سنتيلر وزير خارجية فرنسا في ١٠ مايو سنة ١٨٨١ »

أتشرف بالإفادة بأنني استلمت مذكرة سعادتكم المرسلة إلى بتاريخ
٣ مايو الحالي وقد أبلغتها لحكومتى .

ان الباب العالي يلاحظ أسفا أنه بيد أن الحكومة الفرنسية مترددة
في شأن الكيفية التي يمكنها بها تلقى مسعانا المشبع بروح الوثام والتوفيق
وذلك نتيجة لاختلاف في تقدير الصلات التي تربط تونس بيساقى
الأمبراطورية .

وأرى من واجبي توجيه كريم نظر سعادتكم بأمر من حكومتى
إلى حق يجمع إلى قيمته التاريخية ما اكتسب من قوة بفعل الاستمرار
في ممارسة سيادة لم تنقطع خلال الأجيال . وفي الواقع أن النظام الإدارى
الذى وضعه الباب العالي منذ أن غزا تونس حملتان قامت بهما الجيوش
العثمانية البريه والبحريه لا يزال معمولا به إلى الآن . وبعد أن عين الباب
العالي حاكما عاما أحد الضباط برتبة قائد الموفدين إلى تونس اتبع كقاعدة
أن يتبقى رؤساء الإدارة التونسية من بين ذرية الوالى الأول الذى عين

من قبله . وقد اتبعت هذه القاعدة بدون تغيير لغاية الآن وكان يصدر
دأماً فرمان شاهانى بتعيين مختلف الولاة الذين تعاقبوا الحكم ، وقد قاموا
جميعهم كما قام الشعب التونسى نفسه بواجبات الولاء للباب العالى وكانت
تونس كلما قننا بحرب لا تتخلف أبداً عن إرسال حصنها من الجيوش
البرية والبحرية .

ان فرمان المنعم به فى سنة ١٨٧١ م بناء على طلب صادر من سمو
صادق باشا والشعب التونسى معا لم يكن إلا تكرار لمبدأ ثبتته الزمن
ولا يقبل المعارضة . ومنذ هذا العقد الأرنساوى المعترف به بوجه عام من
جميع الدول الكبرى لم يطرأ شىء من شأنه تغيير الوضع النظامى للبلاد
التونسية المكونة لجزء لا يتجزأ من الأمبراطورية العثمانية ، فالخطب مثلاً
فى المساجد تتلى دائماً باسم صاحب الجلالة الأمبراطورية السلطان ولا تزال
العملة تسك برقمه ، وقصارى القول أن جميع مميزات سيادته محافظ على
استمرارها بكل إجلال وفى هذه المرة كذلك يؤيد الوالى والسكان
بتصريحات قاطعة ومتكررة واجباتهم كرعيا مخلصين وصادقين للسلطان
ويؤيدون بالتالى حقوق السيادة لجلالته .

واننى واثق بأنكم بواقع من شموركم العادل ستفضلون بتقدير
الاعتبارات المتقدمة وبموافقتنا باللباقة البالغة التى تميزتم بها . على أنه
يصعب علينا عدم الاهتمام بمصير شعب تربطنا به مثل هذه الروابط .
فالباب العالى يقع على عاتقه بالطبع واجب المسئولية التى يمكن أن تترتب

على مصلحة تابعة له عن الحوادث التي أدت إلى تضرر حكومة الجمهورية
عنان الصداقة التي أضررتها فرنسا دائماً نحونا والتي تفضأتم سعادتكم
بتكرير توكيدها لنا هي ضمان فعلي للوصول في النهاية إلى نتيجة
ناجحة بالمجهودات التي ترى حكومتى متابعتها بقصد لا يرمى إلا إلى
توفيق صريح .



النص الكامل لمعاهدة باردو

التي فرضتها فرنسا على تونس ووقعها محمد الصادق باي

في ١٢ مايو سنة ١٨٨٢

ان دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان من عرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات وداهما القديم وروابط حسن الجوار . قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتماقدين - وبناء على ذلك فان نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بربار نائبا مفوضا من طرفه . فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : - ان معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع

المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثاني : - لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التي يتحتم على دولة

الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للفرض الذي يقصده الجانبان العالمان المتماقدان . قد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها سالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل .

وبزول هذا الاحتلال عند ما تتفق السلطتان الفرنسية والتونسية وتقران
مما بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب
الأمن العام .

البند الثالث : - تعهد الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة
لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يمس
بأمن مملكته .

البند الرابع : - تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات
المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية .

البند الخامس : - يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم
عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو
الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا
التي تهم الجانبين .

البند السادس : - يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا
في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفي مقابل
ذلك يلتزم سمو الباي ألا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام
الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها .

البند السابع : - تحتفظ الدولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي
لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي للمملكة التونسية من شأنه

الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائي المملكة :

البند الثامن : - تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود

والسواحل ويتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها في اتفاق يمقد
فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : - لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر

الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر . فان دولة سمو الباي تتعهد بأن
تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قايس
والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : - سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية

الفرنسية للمصادقة عليها ونسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو
باي تونس في أقرب وقت ممكن .

وكتب بباردو في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد الصادق باي

الجنرال بربار

المستند رقم ٤

« المرسوم الصادر في يونية سنة ١٨٨١ بتكليف وزير »
« فرنسا المقيم بأعمال وزير خارجية الحكومة التونسية »

بعد الاطلاع على المواد ٤ و ٥ و ٦ من المعاهدة المبرمة بين حكومتنا
وحكومة الجمهورية الفرنسية في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ التي أوجبت وساطة
وزير الجمهورية في علاقاتنا مع ممثلي الدول الصديقة .

ولتسهيل وسرعة حل المسائل .

تكلف وزير فرنسا المقيم في تونس بمهام وسيط رسمي وحيد في
العلاقات التي يواصلها معنا مستقبلا ممثلوا الدول الصديقة المعتمدون لدينا .
يبلغ هذا المرسوم بمعرفة وزير فرنسا المقيم إلى حكومة الجمهورية
الفرنسية وإلى ممثلي الدول الصديقة في تونس .



نص اتفاقية المرسى

المنعقدة في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالملكة التونسية وفقاً لحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وواحد وثمانين وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقاً لعرى المودة بين الدولتين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بايار بولس كامبول وزيره المقيم بتونس الحامل لنيشان اللجيون دونور صنف أوفيسيه ونيشان الافتخار المهد من الصنف الأكبر ... الخ فقدم وزيره المشار إليه أوراق اعتماد له فقد الاتفاقية المحدودة في البنود الآتية :

البند الأول : - لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة

الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والمدلية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في ادخالها .

البند الثاني : - تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده سمو الباي

لتحويله أو لدفع الدين الموحد البالغ مائة وخمسة وعشرين مليوناً فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز سبعة عشر مليوناً وخمسة مائة وخمسين ألفاً - ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك

وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : - يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة .

(أولا) المبالغ اللازمة لقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا

(ثانيا) مخصصات سمو الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية

أى مليون ومائى ألف فرنك وما بقى من ذلك يعين لمصاريف المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : - هذه الاتفاقية مؤكدة ومكاملة للماهدة المقودة في

١٢ مايو سنة ١٨٨١ في ما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل ولا تتغير بها إلا الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : - تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية

للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب فرصة ممكنة وإيدانا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها بالموقمان بخاتميهما .

وكتب بالمرسى في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

الأمضاء

على بجاى - بولس كامبول

الرسم المنحدر

قرار الجمعية العامة - في دورتها السابعة بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

عن المسألة التونسية

الجمعية العامة بعد أن تناقشت في المسألة التي اقترحتها ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء في الوثيقة رقم ٣١٥٢ -

مدركة ضرورة تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب .

مقدرة أن على الأمم المتحدة - باعتبار مركزها لتنسيق أعمال الأمم للحصول على أهدافها المشتركة طبقا للميثاق - أن تعمل جاهدة لازالة أية أسباب أو عوامل لسوء التفاهم بين الدول الأعضاء وبهذا تعيد تؤكد المبادئ العامة للتعاون في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدولي .

١ - تعبر عن ثقتها بأن حكومة فرنسا - تطبيقا للسياسة التي أعلنتها ستبذل جهودها بصورة فعلية لازدياد نمو المنظمات الحرة للشعب التونسي طبقا لاهداف ومبادئ الميثاق .

٢ - تعبر عن أملها في أن الفرقاء سيواصلون المفاوضات بصورة عاجلة لتحقيق الحكم الذاتي .

٣ - ستعاند الفريقين المعنيين بأن يسيروا في علاقاتها وأن يسويا النزاع القائم بينها طبقا لروح الميثاق وأن يكفوا عن القيام بأية أعمال أو اجراءات من شأنها تزيد في خطورة التوتر الراهن .

خاتمة

بعد هذا العرض الشامل للفصل الذي قدمته عن جميع النواحي الدولية التي أدت لفرض الحماية الفرنسية على تونس وكيف كان الفرنسيون يحاولون إخفاء نواياهم السيئة نحو تونس ؟ وكذلك التفاصيل عن السياسة التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أصبحت عليها الحالة في تونس بعد مضي أكثر من ٧٠ سنة من فرض الحماية على تونس بسبب السياسة الاستعمارية التي تسلكها فرنسا في تلك الديار الحبيبة .

وقد اتخذت في هذا السبيل طريق المراجع الفرنسية حتى لا يصبح للقارئ والمتبع مجالاً للشك في صحة ما جاء في كتاب تونس بين الحماية والاحتلال .

والحقيقة أننا لم نتعرض إلى جميع هذه النواحي وغيرها بكل دقة لأن هذا يستلزم منا وقتاً غير قصير والحال أن ظروف تونس الدولية وغيرها تطلبت منا هذا المجلد وكذلك افتقار المكتبة السياسية العربية وتلف الرأي العام العربي على زيادة الاطلاع على أحداث تونس . كل هذا زاد في جهدنا وضاعف هزأتنا في الجهد لإصدار هذا الكتاب وغيره في المستقبل إن شاء الله .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
اهداء	٣
صورة	٥
مقدمة	٧
لمحة تاريخية	١٢
العهد العربي	١٣
الثأمة ضد تونس	١٧
موقف تركيا من الثأمة	١٨
الوضع الدولي للحماية في تونس	١٩
فرض الحماية على تونس	٢٣
السياسة التشريعية	٢٨
إصلاحات الحكومة الفرنسية سنة ١٩٤٧	٤٢
المستشارون لدى الوزراء	٤٧
المراقبون في تونس	٥٠
السلطة القضائية	٥٢
الحياة النيابية في تونس	٥٣

الموضوع	رقم الصفحة
إصلاحات سنة ١٩٥٢	٥٧
السياسة الاستطانية	٦٢
السياسة الاقتصادية	٦٥
السياسة المقاربية	٦٦
الأملك الأميرية (الغابات)	٦٨
الأراضي (الحبس) الوقف	٧٢
نمو الاستعمار	٧٦
تمويل الاستغلالات الزراعية ومراكز المدن	٧٧
الاستعمار الفرنسي الرسمي	٨٠
شروط استصلاح الأراضي	٨٣
الأنتاج	٨٤
توزيع الملكية الزراعية	٨٦
السياسة الاجتماعية	٨٩
السكن والصحة العامة في تونس	٩١
الصحة والأسماف	٩٦
بماذا يمن علينا الاستعمار	٩٨
جدل ونقاش	١٠٤
قضية تونس في الأمم المتحدة	١٠٩
قسم الوثائق	١٢١

الموضوع	رقم الصفحة
المستند رقم ١	١٢٣
المستند رقم ٢	١٣٣
المستند رقم ٣	١٣٨
النص الكامل لمعاهدة باردو	١٤١
المستند رقم ٤	١٤٤
نص اتفاقية المومي	١٤٥
الأمم المتحدة قرار الجمعية العامة سنة ١٩٥٢	٢٤٣
خاتمة	١٤٩

يطلب الكتاب من

مكتبة الخانجي ١١ شارع عبد العزيز بالقاهرة
والكتب التجارية (زهير بعلبكي) بيروت
ودار اليقظة العربية بدمشق
ودار الكتب بالدار البيضاء - مراکش
ومكتبة النهضة السودانية بالخرطوم
ومكتبة الثقافة بمكة المكرمة

مُطْبَعَةُ السَّيَّالِيَّةِ

٨١ شارع السلطان حسين عابدين